●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي ●رئيس التحرير: نهيلة الدويبي

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

أصوات NEWS

● العدد: 121 ● من 16 إلى 31 مارس 2025

●الثمن:8 دراهم

الصيد البحري في العيون: بين التحديات واللوبيات المسيطرة على القطاع !

رغم أهمية قطاع الصيد البحري في العيون، إلا أن هذا القطاع يعاني من العديد من التحديات التي تؤثر على استدامته وتعيق استفادة السكان من هذه الثروة البحرية بشكل عادل.

العيــون : بوابة الصحراء المغربية نحو الاستثمارات الكبرى وتحديات الإدارة المحلية !

رغم الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها المدينة، تواجه العيون تحديات كبيرة على مستوى الإدارة المحلية والتنمية. على الرغم من الميزانيات الضخمة التي تضخ في العيون سنويًا، فإن تنفيذ المشاريع التنموية لا يتم دائمًا بالسرعة التي يتطلبها الوضع، ما يعكس بعض المشكلات المتعلقة بالبيروقراطية وضعف التنسيق بين مختلف الهيئات المحلية والإدارات الحكومية. فعلى الرغم من أن الحكومة المغربية قد خصصت موارد كبيرة لدعم التنمية في الأقاليم الجنوبية..

هل يمكن للعيون أن تتحول إلى مركز اقتصادي رائد في ظل التحديات الإدارية ؟

مدينة العيون، عاصمة الصحراء المغربية، هي واحدة من أبرز المدن التي تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في السنوات الأخيرة. تتواجد هذه المدينة في أقصى الجنوب المغربي، وهي ليست فقط نقطة التقاء بين الصحراء والبحر، بل تمثل أيضًا نقطة اتصال استراتيجية بين المغرب وبقية دول إفريقيا، فضلاً عن كونها تمثل أحد المحاور الرئيسية لمستقبل المملكة في العديد من القطاعات الاقتصادية والتنموية. إن التحولات التي تشهدها العيون لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضًا التطور الثقافي والاجتماعي الذي تشهده المنطقة، مما يجعلها تشكل قيمة مضافة للمغرب ككل. لكن على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها المدينة، فإن العيون

> يعد قطاع السياحة أحد القطاعات التي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تعزيز الاقتصاد المحلّي للعيون. المدينة تتمتع بموقع مميز على الساحل الأطلسي، مما يجعلها وجهة سياحية واعدة، خصوصًا في مجال السياحة الصحراوية والسياحة البيئية .العيون تعد نقطة انطلاق مثالية للرحلات إلى الصحراء الكبرى

تواجه تحديات متعددة في مجالات الإدارة المحلية والتنمية المستدامة. هذه التحديات تتطلب استراتيجيات فعالة لتحفيز الاستثمارات وخلق بيئة مواتية للنمو المستدام..

تعتبر العيون، في قلب الصحراء المغربية، إحدى أكثر المدن التي تملك فرصًا واعدة على المستوى الاقتصادي. المدينة التي تقع في موقع استراتيجي على السواحل الأطلسية، تمثل نقطة وصل بين المغرب وبلدان الساحل الإفريقي، مما يجعلها مركزًا مهمًا للتجارة واللوجستيات في المنطقة. هذه البوابة البحرية تفتح أمام العيون إمكانيات متعددة لتوسيع التجارة البحرية مع القارة الإفريقية والأسواق الأوروبية. إن الموقع الجغرافي يجعل العيون مركزًا استثماريًا حيويًا يمكن أن يستفيد من العلاقات التجارية المتنامية بين المغرب والدول الإفريقية جنوب الصحراء. وفي ظل المشاريع الكبرى التي أطلقتها المملكة المغربية لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب الإفريقي، يمكن للعيون أن تلعب دورًا محوريًا في هذا السياق، معززة بذلك مكانتها كمركز استثماري كبير.

إحدى أبرز المزايا الاقتصادية للعيون هي مواردها الطبيعية التي لا تعد ولا تحصى. المدينة تتمتع بثروات بحرية ضخمة بفضل موقعها الجغرافي على الساحل الأطلسي، مما يجعلها واحدة من أكبر مناطق الصيد في المغرب. السمك، الذي يعتبر أحد المنتجات الرئيسية في المدينة، يتم تصديره إلى العديد من الأسواق العالمية، ما يعزز من مكانة المغرب كأحد أكبر منتجي ومصدري الأسماك. يمكن للعيون أن تستفيد أكثر من هذه الثروات البحرية عبر تطوير الصناعات المرتبطة بالصيد مثل التعليب والتصدير، فضلاً عن تطوير برامج استدامة الصيد البحري التي من شأنها ضمان استدامة هذا القطاع الحيوي.

وعلاوة على ذلك، تملك العيون إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. فالموقع الصحراوي للمدينة يجعلها مثالية لإنتاج الطاقة الشمسية، حيث تتمتع بمعدلات عالية من الإشعاع الشمسي طوال العام. كما أن الرياح القوية التي تهب في المنطقة توفر فرصة كبيرة للاستثمار في مشاريع طاقة الرياح. هذه الإمكانيات جعلت من العيون جزءًا من الخطة الوطنية للمغرب للتحول إلى دولة رائدة في مجال الطاقة المتجددة. إذ يعكف المغرب على تنفيذ العديد من مشاريع الطاقة الشمسية والرياح في الأقاليم الجنوبية، مما يجعل العيون من بين المدن التي يمكن أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة المتجددة في المستقبل. وبالتالي، يمكن أن تسهم هذه المشاريع في خلق فرص عمل ضخمة، ليس فقط لسكان العيون ولكن لأبناء الأقاليم الجنوبية بشكل عام، مع تعزيز مكانة المغرب على المستوى الدولي في هذا المجال الحيوي.

لكن رغم الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها المدينة، تواجه العيون تحديات كبيرة على مستوى الإدارة المحلية والتنمية. على الرغم من الميزانيات الضخمة التي تضخ في العيون سنويًا، فإن تنفيذ المشاريع التنموية لا يتم دائمًا بالسرعة التي يتطلبها الوضع، ما يعكس بعض المشكلات المتعلقة بالبيروقراطية وضعف التنسيق بين مختلف الهيئات المحلية والإدارات الحكومية. فعلى الرغم من أن الحكومة المغربية قد خصصت موارد كبيرة لدعم التنمية في الأقاليم الجنوبية، إلا أن البيروقراطية التي تحيط بالعديد من المشاريع تؤدي إلى التأخير في تنفيذها. وتعد مشكلة التأخير في تنفيذ مشاريع البنية التحتية مثل الطرق السريعة والموانئ والمرافق العامة أحد أكبر العقبات التي تواجه العيون. لذا، فإن تحسين التنسيق بين الإدارات الحكومية المحلية والهيئات المركزية يعد خطوة حاسمة لضمان تسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

إضافة إلى ذلك، يظل نقص الكوادر المدربة من أكبر التحديات التي تواجه المدينة. فإلى جانب تطوير القطاعات الاقتصادية، هناك حاجة ملحة لتوفير التدريب المهني والتعليم المتخصص في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية، وقطاع السياحة. في الوقت الذي يتوقع فيه أن تزداد الفرص الاقتصادية في المدينة، فإن هذا النمو لن يكون مستدامًا إلا إذا تم تأهيل القوى العاملة المحلية وتزويدها بالمهارات الضرورية لتلبية احتياجات سوق العمل المتزايدة. وفي هذا السياق، يصبح تحسين نظام التعليم والتدريب المهني في العيون أمرًا أساسيًا لمواكبة التحولات التي تشهدها المدينة.

من جهة أخرى، يعاني قطاع الأعمال في العيون من بعض القيود الإدارية التي تعيق النمو الاقتصادي. فبينما تسعى المملكة المغربية إلى تحسين بيئة الأعمال في مختلف أنحاء البلاد، لا تزال العيون تواجه بعض التحديات في هذا المجال. إن صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة، والبيروقراطية المعقدة التي تحيط بإجراءات الاستثمار، يمكن أن تثني العديد من المستثمرين عن التوجه إلى العيون. وفي هذا السياق، يجب على الحكومة المحلية أن تبذل جهودًا أكبر لتيسير الإجراءات وتعزيز بيئة الأعمال من خلال تبني حوافز استثمارية لجذب رؤوس الأموال المحلية والدولية. كما أن تحفيز الابتكار وتحفيز ريادة الأعمال المحلية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في العيون.

ويعد قطاع السياحة أحد القطاعات التي يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز الاقتصاد المحلي للعيون. المدينة تتمتع بموقع مميز على الساحل الأطلسي، مما يجعلها وجهة سياحية واعدة، خصوصًا في مجال السياحة الصحراوية والسياحة البيئية. العيون تعد نقطة انطلاق مثالية للرحلات إلى الصحراء الكبرى، فضلاً عن احتوائها على شواطئ خلابة ومواقع سياحية ثقافية وتاريخية تميز المنطقة. يمكن للعيون أن تستفيد من تطوير هذه الموارد السياحية من خلال إنشاء مشاريع سياحية مبتكرة، مثل المنتجعات البيئية والفنادق الفاخرة التي تعزز السياحة المستدامة في المنطقة. ومن خلال هذا النمو في القطاع السياحي، ستتاح فرص عمل جديدة لسكان العيون، وهو ما سيؤدي إلى تعزيز المستوى المعيشي وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة.

لكن، بالرغم من هذه الفرص الكبيرة، لا تزال العيون تواجه تحديات مهمة فيما يتعلق بالبطالة والفقر، حيث لا يزال جزء كبير من السكان يعانون من قلة الفرص الاقتصادية. إن معدلات البطالة، خصوصًا بين الشباب، تظل مرتفعة في المدينة، وهو ما يتطلب استراتيجيات مبتكرة للتوظيف وتوفير فرص العمل في القطاعات الواعدة. يمكن التركيز على تحسين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الدعم المالي والتقني لرجال الأعمال المحليين، مما

> لكن رغم الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها المدينة، تواجه العيون تحديات كبيرة على مستوى الإدارة المحلية والتنمية .على الرغم من الميزانيات الضخمة التي تضخ في العيون سنويا، فإن تنفيذ المشاريع التنموية لا يتم دائما بالسرعة التي يتطلبها الوضع

سيسهم في توفير فرص عمل جديدة ويعزز النشاط الاقتصادي.

وفي الختام، تبقى العيون إحدى أهم المناطق الواعدة في المغرب، ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة، التي إذا تم استغلالها بشكل أمثل، يمكن أن تصبح نقطة محورية للاقتصاد الوطني. ومع ذلك، فإن الاستفادة من هذه الإمكانات تتطلب تحسين الإدارة المحلية، وتطوير البنية التحتية، وتسهيل الإجراءات الاقتصادية، وتعزيز التعليم والتدريب المهني. إذا ما تم تفعيل هذه الاستراتيجيات بنجاح، فإن العيون ستكون في المستقبل القريب واحدة من أبرز المدن التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب..

الصيد البحري في العيون: بين التحديات واللوبيات المسيطرة على القطاع

يعتبر قطاع الصيد البحري من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة للعديد من المناطق الساحلية حول العالم. وفي المغرب، تحظى المدن الساحلية، وخاصة تلك الواقعة في الصحراء المغربية مثل مدينة العيون، بأهمية خاصة في هذا المجال. فالعلاقات التاريخية والاقتصادية التي تربط سكان هذه المنطقة بالبحر تجعل من الصيد البحري أحد الأنشطة الحياتية التي لا غنى عنها بالنسبة لسكان العيون، إذ يمثل مصدرًا رئيسيًا للغذاء والدخل وفرص العمل.

مدينة العيون، الواقعة في أقصى جنوب المملكة المغربية، تشتهر بثروتها السمكية الغنية والمتنوعة التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني. تحظى هذه المدينة بموقع جغرافي استراتيجي على سواحل المحيط الأطلسي، مما يجعلها نقطة وصل رئيسية لعديد من أنواع الأسماك البحرية التي تتوافد إليها من أعماق البحر. كما أن ميناء العيون يُعد من الموانئ الحيوية في المنطقة، الذي يشهد حركة صيد كبيرة سنويًا ويعمل كمركز تصدير للأسماك المحلية إلى مختلف أسواق المغرب والخارج.

رغم أهمية قطاع الصيد البحري في العيون، إلا أن هذا القطاع يعاني من العديد من التحديات التي تؤثر على استدامته وتعيق استفادة السكان من هذه الثروة البحرية بشكل عادل. فبالرغم من الوفرة الكبيرة في الإنتاج السمكي، يعاني السوق المحلي من العديد من الاختلالات التي تبرز في قلة الرقابة على الأسعار، سيطرة بعض اللوبيات التجارية على السوق، والتفاوت الكبير بين حجم الإنتاج وأسعار الأسماك. هذه المشاكل، بالإضافة إلى غياب التنظيم الجيد وتدني مستوى الشفافية في عمليات البيع والشراء، تشكل عقبات أمام تحقيق تنمية مستدامة في القطاع وتحد من قدرة المواطنين المحليين على الاستفادة من هذه الثروة.

في هذا السياق، يتعين على الحكومة والسلطات المحلية في العيون أن تتخذ خطوات جادة لتحسين الوضع الحالي في قطاع الصيد البحري. فهذا القطاع الذي يُعتبر ركيزة اقتصادية حيوية، يحتاج إلى دعم حقيقي من خلال إصلاحات قانونية وإدارية لضمان استفادة الجميع من موارده بشكل عادل ومستدام. كما يجب تعزيز الرقابة على العمليات التجارية والحد من الممارسات الاحتكارية التي تؤدي إلى رفع الأسعار بشكل غير مبرر، مما يضر بالمواطنين والصيادين الصغار. إن النجاح في معالجة هذه التحديات يتطلب جهدًا مشتركًا بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك السلطات المحلية، الفاعلين في القطاع، والجمعيات المهنية، من أجل الحفاظ على استدامة القطاع وتحقيق التوازن بين مصلحة الجميع

القطاع البحري في العيون: ثروة طبيعية مهدرة

تعد العيون من أبرز المدن الساحلية المغربية التي تستفيد من الثروة السمكية، حيث تحتضن أحد الموانئ البحرية المهمة التي تستقبل كميات ضخمة من الأسماك سنويًا. وتتعدد الأنواع البحرية التي يتم صيدها في هذه المنطقة، مثل الأسماك البيضاء، السردين، والجمبري، التي تعد من بين أهم صادرات المغرب. ومع ذلك، فإن القطاع البحري في العيون يعاني من عدة مشاكل هيكلية تعيق تطويره وتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الثروة الطبيعية.

أحد أبرز التحديات التي يواجهها هذا القطاع هو التفاوت الكبير بين وفرة الأسماك في البحر وارتفاع أسعارها في أسواق المدينة. فبالرغم من أن الإنتاج السمكي يتزايد سنويًا، إلا أن المواطن العادي في العيون يواجه صعوبة في الحصول على الأسماك بأسعار معقولة. يعود هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل، من بينها قلة الرقابة على السوق، ووجود تلاعبات في الأسعار من قبل بعض الأطراف التجارية الكبرى.

التحديات التنظيمية والهيكلية

من أبرز المشاكل التي تواجه قطاع الصيد البحري في العيون هو ضعف التنظيم وضعف الرقابة على عمليات الصيد. ففي العديد من الأحيان، لا يتم تنظيم عمليات الصيد بالشكل المطلوب، سواء على مستوى البحر أو الميناء. وبالرغم من وجود العديد من الجهات المعنية بمراقبة الصيد في المدينة، إلا أن عمليات التفتيش لا تتم بشكل دوري وفعال، مما يفتح المجال لعدد من الشركات الكبرى للتلاعب بالأسعار ورفعها بشكل غير مبرر.

ويُضاف إلى ذلك أن الصيد العشوائي غير المنظم يشكل تهديدًا كبيرًا على المخزون السمكي في المنطقة. فالصيد الجائر أو غير المستدام يؤدي إلى تدهور البيئة البحرية، مما يحد من قدرة البحر على تجديد موارده. هذه المشكلة تؤثر سلبًا على الصيادين التقليديين، الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على صيد كميات كافية، الأمر الذي يزيد من التوترات بين الفاعلين في القطاع.

سيطرة اللوبيات التجارية على السوق

أحد أهم الأسباب التي تعرقل تطوير قطاع الصيد البحري في العيون هو سيطرة بعض اللوبيات التجارية على الأسواق. هذه اللوبيات، التي تضم عددًا من الشركات الكبرى والتجار المهيمنين، تتحكم في عمليات توزيع الأسماك وتحدد الأسعار بما يتماشى مع مصالحها الخاصة، ما يخلق خللاً في السوق. فعلى الرغم من أن الأسماك متوفرة بكثرة في البحر، إلا أن هذه اللوبيات تقوم بتحديد الأسعار بشكل يساهم في ارتفاعها بشكل غير منطقي.

هذه الهيمنة تؤدي إلى تدني مستوى التنافسية في السوق، حيث يواجه الصيادون الصغار صعوبة كبيرة في الوصول إلى أسواق الجملة والبيع بأسعار عادلة. فغالبًا ما يُجبر هؤلاء الصيادون على بيع محاصيلهم بأسعار منخفضة للأطراف الكبرى، الذين يرفعون الأسعار في الأسواق، مما يجعل الأسماك سلعة غير متاحة للجميع.

تأثير اللوبيات على الصيادين الصغار

تعد هيمنة اللوبيات التجارية على قطاع الصيد البحري في العيون واحدة من أكبر المعيقات التي تحول دون تطوير هذا القطاع بشكل مستدام وعادل. في هذه المدينة الساحلية، التي تتمتع بثروة سمكية ضخمة بفضل موقعها الجغرافي المتميز على سواحل المحيط الأطلسي، من المفترض أن يكون قطاع الصيد البحري بمثابة رافد رئيسي للاقتصاد المحلي ويساهم بشكل فعال في تحسين مستوى حياة السكان. لكن الواقع يظهر أن هذه الثروة البحرية لا يتم استغلالها بالشكل الأمثل، بل يتم التحكم فيها بشكل غير عادل من قبل عدد من الشركات الكبرى والوسطاء الذين يسيطرون على عمليات التوزيع والأسعار في السوق.

اللوبيات التجارية في قطاع الصيد البحري في العيون تتكون من شبكة معقدة من الشركات الكبرى، بعض منها يمتلك أساطيل صيد كبيرة، بينما الآخر يدير مراكز تجميع وتوزيع الأسماك. هذه الشركات، بفضل حجمها الكبير ومواردها المالية، تتمتع بقدرة على تحديد الأسعار بما يتناسب مع مصالحها الخاصة، مما يؤدي إلى اختلالات كبيرة في السوق. على الرغم من أن الأسماك متوفرة بكثرة في البحر، إلا أن هذه الشركات تفرض أسعارًا غير منطقية، حيث تقوم برفع الأسعار بشكل مبالغ فيه عند البيع للمستهلكين أو لتجار الجملة. وهو ما يعني أن المستهلك النهائي، الذي هو المواطن البسيط، يدفع ثمنًا مرتفعًا لمنتج من المفترض أن يكون في متناول الجميع

غياب الشفافية وضعف الرقابة الحكومية

من العوامل الأخرى التي تؤثر سلبًا على قطاع الصيد البحري في العيون هو غياب الشفافية في عمليات البيع والشراء. ففي كثير من الحالات، يتم تحديد الأسعار بشكل غير علني، مما يجعل السوق عرضة للتلاعب والمضاربة. كما أن ضعف الرقابة الحكومية يجعل من الصعب على السلطات التدخل لمعالجة هذه التلاعبات وضمان عدالة العمليات التجارية.

اللوبيات التجارية، مستفيدة من هذا الوضع، تتمكن من فرض أسعار غير منطقية على السوق، في وقت تتفاقم فيه المشاكل الاقتصادية بالنسبة للمواطنين. غياب التنسيق بين السلطات المحلية والجهات المعنية يزيد من تفاقم المشكلة ويعزز من الفوضى في السوق.

قطاع الصيد البحري في العيون يعد من القطاعات الحيوية التي ينبغي أن تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة. إلا أن التحديات التي يواجهها هذا القطاع، وعلى رأسها سيطرة اللوبيات التجارية، ضعف الرقابة، والتلاعب بالأسعار، تجعل من الصعب تحقيق تنمية مستدامة. في ظل هذه المعوقات، يتعين على السلطات المحلية والجهات الحكومية اتخاذ إجراءات صارمة لتحسين التنظيم، تعزيز الشفافية، وتفعيل دور الجمعيات المهنية لضمان حقوق الصيادين الصغار. كما يجب تحسين آليات الرقابة على العمليات التجارية والحد من هيمنة الشركات الكبرى على السوق لضمان عدالة توزيع الموارد السمكية وتحقيق استفادة عادلة لجميع الفاعلين في القطاع.

المغرب يرفع قدراته الدفاعية بانضمامه إلى نادي الأقوى بمروحيات «أباتشي» الأمريكية

في إطار التحديث المستمر للقدرات العسكرية المغربية، يأتي اقتناء مروحيات "أباتشي AH-64E" الأمريكية ليعزز من تفوق المملكة في المجال الجوي. يشكل هذا النوع من الطائرات إضافة نوعية للقوات المسلحة الملكية، نظرًا لما يتمتع به من إمكانيات قتالية متقدمة تجعل منه أحد أخطر الأسلحة الهجومية في الحروب الحديثة. تندرج هذه الخطوة ضمن استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية والهجومية، مما يمنح المغرب أداة فعالة للردع والحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة.

تعتبر "أباتشي AH-64E" من أكثر المروحيات تطورًا في العالم، حيث تمتلك قدرة عالية على تنفيذ ضربات دقيقة بفضل تسليحها المتنوع الذي يشمل صواريخ موجهة بالليزر، وصواريخ مضادة للطائرات، ومدفع رشاش عيار 30 ملم قادر على استهداف المركبات المدرعة والقوات المعادية بدقة عالية. تبلغ سرعتها حوالي 300 كيلومتر في الساعة، مع قدرة تحليق تصل إلى 6 آلاف متر، ما يمنحها مرونة كبيرة في المناورة والتنفيذ العملياتي. كما أنها مزودة برادار متطور يتيح لها رصد وتتبع الأهداف في مختلف الظروف الجوية، فضلًا عن القدرة على التحكم بالطائرات المسيرة، ما يعزز من تكاملها مع أنظمة القتال الحديثة.

تتجلى أهمية هذه الصفقة في تأثيرها المباشر على موازين القوى الإقليمية، خاصة في ظل التنافس العسكري المتزايد في المنطقة. تعتمد بعض القوى الإقليمية المنافسة على سلاح المدرعات والدبابات بشكل أساسي، مما يجعل امتلاك المغرب لمروحيات هجومية قادرة على تدمير هذه الوحدات بدقة عاملًا حاسمًا في أي مواجهة محتملة. توفر "الأباتشي" قدرة هجومية فائقة تسمح بتنفيذ عمليات استباقية أو دفاعية بشكل فعال، وهو ما يعزز من قوة الردع المغربية في مواجهة التهديدات المحتملة.

كما أن هذه الصفقة تندرج ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية القوية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعد المغرب من بين الدول القليلة التي تمتلك هذا النوع من المروحيات، مما يعكس عمق العلاقات الدفاعية بين البلدين. هذه الشراكة تشمل تبادل الخبرات، والتدريب المشترك، والتعاون في مجال التكنولوجيا العسكرية، ما يساهم في تعزيز قدرات القوات المسلحة الملكية. إضافة إلى ذلك، فإن امتلاك المغرب لهذه المروحيات يضعه في مصاف الجيوش التي تعتمد على أحدث التقنيات القتالية، مما يعزز مكانته العسكرية على الصعيد الإقليمي والدولي.

من الناحية العملياتية، تتيح "أباتشي AH-64E" للقوات المسلحة الملكية تنفيذ مجموعة واسعة من المهام، تشمل دعم القوات البرية، تنفيذ ضربات دقيقة ضد الأهداف الاستراتيجية، مواجهة الجماعات المسلحة، تأمين الحدود، وحماية المنشآت الحيوية. قدرتها العالية على العمل في مختلف البيئات والظروف الجوية تجعلها سلاحًا متعدد الأدوار يمكن استخدامه في سيناريوهات قتالية متنوعة، بدءًا من العمليات الدفاعية إلى الهجمات المركزة ضد أهداف معادية.

إضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الترسانة الجوية المغربية بهذه الطائرات يعكس رؤية استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى ضمان التفوق الجوي في أي مواجهة محتملة. في ظل التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، أصبح امتلاك أنظمة تسليح متطورة أمرًا ضروريًا للحفاظ على التوازن العسكري وحماية المصالح الوطنية.

> تعتبر "أباتشي AH-64E" من أكثر المروحيات تطورا في العالم، حيث تمتلك قدرة عالية على تنفيذ ضربات دقيقة بفضل تسليحها المتنوع الذي يشمل صواريخ موجهة بالليزر، وصواريخ مضادة للطائرات، ومدفع رشاش عيار 30 ملم قادر على استهداف المركبات المدرعة

تسلم المغرب لهذه المروحيات يرسل رسالة واضحة بأن القوات المسلحة الملكية مستمرة في تحديث معداتها وفق أحدث المعايير الدولية، ما يعزز من موقعها كقوة عسكرية فاعلة في المنطقة.

الجانب الآخر الذي يبرز أهمية هذه المروحيات هو دورها في عمليات مكافحة الإرهاب ومواجهة التنظيمات المسلحة غير النظامية. في العديد من الصراعات الحديثة، أثبتت "الأباتشي" فعاليتها الكبيرة في استهداف مواقع الجماعات الإرهابية، وتدمير مخابئها، وتعزيز قدرات الجيوش على السيطرة على المناطق الوعرة. في هذا السياق، يمكن أن تلعب هذه الطائرات دورًا مهمًا في أي عمليات مستقبلية تهدف إلى تأمين الحدود المغربية أو التعامل مع تهديدات محتملة من الجماعات المتطرفة.

كما أن امتلاك هذه المروحيات يمنح المغرب القدرة على تنفيذ عمليات دقيقة ضد أهداف استراتيجية معادية دون الحاجة إلى إرسال قوات برية إلى مناطق الخطر. هذا النوع من العمليات يتيح تحقيق التفوق العملياتي بأقل خسائر ممكنة، وهو ما يتماشى مع الاستراتيجية العسكرية الحديثة التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا المتطورة لتحقيق الأهداف بأكبر قدر من الكفاءة.

في سياق أوسع، فإن إدخال "أباتشي AH-64E" إلى الخدمة يعكس التوجه المغربي نحو بناء قوة جوية متكاملة قادرة على التعامل مع التهديدات المستقبلية. إلى جانب اقتناء طائرات مقاتلة حديثة، وأنظمة دفاع جوي متطورة، والطائرات المسيرة، يتيح هذا النهج للقوات المسلحة الملكية المغربية تطوير عقيدة قتالية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والقدرة على تنفيذ عمليات نوعية بدقة عالية.

إلى جانب البعد العسكري، تحمل هذه الصفقة دلالات سياسية مهمة، حيث تعكس التزام المغرب بتعزيز شراكاته الدولية وتنويع مصادر تسليحه، مع التركيز على المعدات ذات الجودة العالية. كما تؤكد أن المملكة ماضية في تحديث قواتها المسلحة وفق رؤية واضحة تهدف إلى ضمان الجاهزية العسكرية لمواجهة مختلف السيناريوهات.

في الختام، يمثل اقتناء المغرب لمروحيات "أباتشي AH-64E" خطوة استراتيجية تعزز من قدراته العسكرية، سواء على مستوى الدفاع عن سيادته الوطنية أو على مستوى تعزيز مكانته كقوة إقليمية مؤثرة. هذا التطور يعكس إدراك القيادة المغربية لأهمية امتلاك قوة ردع متقدمة، ويؤكد أن القوات المسلحة الملكية مستمرة في تحديث قدراتها وفق أحدث التوجهات العالمية في المجال العسكري. في ظل التحديات الإقليمية والدولية، يعد هذا التحديث عاملًا أساسيًا لضمان التفوق العسكري وتعزيز الأمن القومي، مما يجعل المغرب قادرًا على مواجهة التحديات المستقبلية بثقة وفعالية.

كيف تؤثر التطورات العسكرية للمغرب على قوته الدفاعية والتوازن الإقليمي في المنطقة؟

يشهد الجيش المغربي في السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا على مختلف الأصعدة، بدءًا من التسلح الحديث مرورًا بالتدريب العالي وحتى التعاون العسكري مع القوى الكبرى. تعكس هذه التطورات رغبة المغرب في تعزيز قدراته الدفاعية والاحتفاظ بمكانته كقوة إقليمية مستقلة قادرة على مواجهة التحديات المتزايدة في المنطقة. في هذا السياق، تركز المملكة على تطوير وتحديث جيشها من خلال مجموعة من الصفقات العسكرية والتعاون الدولي مع حلفائها، وكذلك تعزيز الصناعات العسكرية المحلية لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية. يتناول هذا المقال القدرات العسكرية للمغرب وتحديث الجيش من خلال محاور متعددة، تشمل التحديث العسكري، التعاون الدفاعي مع الحلفاء، التصنيع العسكري المحلي، وأخيرًا التوازن العسكري في المنطقة.

التحديث العسكري

شهد الجيش المغربي في السنوات الأخيرة تحديثًا غير مسبوق على مستوى المعدات والتجهيزات. تمثل أحدث الصفقات العسكرية جزءًا من استراتيجية المملكة لتطوير جيش قوي قادر على الحفاظ على أمنها الوطني وحماية مصالحها الإقليمية والدولية. من أبرز هذه الصفقات اقتناء مقاتلات F-16 من الولايات المتحدة، التي تعد واحدة من أقوى الطائرات الحربية في العالم، مما يعزز قدرات المغرب في مجال الدفاع الجوي والهجمات الجوية الدقيقة. تم تجهيز الطائرات بأنظمة متطورة تجعلها قادرة على تنفيذ مهام متنوعة من القصف الجوي إلى الدفاع عن الأجواء الوطنية.

علاوة على ذلك، استثمر المغرب في تحديث قوته البرية عبر شراء دبابات أبرامز الأمريكية، التي تعد من أقوى الدبابات في العالم بفضل دروعها المتطورة وقدرتها على مواجهة التهديدات المختلفة. هذه الصفقات تساهم بشكل كبير في تعزيز قدرة الجيش المغربي على التعامل مع التهديدات العسكرية الحديثة في منطقة تشهد صراعات مستمرة.

كما استثمر المغرب بشكل كبير في تعزيز قدراته الدفاعية من خلال تحديث أنظمة الدفاع الجوي. يشمل ذلك شراء صواريخ دفاعية وأنظمة رادارية متطورة، وهو ما يعكس سعي المملكة لتعزيز أمنها الجوي في مواجهة أي تهديد محتمل من الجو. بالإضافة إلى ذلك، بات الجيش المغربي يمتلك طائرات مسيّرة حديثة قادرة على إجراء عمليات استطلاعية وجمع المعلومات الاستخباراتية، وهو ما يمنح الجيش المغربي ميزة استراتيجية على مستوى التحديث التكنولوجي.

> شهد الجيش المغربي في السنوات الأخيرة تحديثًا غير مسبوق على مستوى المعدات والتجهيزات. تمثل أحدث الصفقات العسكرية جزءًا من استراتيجية المملكة لتطوير جيش قوي قادر على الحفاظ على أمنها الوطني وحماية مصالحها الإقليمية والدولية. من أبرز هذه الصفقات اقتناء مقاتلات F-16 من الولايات المتحدة

التعاون العسكري مع الحلفاء

يعد التعاون العسكري مع الحلفاء أحد العوامل الأساسية التي ساعدت المغرب في تحديث جيشه وتعزيز قدراته والمعدات العسكرية. العلاقة التاريخية بين البلدين تمثل أساسًا قويًا لهذا التعاون، حيث يتم تبادل الأسلحة والتقنيات العسكرية بشكل دوري. يساعد هذا التعاون في تعزيز القوة البحرية والجوية للجيش المغربي، بالإضافة إلى تدريب قواته في مجالات مثل الحروب البرية والبحرية.

من جهة أخرى، تتنوع العلاقات الدفاعية للمغرب مع دول أخرى في القارة الإفريقية والعالم العربي، حيث يساهم هذا التعاون في تدريب القوات المسلحة المغربية على تقنيات جديدة ومهام عسكرية معقدة في بيئات مختلفة.

التصنيع العسكري المحلي

في إطار سعي المغرب لتحقيق الاستقلالية العسكرية، بدأ في السنوات الأخيرة التركيز على تعزيز قدراته التصنيعية المحلية في مجال المعدات العسكرية. يشمل هذا التصنيع الصناعات الدفاعية مثل الطائرات المسيرة والذخائر. في مجال الطائرات المسيّرة، أصبحت المملكة واحدة من الدول التي تملك القدرة على إنتاج طائرات مسيّرة عالية الكفاءة، ما يعزز قدرات المراقبة والاستطلاع للقوات المغربية. كما يساهم هذا التصنيع في تحقيق التوازن العسكري في المنطقة، حيث يتمكن المغرب من تلبية احتياجاته الدفاعية بشكل أكبر دون الحاجة إلى الاعتماد الكامل على الأسلحة الأجنبية.

فيما يتعلق بالذخائر، يسعى المغرب إلى تطوير صناعاته العسكرية لإنتاج الذخائر بأنواعها المختلفة، مما يساعد في تقليل التبعية للدول الأجنبية ويعزز من قدرة القوات المسلحة المغربية على إمداد جبهاتها القتالية بالأسلحة الضرورية في الأوقات الحرجة.

هذا التوجه نحو تعزيز التصنيع المحلي يعد خطوة استراتيجية تهدف إلى تقوية قدرة المغرب على الدفاع عن أمنه الوطني دون الحاجة إلى الاعتماد على الآخرين في كل الجوانب العسكرية. ويعكس هذا التوجه التزام المملكة بتحقيق اكتفاء ذاتي في القطاعات الدفاعية.

التوازن العسكري في المنطقة

يشهد المغرب توترات متزايدة في محيطه الإقليمي، خاصة في ظل الصراعات الدائرة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها الجيش المغربي، إلا أنه استطاع الحفاظ على مكانته كقوة إقليمية بفضل التطوير المستمر لقدراته العسكرية. بالمقارنة مع جيرانه، يمتلك المغرب جيشًا حديثًا ومجهزًا بشكل جيد، حيث يبرز التفوق في القدرات الجوية والبحرية التي تشكل جزءًا أساسيًا من قوة الدفاع الوطني.

في هذا السياق، يبذل المغرب جهودًا كبيرة لضمان التفوق العسكري في المنطقة، حيث تتسارع وتيرة تحديث جيشه ومعداته في محاولة لمواكبة التحديات الجيوسياسية. ورغم القدرات العسكرية المتطورة للمغرب، فإنه يسعى إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة من خلال الدبلوماسية وتجنب التصعيد العسكري المباشر في النزاعات الإقليمية. هذا التوازن بين تحديث القدرات العسكرية والعمل الدبلوماسي يعكس استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي.

إن تطوير قدرات الجيش المغربي وتحديثه المستمر يعكس التزام المملكة بتعزيز أمنها القومي ومكانتها كقوة إقليمية مستقلة. من خلال التحديث العسكري المستمر، التعاون الدفاعي مع الحلفاء الرئيسيين، وتعزيز التصنيع المحلي للمعدات العسكرية، يسعى المغرب إلى تزويد جيشه بأحدث الأسلحة والتقنيات المتاحة. كما أن التوازن العسكري الذي حققه المغرب في المنطقة يعكس قوة جيشه واستعداده للتعامل مع أي تهديدات محتملة، ما يعزز من مكانته كداعم رئيسي للاستقرار في المنطقة.

استمرار فضح انتهاكات جبهة «البوليساريو» في مخيمات تندوف: مأساة إنسانية على مرأى المجتمع الدولي

تظل أزمة مخيمات تندوف الواقعة على الأراضي الجزائرية واحدة من أعقد وأشهر القضايا الإنسانية التي طالما كانت محط اهتمام المنظمات الحقوقية الدولية والهيئات الأممية. هذه المخيمات التي يقطنها آلاف من اللاجئين الصحراويين، تمثل ساحة شديدة التعقيد حيث تتداخل فيها معاناة البشر مع صراعات سياسية إقليمية ودولية، وهو ما يجعلها نموذجًا صارخًا لأزمة إنسانية تتجاوز أبعادها الجغرافية والإنسانية لتصبح جزءًا من لعبة جيوسياسية تستخدم فيها معاناة المواطنين كأداة للمساومة والصراع على النفوذ.

ومع مرور السنوات، واصل المجتمع الدولي استشعار حجم الكارثة الإنسانية التي يعاني منها سكان هذه المخيمات، فالتقارير الحقوقية الدولية التي تصدر بين الفينة والأخرى تنبّه إلى الانتهاكات المستمرة التي يمارسها القادة العسكريون لجبهة "البوليساريو" داخل المخيمات، والتي تتراوح بين مصادرة المساعدات الإنسانية، إلى تجويع السكان، وصولا إلى اعتقالات واختفاء قسري للنشطاء الصحراويين الذين يعارضون سياسة الجبهة الانفصالية. وفي ظل هذا الوضع المأساوي، الذي يعكس حالة من العوز والحرمان، تُسهم الجزائر بشكل غير مباشر، في إشعال فتيل هذه المعاناة عبر دعمها المادي والسياسي لجبهة "البوليساريو"، مما يزيد الوضع تعقيدًا ويجعل من الصعب إنهاء هذا النزاع السياسي الممتد لعقود.

لكن، ومع دخول عام جديد، بدأت أصوات جديدة تخرج من مختلف المنظمات الحقوقية الدولية، محذرة من الأوضاع المتدهورة في المخيمات، ومطالبة المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لضمان حق سكان تندوف في الحياة الكريمة، وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التي تمس حياتهم اليومية. هذه الأصوات لم تكن فقط تعبيرًا عن التنديد بالوضع القائم، بل كانت مطالبة صارمة للمجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته في تقديم المساعدة للمحتاجين في هذه المخيمات وضمان وصولها إلى مستحقيها، بعيدًا عن أي استغلال سياسي.

من بين أبرز المنظمات الحقوقية التي أعادت طرح هذه القضية أمام مجلس حقوق الإنسان الأممي في جنيف، نجد مركز تأطير ودعم المحاربين القدامى (CEDAC) الذي يرفع اليوم نداءً عاجلًا حول نقص الغذاء الذي يعاني منه سكان المخيمات، منبهًا إلى خطورة تواطؤ السلطات الجزائرية مع قيادة جبهة "البوليساريو" في سرقة وتوجيه المساعدات الإنسانية الموجهة لهؤلاء اللاجئين إلى قنوات غير قانونية. في هذا الإطار، تعتبر هذه الممارسات جريمة إنسانية تتطلب تدخلًا دوليًا فوريًا لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها، ووضع حد لمأساة أظهرت حجم الانتهاكات بشكل صارخ في ظل الصمت الدولي الذي طالما رافق هذا الملف.

هذا المقال يسلط الضوء على الأوضاع الإنسانية في مخيمات تندوف، مستعرضًا الانتهاكات التي تُرتكب بحق سكانها، وكذلك مطالب المنظمات الحقوقية بضرورة إجراء تحقيقات مستقلة ومحاسبة المسؤولين، في خطوة مهمة نحو إنهاء معاناتهم وتخفيف وطأة الوضع الراهن

اختلاس المساعدات الإنسانية: جريمة مستمرة

تشير التقارير الحقوقية إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم الوضع الإنساني في مخيمات تندوف يكمن في اختلاس المساعدات الإنسانية الموجهة إلى هؤلاء اللاجئين من قبل قيادات جبهة "البوليساريو". حيث يؤكد ممثل مركز تأطير ودعم المحاربين القدامى، كارل غوستاف بييرتنيس، أن المساعدات الدولية، التي يُفترض أن تضمن غذاءً كافيًا للاجئين، يتم مصادرتها بشكل دوري وتحويلها إلى قنوات غير قانونية. ويدين المركز هذا الفعل الذي وصفه بـ"الجريمة الإنسانية" التي تعرض حياة الآلاف من اللاجئين للخطر.

ويعتمد سكان مخيمات تندوف بشكل كامل على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة، لكن هذه المساعدات، التي من المفترض أن تساهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، يتم استغلالها بشكل غير مشروع. ويتم توجيه جزء من هذه المساعدات لأغراض سياسية أو ربحية، مما يحرم اللاجئين من حقهم في الحياة والعيش الكريم.

مسؤولية السلطات الجزائرية: غطاء للممارسات غير القانونية

في هذا السياق، يُتَّهم النظام الجزائري بتواطؤه مع جبهة "البوليساريو" في اختلاس المساعدات الإنسانية. وفقًا للتقارير، فإن السلطات الجزائرية لا تقتصر على إيواء المخيمات على أراضيها، بل تُحمل أيضًا المسؤولية في تأمين وصول المساعدات بشكل عادل إلى مستحقيها. وفي الوقت الذي يعاني فيه اللاجئون من قلة الغذاء والرعاية، يظل النظام الجزائري صامتًا أمام هذه الممارسات.

المنظمات الحقوقية تدعو المجتمع الدولي إلى مساءلة السلطات الجزائرية وتحميلها مسؤولية ضمان وصول المساعدات الإنسانية بطريقة شفافة، حيث يتعين على الجزائر العمل على إنشاء آلية رقابة مستقلة تشرف على توزيع المساعدات وتضمن وصولها مباشرة إلى اللاجئين دون استغلال أو فساد.

مطلب التحقيق المستقل ومحاسبة المسؤولين

وفي ضوء هذه الانتهاكات، تدعو منظمة "CEDAC" إلى فتح تحقيق مستقل حول الوضع الإنساني في مخيمات تندوف. كما تشدد على ضرورة أن يكون التحقيق شاملًا، يشمل تحديد المسؤولين عن الاختلاس والإهمال في توزيع المساعدات، ومحاسبة السلطات الجزائرية عن دورها في هذه الأزمة. واعتبرت المنظمة أن الوضع في تندوف يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية، وأن الوقت قد حان لوضع حد للإفلات من العقاب الذي يتمتع به القادة الانفصاليون.

وقد أضاف كارل غوستاف بييرتنيس في تصريحاته أنه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتحملوا مسؤولياتهم في هذا الشأن، مطالبًا بإنشاء آلية رقابة مستقلة تضمن عدم استغلال المساعدات الإنسانية لأغراض سياسية، وأن يتم تأمين وصول هذه المساعدات بشكل عادل إلى اللاجئين، بعيدًا عن أي تدخلات أو استغلال.

الانتهاكات المستمرة: تجويع واختطاف واختفاء قسري

تستمر تقارير المنظمات الحقوقية في تسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها جبهة "البوليساريو" في مخيمات تندوف. هذه الانتهاكات تشمل تجويع السكان، واختطاف النشطاء والصحراويين الذين يعارضون سياسة الجبهة، وكذلك حالات الاختفاء القسري التي يُفترض أن تكون قد انتهت منذ عقود. على الرغم من النداءات المتكررة للمنظمات الدولية لوقف هذه الممارسات، إلا أن واقع الحال في المخيمات يظل مأساويًا.

المنظمات الحقوقية، سواء المحلية أو الدولية، دأبت على فضح هذه الانتهاكات أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، حيث تسعى إلى خلق ضغوطات دولية على الجزائر وجبهة "البوليساريو" من أجل وقف هذه الممارسات الوحشية. وفي الوقت نفسه، تواصل المنظمات مطالبتها بمحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم ومعاقبتهم وفقًا للقانون الدولي.

ضرورة التحرك الدولي لإنهاء المعاناة

إن أزمة مخيمات تندوف تظل واحدة من أبرز القضايا الإنسانية التي يجب أن يحسم فيها المجتمع الدولي. فبالإضافة إلى المعاناة اليومية التي يواجهها اللاجئون في هذه المخيمات، هناك أيضًا خطر من أن تُستخدم معاناتهم كورقة ضغط في الصراع السياسي القائم في المنطقة. وتطالب المنظمات الحقوقية، بما في ذلك "CEDAC"، بأن يُتخذ موقف حازم من قبل الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى لوقف الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان في هذه المخيمات.

إن ضمان حقوق اللاجئين في تندوف يتطلب خطوات ملموسة من قبل المجتمع الدولي، مثل فتح تحقيقات مستقلة، وضمان شفافية توزيع المساعدات الإنسانية، ومحاسبة السلطات الجزائرية عن دورها في تمويل ودعم جبهة "البوليساريو". كما أن استغلال معاناة هؤلاء اللاجئين لتحقيق أغراض سياسية يجب أن يتوقف بشكل فوري.

إن الأوضاع الإنسانية في مخيمات تندوف تشهد تفاقمًا مستمرًا، مما يجعل من الضروري أن يتحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لحماية حقوق اللاجئين وضمان وصول المساعدات إليهم بشكل عادل. وفي هذا السياق، تظل المنظمات الحقوقية تؤدي دورًا أساسيًا في فضح الانتهاكات التي ترتكبها جبهة "البوليساريو" والسلطات الجزائرية، وتدعو إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وإنهاء معاناة اللاجئين الذين يعانون في صمت.

اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة؛ رهانات الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية

تسعى إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى إعادة التفاوض بشأن عدد من الاتفاقيات التجارية، من بينها اتفاقية التبادل الحر مع المغرب، وذلك في إطار رؤيته التي تركز على حماية المصالح الاقتصادية الأميركية وتقليص العجز التجاري. وقد كشفت صحيفة "أفريكا إنتليجنس" أن الإدارة الأميركية ترغب في مراجعة الاتفاقية مع المغرب بهدف تعزيز الصادرات الأميركية وزيادة الفرص الاستثمارية للشركات الأميركية في السوق المغربي. في المقابل، أبدى المغرب، باعتباره البلد الأفريقي الوحيد الذي يرتبط مع الولايات المتحدة باتفاقية تبادل حر، استعداده لإحداث تعديلات على الاتفاقية، سعياً لتنويع شركائه التجاريين وتعزيز اندماجه في الأسواق العالمية، وتقليل اعتماده على الشراكة الأوروبية التقليدية. ويدعم هذا التوجه تصريحات وزير الصناعة والتجارة المغربي رياض مزور، الذي أكد في أكثر من مناسبة على ضرورة تحقيق توازن أكثر عدالة في المبادلات التجارية بين البلدين، حيث لا يزال الميزان التجاري يميل لصالح الولايات المتحدة، رغم تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العقدين الماضيين.

إعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة تأتي في سياق السياسة الحمائية التي تبناها ترامب منذ توليه الرئاسة، والتي تهدف إلى تعزيز الصناعات الأميركية وحماية سوق العمل المحلي. وقد شهدت فترة حكمه مراجعة اتفاقيات تجارية كبرى، مثل استبدال "نافتا" باتفاقية "الولايات المتحدة-المكسيك-كندا"، إلى جانب إعادة التفاوض على شروط العلاقات التجارية مع الصين والاتحاد الأوروبي. ويبدو أن الاتفاقية مع المغرب لم تكن استثناءً، حيث تسعى واشنطن من خلال هذه الخطوة إلى تحقيق أهداف متعددة، من بينها تعزيز فرص الشركات الأميركية للوصول إلى السوق المغربي، ورفع العوائق التي تواجه بعض الصادرات الأميركية، وضمان أن تكون الاتفاقية أكثر فائدة للاقتصاد الأميركي.

في المقابل، فإن المغرب، رغم ترحيبه بمبدأ مراجعة الاتفاقية، لديه أولويات مختلفة إلى حد ما، إذ يهدف إلى تحقيق توازن أكبر في المبادلات التجارية، وزيادة صادراته نحو الولايات المتحدة، خاصة في القطاعات الزراعية والصناعات التحويلية، التي تواجه عقبات تنظيمية تجعل من الصعب على المنتجات المغربية الاستفادة الكاملة من الامتيازات الجمركية التي توفرها الاتفاقية. وتظل قواعد المنشأ من بين أبرز التحديات التي تعيق تحقيق استفادة فعلية من هذه الاتفاقية، حيث تفرض على المنتجات المغربية معايير صارمة تتعلق بنسبة المكونات الأميركية أو المغربية في السلع المصنعة، وهو ما يجعل بعض الصناعات غير قادرة على تلبية تلك المتطلبات دون استثمارات ضخمة في الإنتاج المحلي.

إلى جانب العوامل الاقتصادية، فإن البعد الجيوسياسي يلعب دوراً مهماً في هذه المراجعة المحتملة للاتفاقية. فمنذ اعتراف إدارة ترامب في ولايته الأولى بسيادة المغرب على الأقاليم الجنوبية، أصبحت العلاقة بين البلدين أكثر متانة، وبرزت إمكانية إدراج المشاريع الاقتصادية والتنموية في هذه المناطق ضمن إطار التعاون الاقتصادي بين البلدين. كما أن اختيار الولايات المتحدة لسفير بخلفية استثمارية مثل ديوك بوكان الثالث، يعكس رغبة واشنطن في تعزيز شراكتها الاقتصادية مع المغرب، ليس فقط لتطوير علاقات التجارة الثنائية، بل أيضاً للاستفادة من موقع المغرب كبوابة نحو القارة الأفريقية. ويبدو أن الإدارة الأميركية تنظر إلى المغرب باعتباره شريكاً استراتيجياً يمكن أن يسهل لها التوسع في الأسواق الأفريقية، خاصة في ظل التنافس الدولي المتزايد على القارة، بين القوى الكبرى مثل الصين وروسيا.

وعلى الرغم من أن المغرب يتمتع بإعفاءات جمركية على العديد من المنتجات المصدرة إلى الولايات المتحدة، إلا أن الفوائد الفعلية لهذه الاتفاقية لا تزال محدودة بسبب العراقيل التقنية والتنظيمية. ومن بين هذه التحديات، صعوبة استيفاء شروط قواعد المنشأ، إلى جانب المنافسة القوية من المنتجات الأميركية في السوق المغربي، والتي غالباً ما تكون مدعومة بتكنولوجيا متقدمة وتكاليف إنتاج أقل. كما أن طبيعة السوق الأميركي نفسها تمثل تحدياً أمام المصدرين المغاربة، حيث تفرض واشنطن معايير جودة صارمة وإجراءات رقابية معقدة، مما يجعل اختراق هذه السوق أمراً غير سهل، خصوصاً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

إلا أن هناك فرصاً واعدة يمكن أن يستغلها المغرب لتعزيز استفادته من هذه الاتفاقية. ففي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، برز قطاع السيارات الكهربائية كأحد أهم المجالات التي يمكن أن تجذب استثمارات أميركية جديدة، حيث أصبح المغرب مركزاً إقليمياً لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية ومكوناتها. ويبدو أن هذا القطاع يتماشى مع التوجهات الاقتصادية الأميركية، خاصة بعد إقرار "قانون خفض التضخم" في عام 2022، والذي يشجع الشركات الأميركية على الاستثمار في الصناعات الصديقة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع الطاقات المتجددة يمثل مجالاً آخر يمكن أن يشهد تعاوناً أكبر بين البلدين، لا سيما مع اهتمام المغرب المتزايد بالهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية، وهما مجالان يحظيان بدعم متزايد من المستثمرين الدوليين.

إذا نجحت المفاوضات في تحقيق توازن أكثر عدالة، فمن المتوقع أن ينعكس ذلك إيجاباً على العلاقات المغربية-الأميركية، سواء من خلال زيادة حجم الاستثمارات الأميركية في المغرب، أو من خلال توسيع نطاق التعاون في مجالات التكنولوجيا والطاقة. كما أن ذلك قد يساعد في تحسين الميزان التجاري للمغرب إذا تم تخفيف القيود المفروضة على صادراته نحو السوق الأميركي. لكن في المقابل، فإن أي تعديلات قد تفرض شروطاً جديدة، مثل الالتزام بمعايير بيئية وعمالية أكثر صرامة، وهو ما قد يشكل تحدياً إضافياً للشركات المغربية، خاصة في القطاعات الصناعية التي تعتمد على التكاليف المنخفضة للحفاظ على قدرتها التنافسية.

بشكل عام، فإن إعادة التفاوض حول اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة تعكس سعي الطرفين إلى تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية، لكنها في الوقت نفسه تنطوي على تحديات يجب التعامل معها بحذر. فمن جهة، تسعى واشنطن إلى توسيع نفوذها الاقتصادي في شمال أفريقيا وتعزيز موقعها كشريك رئيسي للمغرب، بينما يعمل المغرب على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من هذه الاتفاقية، دون الإضرار بمصالحه الاقتصادية أو رهن قراراته التجارية لصالح طرف واحد. ومع التطورات الجيوسياسية الراهنة، فإن نجاح المغرب في تأمين شروط أكثر إنصافاً في هذه المفاوضات سيعتمد بشكل أساسي على قدرته على المناورة والتفاوض بما يحفظ مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية.

في النهاية، فإن تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة قد يكون فرصة لإعادة صياغة العلاقة التجارية بين البلدين على أسس أكثر عدالة واستدامة، ؟

غلاء الأسعار في المغرب:
تحديات حكومية واختلافات سياسية قبيل الانتخابات

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المغرب، أصبح غلاء الأسعار يشكل تحديًا خطيرًا يؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين. فقد شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار المواد الأساسية مثل المواد الغذائية والوقود، مما دفع العديد من الفئات الاجتماعية، وخاصة الطبقات المتوسطة والفقيرة، إلى مواجهة صعوبات اقتصادية بالغة. في هذا السياق، تزايدت الدعوات من داخل الأغلبية الحكومية، بما في ذلك الأحزاب المكونة للائتلاف الحاكم مثل حزب "الأصالة والمعاصرة" وحزب "الاستقلال"، للمطالبة بتدخل الحكومة بشكل عاجل للتخفيف من وطأة هذه الأزمة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

إلا أن هذه الدعوات، رغم مشروعيتها، أثارت الكثير من الجدل داخل الساحة السياسية المغربية، حيث أن بعضها يأتي على لسان أحزاب تشارك في

> إن غلاء الأسعار لا يمثل مجرد مشكلة اقتصادية، بل هو قضية سياسية حساسة قد تؤثر بشكل كبير على مصير الحكومة المغربية في المستقبل القريب. الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، التي تعاني من تداعيات هذا الارتفاع في الأسعار، تمثل قاعدة انتخابية مهمة

الحكومة، مما يثير تساؤلات حول مدى التنسيق بين مكوناتها في مواجهة هذه الأزمة. فبعض المتابعين يرون أن تصريحات هذه الأحزاب قد تكون بمثابة محاولة لتحميل الحكومة مسؤولية تفاقم الأزمة، في وقتٍ كان بإمكانها تقديم حلول ملموسة بدلًا من إصدار بيانات تدعو فيها لتدخل الحكومة بشكل منفصل. وهذا التباين في المواقف يعكس صورة من الارتباك وعدم التنسيق بين أعضاء الحكومة، مما يضعف الثقة في قدرتها علي التعامل مع الأزمات بشكل جماعي وفعّال.

مع اقتراب موعد الانتخابات، تصبح هذه الأزمة أكثر تعقيدًا، إذ يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على مصير الحكومة في حال استمرت الأمور دون تحرك جاد. فقضية غلاء الأسعار ليست مجرد مشكلة اقتصادية، بل هي قضية سياسية بامتياز تمس القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما يهدد مستقبل الحكومة في ظل الغضب الشعبي المتزايد. وفي هذا السياق، تتزايد التساؤلات حول مدى قدرة الحكومة على تجاوز هذا التحدي وتحقيق تنسيق فعال بين جميع مكوناتها، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع القطاع الخاص والاحتكارات التي قد تكون قد ساهمت في تفاقم الأزمة.

إذا، يبقى السؤال الأهم: هل ستتمكن الحكومة من تجاوز هذه الأزمة بشكل حكيم وفعال، أم أن التباين في مواقف الأحزاب الحاكمة سيؤدي إلى تعميق الأزمة وزيادة انعدام الثقة في قدرتها على تقديم حلول حقيقية للمواطنين ؟

دعوات لتدخل الحكومة: تضارب المواقف

منذ بداية الأزمة الاقتصادية الحالية، بدأت الأحزاب السياسية المكونة للأغلبية الحكومية، مثل حزب "الأصالة والمعاصرة" وحزب "الاستقلال"، في إصدار تصريحات تحث الحكومة على التدخل العاجل لمعالجة مشكلة غلاء الأسعار. على سبيل المثال، دعا حزب "الأصالة والمعاصرة" الحكومة إلى تكثيف المراقبة وفرض ضغوط على الوسطاء التجاريين والمهنيين الذين يساهمون في رفع الأسعار. كما طالب بإلغاء الإعفاءات الجمركية والضريبية على اللحوم، مشيرًا إلى أن هذه الإعفاءات لم تحقق الأهداف المرجوة في خفض الأسعار.

وفي المقابل، أعرب حزب "الاستقلال" عن قلقه من الوضع الراهن، داعيًا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيض أسعار المواد الأساسية التي يعاني منها المواطنون، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد. وعلى الرغم من أن هذه التصريحات تعكس قلقًا مشروعًا من تداعيات الأزمة على الطبقات الاجتماعية الأكثر ضعفًا، إلا أنها تثير تساؤلات حول كيفية تنسيق الحكومة للتعامل مع هذا الملف الحساس.

الانتقادات: تباين المواقف داخل الائتلاف الحكومي

من بين الانتقادات التي ظهرت في الساحة السياسية، نجد أن بعض المتابعين يرون أن مواقف الأحزاب داخل الأغلبية الحكومية تتسم بالتباين، وأن هذه الدعوات لتدخل الحكومة تعكس حالة من عدم التنسيق بين هذه الأحزاب. إذ يرى البعض أن هذه الأحزاب، التي تشارك في الحكومة وتتحمل المسؤولية في قطاعات حيوية، يجب أن تقدم حلولًا عملية بدلًا من الاكتفاء بإصدار تصريحات تشجع على الضغط على الحكومة. من خلال هذه الانتقادات، تظهر بعض الإشكاليات المتعلقة بالتنسيق بين الأحزاب المتحالفة في الحكومة، وهو ما يعكس ضعفًا في القدرة على اتخاذ قرارات موحدة تساهم في معالجة الأزمة الاقتصادية بشكل فعّال.

إحدى الملاحظات المهمة هي أن هذه الأحزاب، في محاولتها للمسافة نفسها عن مسؤولية غلاء الأسعار، قد تساهم في تعميق انعدام الثقة بين الحكومة والمواطنين، ما قد يؤدي إلى التأثير على مصداقيتها في نظر الناخبين في ظل قرب الانتخابات المقبلة. وإذا استمرت هذه الخلافات دون إيجاد حلول ملموسة، فقد يؤدي ذلك إلى تقويض الثقة في قدرة الحكومة على معالجة القضايا الهامة.

غلاء الأسعار وتأثيره على المستقبل السياسي للحكومة

إن غلاء الأسعار لا يمثل مجرد مشكلة اقتصادية، بل هو قضية سياسية حساسة قد تؤثر بشكل كبير على مصير الحكومة المغربية في المستقبل القريب. الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، التي تعاني من تداعيات هذا الارتفاع في الأسعار، تمثل قاعدة انتخابية مهمة، ويجب أن تكون من أولويات الحكومة في اتخاذ القرارات اللازمة للتخفيف من معاناتها. وفي هذا السياق، يشير العديد من المراقبين إلى أن الحكومة تواجه تحديًا كبيرًا يتمثل في إيجاد حلول شاملة تعكس تضامنًا حكوميًا حقيقيًا من أجل تجنب تداعيات الأزمة على مستوى الثقة الشعبية في الحكومة.

وإذا استمرت الأزمة دون تدابير فعالة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تراجع شعبية الحكومة في الانتخابات المقبلة، مما قد يؤدي إلى تآكل قاعدة الدعم التي تعتمد عليها. لذا، فإن التدخل العاجل من قبل الحكومة يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة لخفض الأسعار، وتعزيز العدالة الاجتماعية بين الفئات المختلفة من المجتمع.

دور رئيس الحكومة في التنسيق واتخاذ القرارات

يعتبر دور رئيس الحكومة من الأمور الجوهرية في معالجة هذه الأزمة. فقد بات من الضروري أن يتدخل رئيس الحكومة بشكل أكثر فعالية في تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية، لضمان إيجاد حلول عملية وفعالة لتخفيض الأسعار. ويتطلب الأمر أن يتم تفعيل مبدأ التضامن الحكومي بشكل حقيقي، بحيث تكون هناك مشاركة فعالة من جميع الأطراف المشاركة في الحكومة. إن غلاء الأسعار لا يتطلب فقط تدخلات فنية من بعض الوزراء، بل يتطلب رؤية شاملة تشارك فيها جميع مكونات الحكومة.

بجانب ذلك، يجب على رئيس الحكومة أن يتحمل المسؤولية الكاملة في اتخاذ قرارات حاسمة لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو مسار مستدام، يتضمن تشجيع الإنتاج المحلي، ومراجعة السياسات الاقتصادية التي قد تكون قد ساهمت في ارتفاع الأسعار. هذا التنسيق يساهم في تجنب الفوضى السياسية، ويعزز الثقة في الحكومة.

التحديات الاقتصادية والبيئة السياسية

إن الحكومة المغربية تواجه تحديات اقتصادية عديدة تتداخل مع أبعاد سياسية معقدة، ويجب أن تكون قادرة على تحقيق توازن بين تعزيز استقرار الأسعار وتوفير حلول اقتصادية مستدامة. وفي ذات الوقت، لا يمكن تجاهل دور القطاع الخاص، الذي له تأثير كبير في تحديد أسعار المواد الأساسية. لذا، فإن الحكومة مطالبة بمراجعة السياسات الاقتصادية الحالية، بما في ذلك سياسات الدعم والإعفاءات الضريبية، وكذلك معالجة الاختلالات الموجودة في السوق المحلي، مثل الاحتكارات التي قد تساهم في زيادة الأسعار.

إلى جانب ذلك، تتطلب الأزمة الحالية معالجة من منظور سياسي يضمن التوافق بين مختلف الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية. فمن الضروري أن تكون الحكومة على استعداد للعمل بشكل مشترك مع الأحزاب السياسية والقطاع الخاص، وتبني حلول مبتكرة تساهم في تخفيف العبء عن المواطنين.

> الحكومة المغربية تواجه تحديات اقتصادية عديدة تتداخل مع أبعاد سياسية معقدة، ويجب أن تكون قادرة على تحقيق توازن بين تعزيز استقرار الأسعار وتوفير حلول اقتصادية مستدامة وفي ذات الوقت، لا يمكن تجاهل دور القطاع الخاص، الذي له تأثير كبير في تحديد أسعار المواد الأساسية

هل ستتمكن الحكومة من تجاوز الأزمة؟

إن أزمة غلاء الأسعار في المغرب تشكل تحديًا حقيقيًا للحكومة الحالية، وقد تكون محكًا لمدى قدرتها على التنسيق بين مكوناتها المختلفة. فهل ستكون الحكومة قادرة على تجاوز هذه الأزمة وتحقيق تضامن حكومي فعّال؟ أم أن الخلافات السياسية الداخلية ستؤدي إلى تعميق الوضع الراهن؟ الأيام القادمة ستكشف عن قدرة الحكومة على مواجهة هذه الأزمة الاقتصادية، والتي ستكون لها تداعيات كبيرة على مستقبلها السياسي.

تحسن المخزون المائي في المغرب:
تأثيرات الأمطار على القطاعات المختلفة وآفاق الموسم الفلاحي

شهد المغرب مؤخرًا تساقطات مطرية مهمة كان لها تأثير إيجابي على العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما القطاع الفلاحي الذي يعد من أكثر القطاعات تأثرًا بالتغيرات المناخية. بعد فترة من التراجع في المخزون المائي نتيجة شح الأمطار في بداية الموسم، جاء هذا التحسن ليعزز الآمال في تحسن الوضع المائي ويعيد الأمل في موسم فلاحي أكثر استقرارًا. في هذا المقال، نناقش الأثر الكبير لهذه التساقطات على المخزون المائي في السدود، وعلى مختلف القطاعات، وخاصة القطاع الفلاحي، وما يترتب على ذلك من فرص وتحديات.

تحسن المخزون المائي: خطوة نحو الاستقرار

كانت التساقطات المطرية التي شهدتها مختلف مناطق المغرب في الآونة الأخيرة بمثابة طوق نجاة للمخزون المائي الذي تراجع بشكل ملحوظ خلال الأشهر السابقة نتيجةً للجفاف الذي شهدته بعض المناطق. وفقًا للبيانات الرسمية، فإن هذه الأمطار قد ساهمت في رفع مستوى المخزون المائي للسدود، مما يعزز من آمال الحكومة المغربية في تحسين الوضع المائي في البلاد. فالسدود، التي تعتبر المصدر الأساسي للمياه في المغرب، تلعب دورًا حاسمًا في تلبية احتياجات السكان من مياه الشرب، وفي دعم القطاع الفلاحي الذي يعتمد بشكل كبير على المياه الجوفية والسطحية.

يلاحظ أن معظم السدود شهدت تحسنًا تدريجيًا في مستوياتها، مما يخفف من المخاوف المتعلقة بنقص المياه في المستقبل. على الرغم من أن هذه التساقطات جاءت متأخرة في الموسم، إلا أنها تمثل فرصة كبيرة لتحسين الوضع الهيدرولوجي في البلاد، ويُتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على قطاعات حيوية مثل الفلاحة والمراعي.

القطاع الفلاحي: أمل في موسم فلاحي واعد

القطاع الفلاحي في المغرب يعد من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل لأعداد كبيرة من السكان. يعتمد الفلاحون في المملكة على مياه الأمطار بشكل أساسي لري المحاصيل الزراعية، وتعتبر التساقطات المطرية الأخيرة فرصة لإعادة الأمل في استقرار الموسم الفلاحي.

تأتي هذه الأمطار لتعزز نمو المحاصيل الزراعية، خاصة الحبوب والخضروات التي تحتاج إلى رطوبة كافية خلال فترة النمو الربيعي. فمن شأن هذه التساقطات أن تساهم في إعادة تغذية الفرشات المائية، التي تعرضت لنقص كبير في الأشهر الماضية بسبب قلة الأمطار، مما يعزز من إنتاجية المحاصيل الزراعية ويخفف من التأثيرات السلبية للجفاف الذي عانى منه الفلاحون في الفصول الماضية.

إضافة إلى ذلك، تسهم الأمطار في دعم المراعي التي كانت قد تأثرت أيضًا بشح المياه، مما يخفف العبء عن مربي الماشية. فبعد أشهر من الجفاف النسبي، ستكون هذه الأمطار مفيدة في تحسين حالة الأعلاف وتوفير المياه اللازمة للماشية، ما يساهم في تخفيف التكاليف عن المربين ورفع مستويات الإنتاج الحيواني.

يترقب الفلاحون والمسؤولون في القطاع الفلاحي المزيد من التحسن في الوضع المائي، آملين في أن تستمر التساقطات المطرية خلال الأسابيع المقبلة لضمان استمرارية الإنتاج الزراعي. كما أن هذا التحسن ينعش الآمال في موسم فلاحي أفضل، يساهم في تعزيز الأمن الغذائي في البلاد، خاصة في ظل التحديات العالمية المتعلقة بالموارد الطبيعية.

تحسين إدارة الموارد المائية

إن التحسن في المخزون المائي لا يقتصر فقط على الفوائد التي تعود على الفلاحين، بل يمتد أيضًا إلى تحسين إدارة الموارد المائية في البلاد بشكل عام. فالمغرب، الذي يعاني من شح المياه بفضل موقعه الجغرافي ومناخه الجاف، يواجه تحديات كبيرة في ضمان تزويد كافة المناطق بالمياه اللازمة، سواء للاستهلاك البشري أو للأنشطة الاقتصادية.

تعتبر السدود والأنهار مصادر رئيسية للمياه في المملكة، لكن التغيرات المناخية والجفاف المتكرر في بعض السنوات قد فرض تحديات على قدرة البلاد في تأمين المياه الصالحة للشرب. وقد تساهم التساقطات المطرية الأخيرة في تخفيف الضغط على هذه الموارد المائية، من خلال زيادة المخزون في السدود وتحسين مستويات الأنهار، مما يعزز من قدرة الحكومة على توفير المياه في المناطق التي تعاني من ندرة في الموارد.

كما أن هذه الأمطار تأتي في وقت حساس، حيث يُتوقع أن تعزز من قدرة النظام المائي في البلاد على مواجهة متطلبات المواطنين والمزارعين في الأشهر المقبلة، وبالتالي تقليل خطر حدوث نقص حاد في المياه، خصوصًا في المناطق الجافة. هذا التحسن يشجع أيضًا على المزيد من الاستثمار في مشاريع استدامة الموارد المائية، سواء عبر إنشاء السدود أو تحسين تقنيات الري الحديثة التي تضمن الحفاظ على المياه.

التحديات المستقبلية: كيف نتعامل مع التقلبات المناخية؟

رغم أن التساقطات المطرية الأخيرة أعطت بارقة أمل في تحسين الوضع المائي، إلا أن التحديات الكبرى لا تزال قائمة. فالمغرب يواجه تغيرات مناخية متسارعة، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في مستويات الأمطار بين سنة وأخرى. قد يتسبب هذا في أزمات مائية مستقبلية، إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استدامة الموارد المائية في البلاد.

إحدى التحديات الكبرى هي ضرورة تحسين استخدام المياه بشكل عام، من خلال تطوير تقنيات الري الحديثة التي تعتمد على تقليل الهدر وتوفير المياه. كما يجب على المغرب تطوير أنظمة متكاملة لإدارة الموارد المائية التي تستجيب للتغيرات المناخية وتدير أوقات الجفاف بشكل أفضل.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تساهم الشراكات الدولية في تحسين استراتيجيات المغرب لمواجهة التحديات المائية، خاصة في ما يتعلق بتكنولوجيا تحلية المياه أو بناء السدود الصغيرة التي تساعد في تخزين المياه خلال فترة الأمطار.

الآفاق المستقبلية: موسم فلاحي أكثر استقرارًا

إذا استمرت التساقطات المطرية في الأسابيع المقبلة، فإن الموسم الفلاحي القادم قد يكون واعدًا بشكل كبير. فالفلاحون يترقبون تحسنًا ملحوظًا في إنتاج المحاصيل الزراعية، ويأملون في أن تساهم الأمطار في تقليل مخاوف الجفاف التي تؤثر على القطاع بشكل مستمر. كما أن التحسن في الوضع المائي سيسهم في استقرار أسعار المواد الفلاحية في السوق الداخلية، ويخفف من تأثيرات الندرة على الأسعار التي قد تضر بالاقتصاد المحلي.

في هذا السياق، تعزز هذه التساقطات من الآمال في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي المغربي على المستوى الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى أن استقرار الموارد المائية سيسهم في توفير فرص عمل جديدة في المناطق القروية، وبالتالي تقليل الهجرة نحو المدن وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق النائية.

كيف يعزز المغرب ريادته في مجال الطاقات المتجددة ويؤسس لمستقبل طاقي مستدام؟

يعد المغرب من أبرز الدول الرائدة في مجال الطاقات المتجددة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث نجح في وضع استراتيجيات طموحة تهدف إلى التحول نحو الطاقات النظيفة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. في ظل التحديات المناخية والاقتصادية التي تواجه العالم، يعمل المغرب على تسريع وتيرة تطوير مشاريعه الطاقية المستدامة، ما يمنحه ميزة تنافسية ويجعله لاعبًا محوريًا في أسواق الطاقة المستقبلية. هذه الاستراتيجية تستند إلى استغلال الإمكانات الطبيعية التي تزخر بها المملكة، مثل الطاقة الشمسية والريحية، بالإضافة إلى الانخراط في مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر، التي من المتوقع أن تحدث ثورة في قطاع الطاقة خلال العقود المقبلة. كما أن التعاون الدولي يلعب دورًا مهمًا في دعم الطموح المغربي، إذ يعزز شراكات مع قوى اقتصادية كبرى لجذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة، مما يرسخ مكانته كمركز إقليمي للطاقة النظيفة.

مشروع نور للطاقة الشمسية: نموذج رائد في التحول الطاقي

يعتبر مشروع نور للطاقة الشمسية من أبرز إنجازات المغرب في مجال الطاقات المتجددة، إذ يُصنّف ضمن أكبر المشاريع الشمسية في العالم. يقع هذا المجمع في ورزازات ويمتد على مساحة شاسعة، ويتألف من عدة محطات تعتمد على تقنيات مختلفة لإنتاج الطاقة الكهربائية. يتميز المشروع بقدرته على تخزين الطاقة الحرارية، مما يسمح بتوليد الكهرباء حتى بعد غروب الشمس، وهو ما يجعله نموذجًا مبتكرًا في استغلال الطاقة الشمسية.

يمثل مشروع نور حجر الأساس في السياسة الطاقية المغربية التي تهدف إلى تحقيق تحول تدريجي نحو الطاقات المتجددة، حيث يساهم في تغطية جزء كبير من الطلب الوطني على الكهرباء، ويقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة، مما يعزز أمن الطاقة في المملكة. كما أن نجاح هذا المشروع جعل المغرب وجهة مفضلة للاستثمارات الدولية في مجال الطاقات النظيفة، حيث أبرمت المملكة شراكات مع مؤسسات مالية كبرى لدعم توسع مشاريع الطاقة الشمسية.

الطاقة الريحية: استغلال مثالي للإمكانات الطبيعية

إلى جانب الطاقة الشمسية، يراهن المغرب على الطاقة الريحية كأحد المصادر الأساسية لتحقيق تحول طاقي مستدام. فالموقع الجغرافي المتميز للمملكة، خاصة في المناطق الساحلية مثل طنجة وطرفاية، يمنحها موارد ريحية هائلة يمكن استغلالها لإنتاج الكهرباء النظيفة. وقد تم إنشاء مزارع ريحية ضخمة ساهمت في تعزيز القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية المتجددة، مما يجعل المغرب واحدًا من الدول الأكثر تقدمًا في هذا المجال داخل القارة الإفريقية.

يساهم الاستثمار في الطاقة الريحية في تقليل التكاليف المرتبطة باستيراد الطاقة، كما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال توفير كهرباء بأسعار معقولة للقطاع الصناعي. إضافة إلى ذلك، فإن تطوير هذا القطاع يفتح المجال أمام المغرب لتصدير الكهرباء نحو أوروبا، خاصة مع ارتفاع الطلب العالمي على الطاقات النظيفة.

الهيدروجين الأخضر: رهان استراتيجي لمستقبل الطاقة

يمثل الهيدروجين الأخضر أحد المجالات الواعدة التي يطمح المغرب إلى الريادة فيها، حيث يعد من الحلول المستقبلية التي يمكن أن تساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض انبعاثات الكربون. يعتمد إنتاج الهيدروجين الأخضر على الطاقة المتجددة، مما يجعله خيارًا مثاليًا لتحقيق الحياد الكربوني في القطاعات الصناعية والنقل.

بفضل موارده الطبيعية الغنية من الطاقة الشمسية والريحية، يمتلك المغرب القدرة على إنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة تنافسية، مما يؤهله ليكون من بين أبرز المنتجين والمصدرين لهذه الطاقة النظيفة على المستوى الدولي. وقد أبرمت المملكة اتفاقيات مع عدة دول أوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا، لتطوير مشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر وتصديره نحو الأسواق العالمية.

يمثل الاستثمار في الهيدروجين الأخضر فرصة اقتصادية مهمة للمغرب، حيث يمكن أن يسهم في خلق آلاف الوظائف وتعزيز الصناعات المرتبطة بهذا القطاع، مما يدعم التنمية المستدامة ويساهم في تحويل المغرب إلى مركز إقليمي لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة.

التعاون الدولي: مفتاح نجاح السياسة الطاقية المغربية

لا يمكن الحديث عن نجاح السياسة الطاقية المغربية دون الإشارة إلى الدور الكبير الذي يلعبه التعاون الدولي في دعم هذه الاستراتيجية. فقد تمكن المغرب من جذب استثمارات ضخمة في قطاع الطاقات المتجددة من خلال شراكات مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، ودول الخليج، مما ساعد في تمويل وإنجاز العديد من المشاريع الطاقية الكبرى.

هذه الشراكات لا تقتصر فقط على الجانب المالي، بل تشمل أيضًا نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات، مما يسمح للمغرب بتطوير قدراته في هذا المجال والاستفادة من أحدث الابتكارات العالمية. كما أن الانخراط في هذه الشراكات يعزز مكانة المغرب كلاعب أساسي في أسواق الطاقة العالمية، حيث يسعى إلى أن يكون موردًا رئيسيًا للطاقة النظيفة نحو أوروبا وإفريقيا.

التأثير الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع الطاقات المتجددة

إلى جانب دورها في تعزيز الأمن الطاقي، تساهم مشاريع الطاقات المتجددة في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية مهمة للمغرب. فمن الناحية الاقتصادية، يساعد تطوير هذا القطاع في تقليل العجز الطاقي وتحسين الميزان التجاري، حيث يؤدي إلى خفض الاعتماد على واردات الطاقة التقليدية، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن الاستثمار في الطاقات المتجددة يخلق فرص عمل جديدة، خاصة في المناطق القروية التي تحتضن هذه المشاريع، حيث توفر هذه الاستثمارات آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة، وتساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين. كما أن التحول نحو الطاقات النظيفة يساهم في تحسين جودة البيئة، مما يؤدي إلى تقليل الأضرار الصحية المرتبطة بالتلوث الهوائي.

التحديات التي تواجه المغرب في تحقيق تحول طاقي كامل

رغم التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب في مجال الطاقات المتجددة، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تعيق تحقيق تحول طاقي شامل. من أبرز هذه التحديات الحاجة إلى تطوير البنية التحتية لنقل وتخزين الطاقة، حيث يتطلب توسيع الشبكة الكهربائية استثمارات إضافية لضمان استيعاب الإنتاج المتزايد من الطاقات النظيفة.

كما أن ضمان استقرار الإمدادات الطاقية خلال فترات انخفاض إنتاج الطاقات المتجددة يمثل تحديًا آخر، مما يستدعي البحث عن حلول مبتكرة مثل تخزين الطاقة أو تطوير مشاريع تكميلية تعتمد على مصادر طاقة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المنافسة العالمية في مجال الطاقات المتجددة تفرض على المغرب مواصلة الاستثمار في البحث والتطوير، وتعزيز قدراته التكنولوجية لضمان تنافسيته في هذا القطاع الحيوي.

يعد المغرب نموذجًا ناجحًا في التحول نحو الطاقات المتجددة، حيث تمكن من تحقيق إنجازات كبيرة في هذا المجال بفضل رؤية استراتيجية واضحة واستثمارات ضخمة في الطاقة الشمسية، الريحية والهيدروجين الأخضر. هذه السياسة الطاقية لا تعزز فقط أمن الطاقة في المملكة، بل تساهم أيضًا في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص اقتصادية جديدة.

رغم التحديات، فإن استمرار المغرب في تطوير هذا القطاع وتعزيز شراكاته الدولية يجعله في موقع متميز للاستفادة من التحولات العالمية في مجال الطاقة، ما يمكنه من أن يصبح مركزًا إقليميًا للطاقة النظيفة، ويلعب دورًا رئيسيًا في مستقبل الطاقة المستدامة على المستوى الدولي.

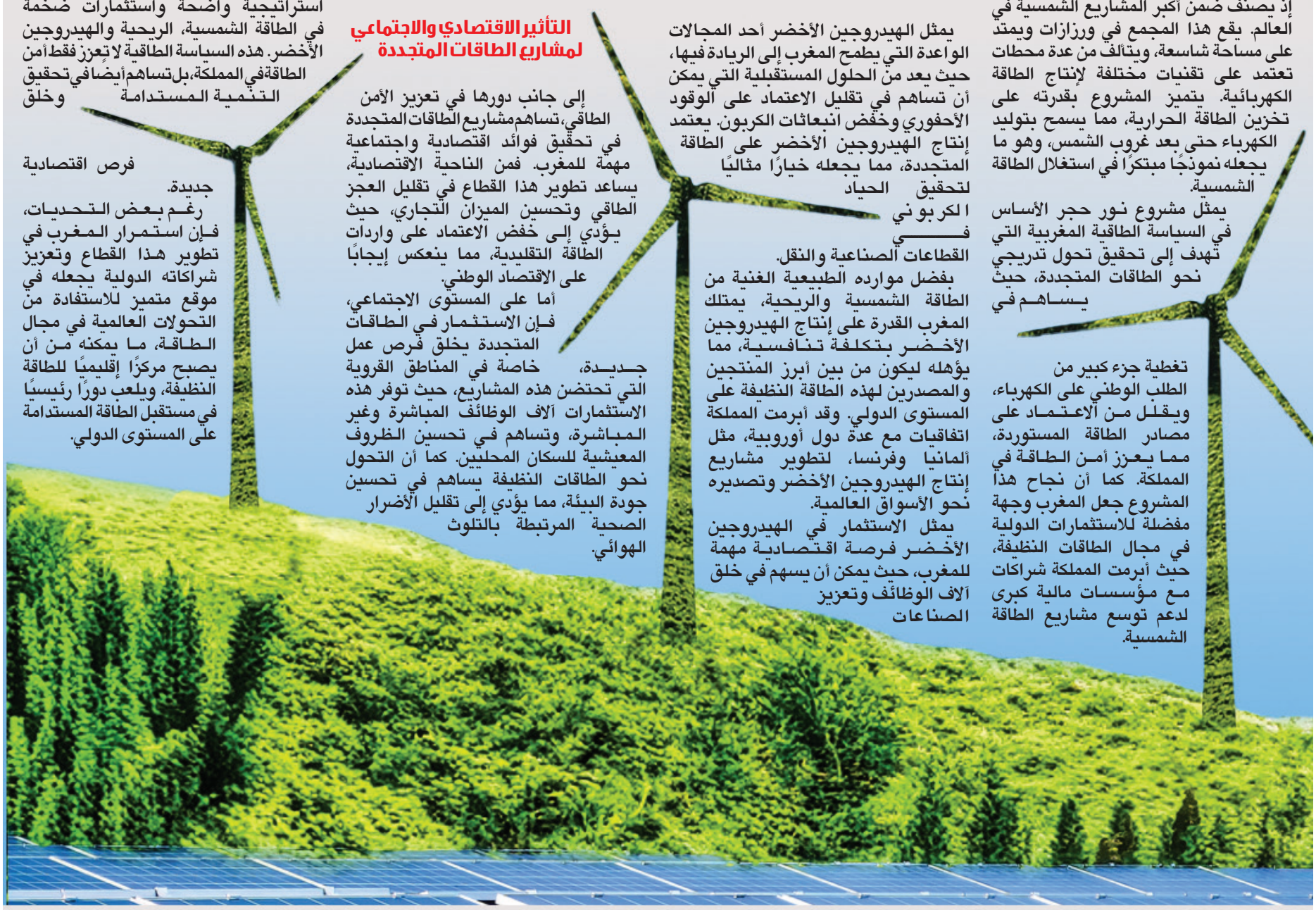

إلغاء عيد الأضحى 2025: هل هو إعلان فشل حكومة أخنوش؟

في كل مرحلة من مراحل التاريخ، يُعتبر القائد الذي يتفهم قضايا شعبه ويعبر عن تطلعاتهم بصوت صادق، رمزًا حقيقيًا للقيادة الحكيمة. وفي المغرب، كان الملك محمد السادس دائمًا مثالًا حيًا على هذا النوع من القيادة الإنسانية، التي تتجاوز حدود السلطة وتلامس نبض الشعب بكل تفاصيله. فبغض النظر عن الظروف السياسية أو الاقتصادية، يظل العاهل المغربي يمثل رمزًا للتضامن والمواساة في أوقات الأزمات، متسمًا دائمًا بتفهمه العميق للمشاكل التي يعاني منها المواطنون، والاهتمام بمصالحهم حتى في أحلك الظروف.

تُعتبر قرارات الملك محمد السادس المتعددة على مر السنين بمثابة إشارات واضحة لإيمانه العميق بمبدأ العدالة الاجتماعية وحرصه الكبير على تحسين حياة المواطن المغربي، في جميع المجالات. فقد اعتاد المغاربة على رؤية ملكهم يتحمل المسؤولية عنهم، سواء كان ذلك من خلال تدابير اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تخفيف معاناتهم أو من خلال خطوات عملية تجسد الوفاء بالعهد الذي يربط بينه وبين شعبه. في هذا السياق، يتجسد نموذج "الملك الإنسان" الذي يسعى دائمًا إلى تحقيق توازن بين الالتزامات الدينية والاجتماعية، وبين الواقع الحياتي الذي يعيشه المواطن المغربي.

إن القرارات الملكية، خصوصًا تلك التي تمس قلوب الناس مباشرة، تعكس جزءًا من رؤيته الإنسانية العميقة التي تضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار. ومن خلال هذه الرؤية، يحرص الملك محمد السادس على اتخاذ الخطوات التي تحفظ كرامة المواطن وتساهم في توفير حياة كريمة له. في هذا الإطار، جاء القرار الملكي الأخير بإلغاء شعيرة ذبح الأضاحي في عيد الأضحى 2025، ليكون تأكيدًا آخر على هذه القيادة الإنسانية التي تتفاعل مع متطلبات الشعب في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها

في خطوة غير مسبوقة، استقبل العديد من المغاربة بفرحة عارمة قرار العاهل المغربي، الملك محمد السادس، إلغاء شعيرة ذبح أضحية العيد لهذه السنة، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية الصعبة التي أثرت سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الثروة الحيوانية المحلية. في رسالة واضحة، وجه الملك محمد السادس نداء إلى الشعب المغربي، باعتباره "أميرا للمؤمنين"، يدعو فيه إلى عدم القيام بشعيرة ذبح الأضاحي لهذا العام، في خطوة تحاكي التضامن الوطني وتراعي أوضاع المواطنين.

القرار الذي قرأه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، عبر القنوات الإذاعية والتلفزيونية، جاء ليؤكد حرص العاهل المغربي على تمكين الشعب من الوفاء بشعائره الدينية في أحسن الظروف، مع مراعاة الصعوبات التي يواجهها المواطنون نتيجة غلاء الأسعار وتراجع أعداد الماشية. هذا القرار أثار جدلا واسعًا على الشبكات الاجتماعية، حيث أبدى العديد من المغاربة ارتياحًا وفرحًا بهذه الخطوة، معتبرين إياها تعبيرًا عن التفهم الملكي للظروف التي يعيشها الشعب. ولكن، وبالرغم من هذا الفرح الظاهر، يظل السؤال المطروح: هل يُعتبر إلغاء عيد الأضحى هذا العام إعلانًا لفشل حكومة أخنوش في تدبير الشأن الاقتصادي والاجتماعي؟

إلغاء أضحية العيد: بين الطقوس الدينية والظروف الاقتصادية

لطالما كان عيد الأضحى مناسبة دينية واجتماعية هامة في المغرب، حيث تلتقي الأسر حول المائدة وتشترك في تقديم الأضاحي كعلامة على التضامن والمشاركة ا لا جتما عية . تعتبر هذه المناسبة فرصة للفرح والتقارب العائلي، كما أن شراء الأضحية يمثل مصدرًا رئيسيًا للمداخيل بالنسبة للعديد من الفلاحين و ا لمر بين . لكن الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المغرب، بدءًا من ارتفاع الأسعار وصولًا إلى تراجع الثروة الحيوانية بسبب الجفاف والمضاربات، جعلت من هذه الشعيرة عبئًا إضافيًا على كاهل المواطن المغربي.

> **القرار الذي قرأه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، أحمد التوفيق، عبر القنوات الإذاعية والتلفزيونية، جاء ليؤكد حرص العاهل المغربي على تمكين الشعب من الوفاء بشعائره الدينية في أحسن الظروف، مع مراعاة الصعوبات التي يواجهها المواطنون نتيجة غلاء الأسعار وتراجع أعداد الماشية**

منذ بداية الأزمة الاقتصادية التي بدأت تؤثر على المغرب، ارتفعت أسعار الماشية بشكل ملحوظ، مما جعل شراء الأضحية غير ممكن بالنسبة للكثير من الأسر. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الأزمة المناخية على المراعي وأدى الجفاف إلى نقص في الأعلاف، مما دفع المربين إلى رفع أسعار الحيوانات. في هذه الظروف، جاء قرار الملك محمد السادس ليخفف عن المواطنين، خاصة الفئات الهشة، التي كانت تواجه صعوبة كبيرة في الوفاء بهذا التزام اجتماعي وديني.

هل إلغاء الأضاحي يعني فشل الحكومة؟

ورغم ارتياح بعض المواطنين لهذا القرار، إلا أن هناك من يرى فيه مؤشرًا على فشل الحكومة الحالية في معالجة الأزمة الاقتصادية. فحين يطلب ملك البلاد من الشعب الامتناع عن ذبح الأضاحي في ظل هذه الظروف، فإن ذلك قد يترجم على أنه إدانة صريحة لفشل الحكومة في ضبط الأسواق وكبح المضاربات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. الحكومة التي لم تتمكن من توفير آليات لضبط الأسواق والسيطرة على ارتفاع الأسعار، وخاصة في ما يخص لحوم الأضاحي، باتت محط انتقاد واسع. إذا كان العاهل المغربي قد استشعر ضرورة التدخل على مستوى شعيرة دينية مهمة مثل عيد الأضحى، فهل هذا يعني أن الحكومة لم تكن قادرة على اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب؟

من خلال هذا القرار، قد يتضح للجميع أن هناك خللا في إدارة الشأن ا لا قتصا د ي . فالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الأشهر الأخيرة، مثل الدعم الموجه إلى الفلاحين، إلا أن الواقع يفرض نفسه، حيث لا يزال غلاء الأسعار والاحتكار يسيطران على الأسواق. هذا يعكس العجز الحكومي في مواجهة هذه التحديات الاقتصادية.

أبعاد القرار الملكي: إنسانية واجتماعية

إلا أن هذا القرار يحمل أيضًا بُعدًا إنسانيًا واجتماعيًا عميقًا. فالدعوة لعدم ذبح الأضاحي هذه السنة هي رسالة تحترم المصلحة العامة وتراعي ظروف المواطنين، خاصة الفئات الأكثر هشاشة التي تعاني من تبعات التضخم وغلاء المعيشة. في هذا السياق، يمكن اعتبار خطوة العاهل المغربي بمثابة تأكيد على الأولوية التي تعطى للإنسان والمجتمع في قرارات الدولة. كما أن القرار يراعي مقاصد الشريعة الإسلامية التي لا تفرض على المسلمين التضحية في حالة وجود عوائق تمنعهم من الوفاء بهذه الشعيرة.

القرار لا يعكس فقط تفهمًا للظروف الاقتصادية الصعبة، بل يسلط الضوء أيضًا على ضرورة الحفاظ على تماسك المجتمع المغربي في مواجهة التحديات. فإلغاء هذه الشعيرة، في هذا السياق، قد يكون بمثابة دعوة للتضامن المجتمعي والوعي الجماعي بأن الحفاظ على النسيج الاجتماعي في ظل الأزمات هو أولى الأولويات.

في الختام، يمكن القول إن إلغاء شعيرة ذبح الأضاحي في عيد الأضحى لهذه السنة، رغم ما له من أبعاد إنسانية واجتماعية، لا يخلو من تداعيات سياسية، حيث يُنظر إليه من قبل البعض كإعلان فشل حكومي في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم أن القرار جاء ليخفف عن المواطنين في ظروف صعبة، إلا أنه يعكس أيضًا العجز الحكومي في تدبير الأسواق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أن القرار يُظهر التزام القيادة المغربية بمصلحة الشعب في كل الظروف، سواء كان ذلك في الحفاظ على الطقوس الدينية أو في التخفيف من معاناة المواطنين في هذه الأوقات العصيبة.

وهبي: النقاش السياسي لا يجب أن يؤثر على النصوص القانونية

قال عبد اللطيف وهبي، وزير العدل ، إنه يمكنه التفاهم مع الفاعل القانوني، لكنه لا يستطيع إلا أن يواجه الفاعل السياسي "الذي يصر على تفسير النصوص القانونية من زوايا سياسية، بينما يسعى الفاعل القانوني للحفاظ على زاويته القانونية". وأشار إلى أن النقاش حول مشروع المسطرة الجنائية في البرلمان يتخذ طابعًا سياسيًا إلى جانب الطابع القانوني في الندوات واللقاءات

وأكد وهبي، خلال يوم دراسي نظمته فرق الأغلبية بمجلس النواب حول "مستجدات مشروع قانون رقم 03.23 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 بشأن المسطرة الجنائية"، أنه لن يرضي الفاعل السياسي على حساب المصلحة القانونية للنصوص. وأضاف: "رغم أن الفاعل السياسي يمكنه إبداء رأيه كما يريد، إلا أن الأهم بالنسبة لي هو الحفاظ على النسق القانوني للنص وضمان المحاكمة العادلة".

وتابع الوزير قائلاً: "لا أتحرج من مناقشة القانون لأن ذلك يعزز قيمته"، مشيرًا إلى أن "الإشكال يكمن في أن الفاعل القانوني يسعى لتحسين القانون، بينما يسعى الفاعل السياسي لتحسين موقعه". وأكد ضرورة أن يكون المسؤول الحكومي حذرًا من التأثير السياسي، لأن النص القانوني إذا خضع للمنطق السياسي قد يتحول إلى شيء آخر. وأعرب عن قناعته بأنه لا يمكن تصحيح النصوص القانونية إلا من خلال القانون، بعيدًا عن الشعارات.

كما أشار وهبي إلى أن المناقشات التفصيلية لمشروع المسطرة الجنائية في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بدأت بشكل سياسي بحت، قبل أن تتحول إلى طابع قانوني. وقال: "في البرلمان هناك قوتان، إحداهما تسعى إلى تقوية النص التشريعي والأخرى إلى هدمه من أجل خدمة أجندة سياسية، لكن في النهاية تلتقيان في النقاش القانوني".

وتساءل الوزير: "هل تضمن المسطرة الجنائية المحاكمة العادلة؟"، مشيرًا إلى أن الأمر لا يرتبط فقط بالنص، بل بمدى انفتاح القضاة وقوة المحامين وإمكاناتهم. وأضاف: "النص وحده يظل جافا، ويبقى القاضي والمحامي هما من يمنحانه الحياة عبر النقاش، لكن هل ينجحون في تحقيق هذا الهدف؟".

كما أشار إلى مسؤولية الإدارة في توفير الإمكانيات المادية اللازمة، لافتًا إلى أنه يتم حاليًا تجهيز مكاتب المعطيات الرقمية في المحاكم المغربية، التي تتضمن حواسيب سرية مغلقة تحت إشراف الوكيل العام للملك. وقال: "عارضنا تمكين رؤساء المحاكم من الاطلاع على هذه المعلومات لأنها تقتصر على النيابة العامة فقط". وأوضح أنه لا يزال هناك خلاف بشأن هذا الموضوع، وأنه من الضروري توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في المستقبل

بايتاس: السياسة الفلاحية الوطنية تضع زيت الزيتون ضمن أولوياتها

اعتبر مصطفى بايتاس، الناطق الرسمي باسم الحكومة، أن السياسة الفلاحية الوطنية تضع زيت الزيتون ضمن أولوياتها، مشيرًا إلى أن متوسط الإنتاج في السنوات الثلاث الأخيرة، التي شهدت تراجعًا كبيرًا بسبب عوامل مناخية، بلغ حوالي 100 ألف طن.

وفي رده على الجدل الذي أثارته الأرقام الجديدة التي كشفتها المفوضية الأوروبية حول واردات الاتحاد الأوروبي من زيت الزيتون المغربي، قال بايتاس للصحافيين: "تصدير زيت الزيتون يتعلق بنوع معين يسمى 'extra vierge'، وهو زيت زيتون ذو خصائص ومميزات خاصة"، مضيفا أنه "يكون غالبًا موضوع تعاقدات مع شركاء تجاريين للمغرب".

وأوضح الناطق الرسمي باسم الحكومة أن تصدير هذا النوع من زيت الزيتون لم يتجاوز 4600 طن من أصل 100 ألف طن، وأن إجمالي التصدير لا يتجاوز 8 آلاف طن، معتبرا أن ذلك يرافقه "إجراءات أساسية".

كما أشار بايتاس إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتقنين التصدير، مع فتح باب الاستيراد وتشجيعه لضمان تموين السوق الوطنية، موضحا أن "الحكومة لم تتعامل مع موضوع زيت الزيتون فقط بهذه السياسة، بل طبقتها على العديد من المواد الإنتاجية التي شهدت شحا في الإنتاج، لضمان تموين السوق الوطني بشكل كاف".

وفي حديثه عن الإنجازات التي تحققت في قطاع الزيتون خلال فترة المخطط الأخضر، ذكر المسؤول الحكومي توسيع المساحة المزروعة والدعم الموجه للفلاحين ومنتجي هذه المادة.

وفيما يتعلق بإعفاء 16 مديرًا إقليميًا في وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، اكتفى بايتاس بالقول: "لست مؤهلا للإجابة عن قضايا تدبيرية تهم قطاعًا حكوميًا مختصًا"، مضيفا أن هذه الندوة الصحفية تهدف لإطلاع الصحافيين على ما تم تداوله في المجلس الحكومي والتركيز على الاستراتيجيات الكبرى التي تهم المواطنين.

وفي ختام الندوة الصحفية، تجنب بايتاس التعليق على قضية "قفة جود"، مؤكدا أن التفاعل مع القضايا السياسية الحالية سيتم في الوقت والمكان المناسبين.

محمود الهباش: فلسطين ممتنة لمواقف الملك محمد السادس من قضيتها

عبّر محمود الهباش، مستشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس، عن شكره وامتنان فلسطين للمواقف الثابتة لجلالة الملك محمد السادس تجاه القضية الفلسطينية، وجهوده الكبيرة في رئاسة لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذية للجنة.

وخلال ندوة صحافية على هامش لقائه مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، قال الهباش: "لجنة القدس، التي يرأسها جلالة الملك محمد السادس، تقدم دعمًا دينيًا، سياسيًا وإنسانيًا من خلال برامج موجهة إلى القدس وكافة أراضي فلسطين".

وأضاف المسؤول الفلسطيني أن مباحثاته مع بوريطة تناولت مستجدات الجهود العربية والدولية الرامية إلى تحقيق حل يضمن السلام والأمن الشاملين للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة.

وأشار الهباش إلى أنه نقل إلى بوريطة تحيات الرئيس محمود عباس، واعتزاز الشعب الفلسطيني بمواقف الملك محمد السادس التي تضع القضية الفلسطينية دائمًا في مقدمة أولوياته.

كما أكد محمود الهباش على عمق العلاقات الأخوية التي تربط الشعبين المغربي والفلسطيني، مشددًا على أن هذه العلاقات ستستمر في تعزيز التعاون بين البلدين في خدمة القضية الفلسطينية والقضايا العربية

إيران ورهان العودة إلى سوريا

أكثر من طبيعي سعي "الجمهوريّة الإسلاميّة" الإيرانية إلى العودة إلى سوريا والإمساك بها. يفسّر هذا السعي الإيراني الأحداث الخطيرة التي يشهدها الساحل السوري حيث الوجود العلوي الكثيف.

بعد ثلاثة أشهر على رحيل نظام آل الأسد، تبيّن أنّ لا مشروع توسّعيا إيرانيا في المنطقة من دون سوريا. مثل هذا المشروع التوسّعي في أساس بقاء النظام الإيراني الذي أسسه الخميني في العام 1979. لا حياة للنظام الإيراني، بشكله الحالي، في حال زوال المشروع التوسّعي الذي رفع شعار "تصدير الثورة". يعني "تصدير الثورة" إقامة ميليشيات مذهبية في لبنان والعراق واليمن ودعم النظام العلوي الذي ورثه بشّار الأسد عن والده والذي عمّر من أواخر 1970 إلى أواخر 2024.

قضى سقوط النظام العلوي في سوريا على "الهلال الشيعي"، بالمعنيين السياسي والعسكري. ربط "الهلال الشيعي" الذي كان أوّل من تحدّث عنه بجرأة، ليس بعدها جرأة، الملك عبدالله الثاني بين طهران وبغداد ودمشق وبيروت. كان ذلك في حديث إلى صحيفة "واشنطن بوست" في أكتوبر 2004، أي منذ ما يزيد على 21 عاما!

إذا أخذنا في الاعتبار أنّ لا مستقبل لـ"حزب الله" من دون الوجود الإيراني في سوريا يمكن استيعاب الهجمة التي تقوم بها {الجمهوريّة الإسلاميّة} مباشرة وعبر العراق للعودة إلى دمشق

من دون السيطرة على سوريا، لا وجود إيرانيا في لبنان. من دون سيطرة على سوريا، سيتوجب على "الجمهوريّة الإسلاميّة" الدفاع عن حصنها الأخير في العراق. هذا ما يفسّر ذلك الإصرار الإيراني على الإمساك أكثر بالعراق وبحكومة محمّد شياع السوداني المدافع الشرس عن ميليشيات "الحشد الشعبي" والمعادي للرئيس السوري الجديد أحمد الشرع. أغلق أحمد الشرع، بشكل كامل تقريبا، طرقات تهريب السلاح والأموال إلى لبنان، أي إلى "حزب الله"، وطرقات تهريب المخدرات من لبنان إلى دول الخليج العربي، عبر الأراضي والموانئ السوريّة. كذلك وضع الشرع حدا لتهريب السلاح والمخدرات إلى الأردن ودول الخليج. أدّى ذلك إلى شبه قطيعة بين دمشق وبغداد وتعبئة عراقية معادية للتغيير الكبير في سوريا. بالنسبة إلى الجناح السياسي والميليشياوي المؤيد لإيران في العراق، ليس الرئيس السوري الجديد سوى "إرهابي يلبس ربطة عنق."

إذا أخذنا في الاعتبار أنّ لا مستقبل لـ"حزب الله" في لبنان والمنطقة، من دون الوجود الإيراني المهيمن في سوريا، يمكن استيعاب تلك الهجمة التي تقوم بها "الجمهوريّة الإسلاميّة" مباشرة وعبر العراق من أجل العودة إلى دمشق. كذلك يمكن فهم التوتر في العلاقات الإيرانية – التركية في ضوء الدور الذي لعبته أنقرة في حصول التغيير السوري.

كان في العاصمة السوريّة والمناطق القريبة منها نحو مليون وربع مليون علوي انتقلوا مع عائلاتهم إلى دمشق وضواحيها. كان عدد هؤلاء يزداد مع الوقت، خصوصا منذ اندلاع الثورة الشعبية في سوريا في مثل هذه الأيام قبل 14 عاما. كان الهدف الذي عمل من أجله النظام، بدعم إيراني مباشر، تكريس واقع ديموغرافي جديد في دمشق وريفها.

مع فرار بشار الأسد إلى موسكو في الثامن من ديسمبر 2024، هبط عدد العلويين في دمشق ومحيطها إلى ما بين 300 و400 ألف. حصلت هجرة مضادة في اتجاه ريف حمص وريف حماة وجبال العلويين والساحل السوري. تعكس هذه الهجرة الفشل الذريع للمشروع الإيراني في سوريا التي عادت إلى حكم الأكثريّة السنية للمرة الأولى منذ الانقلاب العسكري العلوي الذي نفذه الضابطان صلاح جديد وحافظ الأسد في 23 فبراير 1966.

الأكيد أن "الجمهوريّة الإسلاميّة" لن تمل ولن تكل. ستحاول العودة إلى سوريا بطريقة أو بأخرى مستفيدة من كل الثغرات، بما في ذلك الأخطاء التي يرتكبها النظام الجديد

ترفض "الجمهوريّة الإسلاميّة" التصديق أنّ سوريا صارت في مكان آخر. يؤكد ذلك الكلام الصادر عن كبار المسؤولين الإيرانيين، بدءا بـ"المرشد" علي خامنئي. يراهن المسؤولون الإيرانيون على حصول تغيير في سوريا من منطلق أن النظام الجديد لن يستمرّ طويلا. يمكن لمثل هذا الرهان أن يكون في محلّه. يعود ذلك لسببين على الأقلّ. أولهما أنّ الإدارة السورية الجديدة ارتكبت أخطاء عدة. بين هذه الأخطاء تسريح أفراد الجيش السوري. خلق ذلك آلاف العاطلين عن العمل. معظم هؤلاء من الجنود والضباط العلويين الذين باتوا مستعدين للجوء إلى العنف والإرهاب بعدما فقدوا كل الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، بما في ذلك الراتب المضمون والسيارة والمنزل.

أما السبب الثاني، ففي أساسه الموقف الأميركي الذي يمنع دولا عربيّة من تقديم مساعدات لسوريا في الوقت الحاضر. لم تتخذ الإدارة الأميركية، أقلّه إلى الآن، موقفا واضحا من التغيير الذي حصل في سوريا. قد يكون مردّ ذلك إلى أن إسرائيل تعمل منذ سقوط بشّار على خطة تصبّ في تقسيم سوريا وتفتيتها والانتهاء من أيّ وجود لقوّة عسكرية ذات شأن في هذا البلد.

في انتظار تبلور الموقف الأميركي الواضح من سوريا، ستحاول إيران العودة إلى دمشق. إذا لم تتمكن من استعادة دمشق نفسها، ستحاول استيعاب العلويين عبر إعادة تنظيم صفوفهم في مناطقهم. ستعمل في الوقت ذاته على الاستفادة من الموقف الإسرائيلي المتذبذب الذي يستهدف منع قيام نظام مركزي في سوريا. الهدف الإسرائيلي في نهاية المطاف تفتيت سوريا. هذا ما يفسّر الدعم الذي قدمته الدولة العبريّة في كل وقت للنظام العلوي الذي لعب طوال ما يزيد على نصف قرن الدور المطلوب منه إسرائيليا.

الأكيد أن "الجمهوريّة الإسلاميّة" لن تمل ولن تكل. ستحاول العودة إلى سوريا بطريقة أو بأخرى مستفيدة من كل الثغرات، بما في ذلك الأخطاء التي يرتكبها النظام الجديد. لا يمتلك القيمون على هذا النظام خبرة في إدارة مؤسسات الدولة. اكتشف كل من احتكّ بهم أنّهم هواة في هذا المجال.

استثمرت إيران المليارات من الدولارات في هذا البلد، الذي من دون السيطرة عليه، سيبحث النظام عن طريقة أخرى للمحافظة على نفسه. وقد يكون ذلك بالاستسلام الإيراني أمام إدارة دونالد ترامب وقد يكون أيضا في الاستفادة من توجه إسرائيلي إلى التشجيع على تفتيت سوريا بدءا بقيام دولة في جبال العلويين وجزء من الساحل السوري... فضلا في طبيعة الحال عن تحقيق اختراقات في الجنوب السوري.

بنك المغرب: مؤشر أسعار العقارات بالمغرب مستقر

أفاد بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بأن مؤشر أسعار الأصول العقارية حافظ على استقراره طوال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023.

وأوضح كل من بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في مذكرة حول التوجه العام لسوق العقارات خلال الفصل الرابع من سنة 2024 أن هذا الوضع يعكس استقرارا في أسعار العقارات السكنية، وارتفاعًا بنسبة 0,1 في المائة في أسعار الأراضي، وانخفاضًا بنسبة 0,1 في المائة في أسعار العقارات ذات الاستخدام المهني.

وأضاف المصدر ذاته في ما يخص عدد المعاملات، أنه قد سجل ارتفاعا بنسبة 5 في المائة في 2024، نتيجة لزيادة بنسبة 5,2 في المائة في مبيعات العقارات السكنية، و5,8 في المائة في مبيعات الأراضي، و1,9 في المائة في مبيعات العقارات ذات الاستخدام المهني.

وخلال الفصل الرابع من 2024، ارتفع مؤشر أسعار الأصول العقارية بنسبة 0,8 في المائة على أساس سنوي، مدفوعا بارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 1,1 في المائة، والأراضي بنسبة 1 في المائة، والعقارات ذات الاستخدام المهني بنسبة 0,1 في المائة.

وبالموازاة، ارتفع عدد المعاملات بنسبة 17,7 في المائة، مع تسجيل زيادات بنسبة 18,9 في المائة للعقارات السكنية، و16,5 في المائة للأراضي، و10,8 في المائة للعقارات ذات الاستخدام المهني.

وحسب فئة الأصول، ارتفعت أسعار العقارات السكنية بنسبة 1,1 في المائة على أساس سنوي، نتيجة لارتفاع أسعار الشقق بنسبة 1,1 في المائة والمنازل بنسبة 1,3 في المائة، في حين ظلت أسعار الفيلات مستقرة.

ومن جهتها، سجلت المعاملات زيادة بنسبة 18,9 في المائة، مع ارتفاع بنسبة 19,5 في المائة في مبيعات الشقق، و6,8 في المائة في مبيعات المنازل، و16,9 في المائة في مبيعات الفيلات.

أما أسعار الأراضي، فقد ارتفعت بنسبة 1 في المائة، بينما ارتفع عدد المعاملات بنسبة 16,5 في المائة.

وفيما يتعلق بالعقارات ذات الاستخدام المهني، فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 0,1 في المائة، نتيجة لزيادة بنسبة 0,1 في المائة في أسعار المحلات التجارية والمكاتب.

ومن جهتها، سجلت المعاملات ارتفاعًا بنسبة 10,8 في المائة، ما يعكس زيادات بنسبة 1,2 في المائة في مبيعات المحلات التجارية و61 في المائة في مبيعات المكاتب.

وحسب المدينة، سجل مؤشر أسعار الأصول العقارية، على مدار السنة، زيادات تراوحت بين 0,3 في المائة في الرباط و1 في المائة في مراكش، كما تم تسجيل انخفاضات تراوحت بين 0,2 في المائة في الدار البيضاء و0,1 في المائة في طنجة.

تم تطوير المؤشر العقاري بالتعاون بين بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، ويتم حسابه باستخدام طريقة المبيعات المتكررة التي تسمح بمعالجة مشكلة تباين الأصول العقارية. وتعتمد هذه الطريقة على العقارات التي شكلت موضوع صفقتين على الأقل خلال الفترة المعنية فقط.

التساقطات المطرية الأخيرة تنعش السدود وتعزز الموارد المائية في المغرب

شهدت مختلف مناطق المغرب خلال الأيام الأخيرة تساقطات مطرية مهمة، ساهمت بشكل ملحوظ في إنعاش المخزون المائي للسدود، بعد فترة من التراجع نتيجة شح الأمطار في بداية الموسم. ووفقا للبيانات الرسمية، فإن مستوى المخزون المائي يشهد تحسنا تدريجيًا، مما يعزز الآمال في تحسين وضعية الموارد المائية في البلاد.

ورغم تأخر هذه الأمطار، إلا أن تأثيرها الإيجابي يمتد ليشمل عدة قطاعات، أبرزها القطاع الفلاحي، الذي يعتمد بشكل أساسي على وفرة المياه. فمن شأن هذه التساقطات أن تساهم في إعادة تغذية الفرشات المائية، وتحسين نمو المحاصيل الربيعية، خاصة الحبوب والخضروات التي تحتاج إلى رطوبة كافية خلال هذه الفترة. كما ستساعد هذه الأمطار على دعم المراعي، مما يخفف العبء عن مربي الماشية بعد أشهر من الجفاف النسبي.

ويأتي هذا التحسن في سياق مناخي اتسم بجفاف نسبي خلال الأشهر الماضية، ما يجعل هذه الأمطار فرصة ثمينة لإدارة الموارد المائية وتخفيف الضغط على السدود والأنهار. كما أنها تتيح إمكانية تحسين احتياطات المياه الصالحة للشرب، خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة الموارد المائية.

ومع استمرار تسجيل تساقطات مطرية متفرقة خلال الأيام المقبلة، يترقب الفلاحون والمسؤولون عن تدبير الموارد المائية المزيد من التحسن في الوضعية الهيدرولوجية، مما يعزز الآمال في موسم فلاحي أكثر استقرارًا، ويخفف من مخاوف الجفاف التي ظلت تؤرق الفلاحين والمستهلكين على حد سواء.

وكالة الطاقة تتوقع فائضا في سوق النفط العالمية في 2025

قالت وكالة الطاقة الدولية إن المعروض العالمي من النفط قد يتجاوز الطلب بنحو 600 ألف برميل يوميا هذه السنة، وذلك بعد تخفيض توقعاتها لنمو الطلب لعام 2025.

وأضافت الوكالة، في تقريرها الشهري عن سوق النفط، الصادر يوم الخميس، أن هذا الفائض قد يزيد بمقدار 400 ألف برميل يوميا إذا وسع تحالف (أوبك+) الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج ولم يكبح زيادات الإنتاج عن الحصص المقررة.

وخفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط لعام 2025 بمقدار 70 ألف برميل يوميا إلى حوالي مليون برميل يوميا، مع مساهمة آسيا، وتحديدا قطاع البتروكيماويات الصيني، في هذا النمو بشكل كبير.

وتابعت أن الطلب في الربع الأخير من عام 2024 والربع الأول من هذا العام جاء أقل من التوقعات وسط "مناخ اقتصاد كلي ضبابي على نحو غير معتاد".

وأوضحت أن "الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، إلى جانب الإجراءات المضادة المتصاعدة، أدت إلى احتمالية تفاقم المخاطر الكلية. وجاءت أحدث بيانات للطلب على النفط مخيبة للآمال، كما جرى تخفيض تقديرات النمو للربع الرابع من عام 2024 والربع الأول من عام 2025 بشكل طفيف".

إدمان التصفح في رمضان..
كيف نواجه الاستهلاك القهري لمنصات التواصل الاجتماعي؟

مع قدوم شهر رمضان المبارك، تتغير العديد من العادات اليومية للأفراد، حيث ينعكس الصيام على أسلوب الحياة بشكل عام، ويكتسب التوجه نحو العبادات والأنشطة الدينية أهمية خاصة. لكن، في نفس الوقت، يواجه البعض تحديات كبيرة تتعلق بكيفية تمضية الوقت خلال ساعات الصيام، لا سيما في الفترة التي تسبق موعد الإفطار. وبينما يفضل البعض قضاء هذا الوقت في القراءة أو أداء العبادات، يختار آخرون اللجوء إلى منصات التواصل الاجتماعي لتخطي شعور الجوع والملل.

لكن، في ظل الاستخدام المفرط لهذه المنصات، قد يجد البعض أنفسهم غارقين في التصفح المستمر، متناسين تمامًا الوقت الذي يمر، الأمر الذي قد يتحول إلى ما يمكن تسميته بـ "إدمان التصفح". فما هي العوامل التي تسهم في انتشار هذه الظاهرة في رمضان؟ وكيف يمكننا التعامل مع هذا الاستهلاك القهري لمنصات التواصل الاجتماعي؟

أسباب إدمان التصفح في رمضان

الحديث عن إدمان منصات التواصل الاجتماعي في رمضان لا يعني بالضرورة أن الجميع يعاني من هذا التوجه. ومع ذلك، فإن عددًا كبيرًا من الأفراد، وبالأخص الشباب، يميلون إلى قضاء ساعات طويلة في تصفح المحتوى المتنوع عبر منصات مثل "تيك توك"، "إنستغرام"، و"فيسبوك". في رمضان، تتضاعف هذه الظاهرة لعدة أسباب:

1. الملل وتناسي الجوع: خلال النهار، مع الصيام، يجد الكثيرون أنفسهم غير قادرين على ممارسة الأنشطة اليومية المعتادة، سواء كانت العمل أو الترفيه. لذلك، يتجهون إلى منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة لتخفيف شعور الملل وتنسي الجوع، إذ أن متابعة مقاطع الفيديو القصيرة تعد وسيلة سريعة لتمضية الوقت.
2. الفراغ الزمني: ينتظر الصائمون وقت الإفطار بفارغ الصبر، مما يجعل الوقت الذي يقضونه بين السحور والإفطار يبدو طويلًا. وهذا الفراغ الزمني يمكن أن يكون سببًا في اللجوء إلى التصفح المستمر، حيث يعوض البعض نقص الأنشطة الاجتماعية والتفاعلية.
3. التحفيز المستمر والتسلية: توفر منصات التواصل الاجتماعي محتوى متجددًا بشكل مستمر، ما يخلق حالة من التفاعل الدائم مع المحتوى. هذه التحديثات المستمرة تجذب المستخدمين بشكل لا إرادي، مما يجعلهم يغرقون في التصفح لفترات طويلة دون أن يدركوا أنهم أصبحوا جزءًا من دائرة الإدمان.

الآثار النفسية لإدمان منصات التواصل الاجتماعي

بينما يمكن أن تبدو ساعات التصفح وكأنها وسيلة للهروب من الواقع أو وقت لتمضية الفراغ، إلا أن تأثير هذه العادة قد يكون عميقًا على الصحة النفسية والعقلية للأفراد. ووفقًا للأخصائية النفسية ريم عكراش، فإن "الرغبة القهرية لتصفح المحتوى عبر منصات التواصل الاجتماعي تتسم بتراكم هائل للمعلومات، مما يسبب القلق في بعض الأحيان، وقد يؤدي إلى ضغط نفسي شديد وقلق واضطرابات في النوم."

إليك بعض الآثار النفسية الرئيسية لإدمان منصات التواصل الاجتماعي خلال رمضان:

1. القلق والتوتر: التفاعل المستمر مع المحتوى قد يؤدي إلى زيادة القلق، لا سيما عندما يتعرض الأفراد لمواضيع مثيرة أو مثيرة للجدل على الإنترنت. في رمضان، الذي يفترض أن يكون شهرًا للتفكر والتأمل، قد يزيد هذا القلق من التوتر النفسي ويؤثر سلبًا على تجربة الصيام.
2. اضطرابات النوم: تشير الدراسات إلى أن الأشخاص الذين يمضون ساعات طويلة في تصفح الإنترنت، خصوصًا قبل النوم، يعانون من صعوبة في النوم بسبب التحفيز المفرط لعقولهم. في رمضان، ومع تغيير نمط النوم بسبب السحور والإفطار، يصبح من الصعب الحفاظ على نمط نوم صحي، ما يؤدي إلى شعور بالخمول والتعب المستمر.
3. الخمول والعزلة الاجتماعية: التصفح المفرط يمكن أن يؤدي إلى الخمول البدني والاجتماعي. فقد يفضل البعض البقاء في غرفهم لمتابعة المحتوى بدلًا من التفاعل مع الأسرة أو الأصدقاء. هذا قد يؤدي إلى عزلة اجتماعية تضعف الروابط الاجتماعية التي تعد جزءًا من طبيعة شهر رمضان.
4. الإدمان السلوكي: تمامًا كما هو الحال مع أي سلوك إدماني آخر، يمكن أن يتحول التصفح المستمر إلى عادة قهرية. يصبح الفرد معتمدًا على هذه الأنشطة الرقمية للتسلية والشعور بالارتياح، مما يخلق دائرة مغلقة يصعب الخروج منها.

كيفية مواجهة إدمان منصات التواصل الاجتماعي في رمضان

بالتأكيد، لم يكن رمضان يومًا فرصة للغرق في بحر من المعلومات غير المفيدة، بل هو وقت للتوبة والتفكر والعبادة. لذلك، يجب أن نتخذ خطوات عملية لمواجهة هذا الإدمان الرقمي، سواء من خلال تغيير العادات أو تبني أنماط سلوكية جديدة. إليك بعض النصائح للتعامل مع إدمان منصات التواصل الاجتماعي في رمضان:

1. تحديد أوقات للتصفح: حدد وقتًا معينًا يوميًا لتصفح منصات التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، يمكن أن تخصص فترة بعد الإفطار أو في الساعات التي تسبق السحور لتصفح المحتوى. تجنب التصفح المستمر طوال اليوم.
2. الاستفادة من الوقت في الأنشطة المفيدة: حاول استغلال أوقات الفراغ في رمضان في أمور مفيدة مثل قراءة القرآن الكريم، أداء الصلاة، تعلم مهارات جديدة، أو حتى قضاء وقت مع الأسرة والأصدقاء. يمكنك أيضًا التفاعل مع أنشطة خيرية في محيطك.
3. إغلاق الإشعارات: حاول إيقاف الإشعارات التي تجذب انتباهك بشكل مستمر، مما يجعل التصفح أكثر إغراء. هذا سيساعدك في تقليل المحفزات التي تجعلك تدخل في دائرة التصفح المستمر.
4. تحديد أهداف يومية: ضع أهدافًا يومية لعدد الساعات التي ستقضيها على الإنترنت، وحاول أن تلتزم بها. على سبيل المثال، يمكنك تحديد وقت لا يتجاوز الساعة لتصفح منصات التواصل الاجتماعي يوميًا.
5. التفكير في العواقب: ذكر نفسك بالعواقب المحتملة لاستهلاك الوقت بشكل مفرط على الإنترنت، مثل قلة الإنتاجية، تأثيره على النوم والصحة النفسية، وكذلك تأثيره على الروابط الاجتماعية.
6. التوجه للأنشطة البديلة: يمكن أن تساعد ممارسة الرياضة الخفيفة، مثل المشي بعد الإفطار، على تحسين الحالة النفسية والجسدية وتفريغ الطاقة الزائدة. كما يمكن ممارسة الهوايات مثل الكتابة أو الرسم، أو المشاركة في الأنشطة العائلية.

إدمان منصات التواصل الاجتماعي في رمضان يعد مشكلة يتعين مواجهتها بشكل جماعي، خصوصًا في ظل الحياة الرقمية التي غزت معظم جوانب حياتنا. لكن مع اتخاذ خطوات مدروسة وواعية، يمكننا استعادة التوازن بين الحياة الرقمية والحياة الواقعية، ليكون رمضان فرصة للتجديد الروحي، والتواصل الإيجابي مع الآخرين، ولتطوير النفس.

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.. المغرب مستعد لتقاسم تجربته في مجال رقمنة الأنظمة الإحصائية مع البلدان الإفريقية

أكد زكرياء الفايز، رئيس قسم النمذجة بمديرية التوقعات والمستقبلية بالمندوبية السامية للتخطيط، بأديس أبابا، أن المغرب مستعد لتقاسم تجربته في مجال الدراسات وتحديث ورقمنة الأنظمة الإحصائية مع البلدان الإفريقية.

وذكر الفايز، في كلمة له خلال اجتماع للخبراء ضمن أشغال الدورة الـ57 للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، بإنجاز المغرب خلال العام الماضي لإحصاء مرقمن بشكل كامل، مشيرا إلى أن المملكة تؤمن إيمانا راسخا بأهمية تقاسم متبادل للمبادرات والخبرات بين البلدان الإفريقية.

وشدد على أن المغرب يجدد التأكيد على استعداده للتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وشركائها من خلال تقاسم تجربتها في الدراسات الاقتصادية ورقمنة الإحصاءات والدراسات الاستقصائية الإحصائية.

وفي معرض تطرقه إلى تطور القطاع الإنتاجي في البلدان الإفريقية، سلط الفايز الضوء على غياب بيانات دقيقة حول

الاستثمارات وعوائدها، و حول القطاعات وطاقتها الاستيعابية، وكذا حول خرائط الفرص التي يوفرها كل إقليم بمختلف بلدان القارة.

وأضاف أنه ومن أجل توضيح أهمية هذه البيانات، تم إجراء دراسة بالمغرب لتسليط الضوء على استقطاب القطاع الإنتاجي، موضحا أن هذه الدراسة حددت قطاعات ذات إنتاجية عالية وأخرى منخفضة الإنتاجية.

وبخصوص الشق المتعلق بالاستثمار، أبرز الفايز أن المغرب أنجز، بشراكة مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-فرع شمال إفريقيا، دراسة حول تأثير التشوهات الاقتصادية وسوء تخصيص الموارد في قطاع التصنيع، لافتا إلى أن نتائج هذه الدراسة سلطت الضوء على المكاسب الممكن تحقيقها بإزالة هذه التشوهات من قطاع التصنيع، الذي يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة على مستوى الإنتاجية والتنافسية.

كما أكد، فيما يخص الإنتاج الإحصائي في البلدان الإفريقية، أن إنتاج بيانات منسقة ومفصلة وذات صلة لا زال يشكل أحد أبرز التحديات، مشيرا إلى أنه على الرغم من التقدم المحرز في بناء قاعدة بيانات حول أهداف التنمية المستدامة لم تسفر الجهود المبذولة عن إرساء قاعدة بيانات منسقة ومفصلة وقابلة للاستخدام حول المؤشرات الاقتصادية للبلدان الإفريقية.

وشدد في هذا السياق على أن انخراط البلدان في هذه العملية، لا سيما من خلال الرقمنة المتقدمة، أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية وإنجاح الاندماج الاقتصادي الإقليمي بالقارة الإفريقية.

وتنعقد هذه الدورة الـ57، التي يتولى المغرب رئاستها، تحت شعار "المضي قدما في تنفيذ اتفاقية إحداث منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: مقترح لإجراءات استراتيجية تحويلية"، وتتناول أيضا قضايا الرقمنة والتكنولوجيا والأمن الغذائي والتحول الطاقي.

المغرب يبرز التأثير الإيجابي للجنة الحكماء على تعزيز السلم والأمن والحكامة الجيدة بإفريقيا

أشاد المغرب، أمام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بالأنشطة التي تضطلع بها لجنة الحكماء وآلياتها الفرعية (FemWise وWiseYouth)، مبرزا أثرها الملموس والإيجابي في مجال تعزيز السلم والأمن والحكامة الجيدة بإفريقيا.

وأبرز الوفد المغربي، خلال اجتماع حول "أنشطة لجنة الحكماء وآلياتها الفرعية (شبكة النساء الإفريقيات للوقاية من النزاعات والوساطة "Femwise-Africa"، شبكة الحكماء الأفارقة "réseau Panwise" وشبكة الشباب الأفارقة في الوقاية من النزاعات والوساطة "Wiseyouth")، نظمه مجلس السلم والأمن تحت الرئاسة المغربية لشهر مارس، أنه في سياق الوضع الأمني المعقد بالقارة الإفريقية، عززت لجنة الحكماء وهيئاتها الفرعية، على مر السنين، مكانتها كآليات أساسية في مجال تعزيز الحوار والتماسك الوطني والمصالحة داخل البلدان الإفريقية.

وأشار إلى أن الإجراءات الفعالة والحاسمة التي اتخذتها لجنة الحكماء حول مختلف المواضيع وفي العديد من البلدان الإفريقية، تجسد الرؤية المشتركة لتحقيق التآزر بين مختلف القوى الإفريقية، خاصة النساء والشباب، بهدف خدمة القضايا النبيلة للقارة وضمان السلم والأمن والاستقرار داخلها.

وأضاف أن لجنة الحكماء أكدت بالتالي دورها كركيزة للهندسة الإفريقية للسلم والأمن، مشيرا إلى أن التفاعلات المضطلع بها في عام 2024 مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقال سياسي مكنت من تعزيز قنوات التواصل مع هذه الأخيرة وتقييم التقدم المحرز في مجال الإصلاحات وتعزيز الحكامة الجيدة في هذه البلدان، مع استعراض التحديات التي واجهتها هذه الأخيرة.

كما أشار الوفد المغربي إلى أن المشاركة النشطة للجنة في العمليات الانتخابية اتسمت بجهود الوقاية من التوترات المرتبطة بالانتخابات، من خلال الدعوة إلى نهج مقاربة تشمل كافة الجهات الفاعلة في سياق معالجة المخالفات وتعزيز شفافية العمليات الانتخابية سالفة الذكر، مبرزا أن اللجنة عززت مكانتها كفاعل رئيسي في الحفاظ على النظام الديمقراطي في إفريقيا، وتهدئة العمليات الانتخابية والترويج لنموذج إفريقي للحكامة الجيدة والشاملة.

وشدد على أن شبكة النساء الإفريقيات للوقاية من النزاعات والوساطة واصلت، من جهتها، تقديم مساهمة كبيرة في تعزيز البعد الجنساني وتعزيز دور النساء في مجالات الدبلوماسية الوقائية والوساطة والحوار على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. ورغم محدودية الموارد، قامت الشبكة بنشر نساء وسيطات في إطار بعثات مراقبة العمليات الانتخابية والدبلوماسية الوقائية، مع الاضطلاع بدور رئيسي في الترويج لمنصات الحوار المخصصة للنساء في حالات النزاع.

وذكر في هذا السياق بأن إطلاق المجموعة الأولى لشبكة الشباب الأفارقة في الوقاية من النزاعات والوساطة في نونبر 2024 شكل خطوة رئيسية في تفعيلها كآلية فرعية للجنة الحكماء، موضحا أنها هذه الشبكة ستمكن من جعل الشباب الإفريقي قوة نشطة في إطار مختلف عمليات الدبلوماسية الوقائية والوساطة والحوار والسلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي.

وأضاف الوفد المغربي أن تحقيق هدف تسجيل مشاركة ذات قيمة مضافة عالية للشباب الإفريقي في العمليات السالفة الذكر يتطلب بالضرورة تعاونا وثيقا وتفاعلا منتظما بين الشبكة والاتحاد الإفريقي للشباب، موضحا أن هذا التعاون يمتاز بتوجيه مشاركة الشباب بشكل خاص في عمليات السلام.

علاوة على ذلك، دعا الوفد المغربي إلى الدعم الكامل لأنشطة شبكتي "Panwise" و"FemWise"، من خلال تخصيص الموارد الكافية للاضطلاع بمهامهما، ولا سيما نشر النساء الوسيطات، مؤكدا على أهمية تقديم إحاطات منتظمة حول أنشطة هاتين الهيئتين.

كما دعا إلى تشجيع التعاون الوثيق بين شبكة "WiseYouth" والاتحاد الإفريقي للشباب، بهدف توجيه مشاركة الشباب في عمليات السلام وتعزيز شمولية شبكة "WiseYouth" في مختلف عمليات منع وتسوية النزاعات.

صحتك في رمضان: كيف تحافظ على صحتك أثناء الصيام

يعتبر شهر رمضان من أشهر السنة التي يتطلع إليها المسلمون حول العالم، حيث يشهدون فترة من العبادة والتقوى. ورغم أن رمضان يحمل في طياته فوائد روحانية واجتماعية كبيرة، إلا أن صيام الشهر الطويل قد يترتب عليه تأثيرات جسدية تتطلب الحذر. وللحفاظ على صحتك خلال هذا الشهر المبارك، لا بد من اتباع نصائح تغذوية وصحية تساعد في التكيف مع التغيرات التي يسببها الصيام. في هذا المقال، سنتناول كيف يمكن الحفاظ على صحتك أثناء رمضان من خلال تنظيم النظام الغذائي، الحفاظ على نشاطك البدني، وإدارة التوتر وغيرها من الأمور التي تضمن لك صياماً صحياً وآمناً.

1. أهمية التغذية السليمة في رمضان

التغذية السليمة من أهم العوامل التي تساهم في الحفاظ على الصحة خلال شهر رمضان. بما أن فترة الصيام تمتد لمدة طويلة تصل إلى 15 ساعة أو أكثر في بعض البلدان، فإن الجسم يحتاج إلى تغذية متوازنة خلال ساعات الإفطار والسحور.

أ. الوجبة المتوازنة في السحور:

من الضروري أن تكون وجبة السحور متوازنة لتوفير الطاقة اللازمة للجسم خلال ساعات الصيام الطويلة. ينصح بتناول الأطعمة الغنية بالألياف والبروتينات مثل الخبز الكامل، البيض، اللبنة، الزبادي، والخضروات. تساعد الأطعمة الغنية بالألياف في الشعور بالشبع لفترة أطول، بينما توفر البروتينات الطاقة اللازمة.

ب. الوجبة المتوازنة في الإفطار:

وجبة الإفطار هي الوجبة التي يستعيد فيها الجسم طاقته بعد ساعات طويلة من الصيام. من الأفضل أن تبدأ الإفطار بتناول التمر والماء لتعويض ما فقده الجسم من سوائل ومواد غذائية خلال النهار. بعد ذلك، يمكن تناول شوربة خفيفة أو سلطة تحتوي على الخضروات، ثم الأطباق الرئيسية مثل الأرز أو الخبز مع البروتينات مثل الدجاج أو الأسماك.

ج. الابتعاد عن الأطعمة الثقيلة:

من الضروري تجنب تناول الأطعمة الدهنية أو المقليات بشكل مفرط في رمضان، حيث أنها قد تؤدي إلى الشعور بالخمول والكسل. الأطعمة مثل السمبوسك المقلية، الحلويات الثقيلة مثل الكنافة أو القطايف يمكن أن تكون غنية بالسعرات الحرارية وتزيد من الشعور بالعطش.

2. ترطيب الجسم بشكل مستمر

من أكبر التحديات التي يواجهها الصائمون في رمضان هي الحفاظ على الترطيب، خصوصاً في الأشهر الحارة. مع امتناع الجسم عن تناول السوائل طوال اليوم، يتعرض الجسم لفقدان الكثير من الماء.

أ. شرب الماء بكميات كافية:

من المهم أن تشرب الماء بشكل كاف بعد الإفطار وقبل السحور. يمكن تناول الماء بشكل تدريجي على مدار عدة ساعات لتجنب الشعور بالتخمة أو الامتلاء. ينصح بتناول من 8 إلى 10 أكواب من الماء يومياً، ويفضل تجنب المشروبات الغازية التي قد تؤدي إلى الجفاف.

ب. الإكثار من الفواكه والخضروات:

تعد الفواكه والخضروات من أفضل مصادر الترطيب، حيث أنها تحتوي على نسبة عالية من الماء. مثل البطيخ، الخيار، البرتقال، والطماطم، وهي تساعد في تجديد السوائل في الجسم. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي هذه الأطعمة على الفيتامينات والمعادن التي تعزز من مناعة الجسم.

3. النوم والراحة

يتأثر نظام النوم بشكل كبير في رمضان، خاصة مع السهر خلال الليل والقيام لصلاة التراويح. ومن أجل الحفاظ على صحة جيدة خلال الشهر الكريم، يجب تنظيم النوم بحيث يحصل الجسم على قسط كافٍ من الراحة.

أ. تنظيم ساعات النوم:

حاول أن تحافظ على جدول نوم منتظم بقدر الإمكان. يفضل النوم بعد صلاة التراويح مباشرة، ثم أخذ قيلولة قصيرة بعد السحور إذا أمكن. النوم الجيد يساعد الجسم في استعادة طاقته ويعزز من قدرة الجهاز المناعي على مقاومة الأمراض.

ب. التقليل من السهر الزائد:

السهر الطويل قد يؤدي إلى تقليل عدد ساعات النوم، مما يؤثر سلبا على التركيز والمزاج ويزيد من خطر الإصابة بالأمراض. حاول ألا تفرط في السهر لكي لا يضعف جهازك المناعي وتقل قدرتك على التفاعل مع تحديات الصيام.

4. النشاط البدني

يعتبر ممارسة النشاط البدني جزءاً مهماً من نمط الحياة الصحي، ولكن في رمضان يتطلب الأمر بعض الحذر حتى لا يؤثر الجهد البدني على القدرة على الصيام.

أ. ممارسة التمارين بعد الإفطار:

من الأفضل ممارسة التمارين الرياضية بعد الإفطار مباشرة أو قبل السحور، حيث يكون الجسم قد استعاد جزءاً من طاقته ويمتلك القدرة على أداء التمارين. يمكن ممارسة الأنشطة الخفيفة مثل المشي أو الجري البسيط، أو حتى تمارين اللياقة البدنية التي لا تستنفد الجسم بشكل كبير.

ب. تجنب التمارين الشديدة:

ينصح بتجنب التمارين الشديدة أو طويلة المدة التي قد تؤدي إلى إجهاد الجسم وتسبب له فقدان سوائل وأملاح مهمة. النشاط البدني المعتدل هو الخيار الأفضل في رمضان.

5. إدارة التوتر والضغط النفسي

في رمضان، قد يعاني البعض من التوتر بسبب الضغوطات اليومية أو حتى بسبب الالتزامات الدينية. إدارة التوتر بشكل صحيح تساعد في الحفاظ على صحة الجسم والعقل.

أ. الاسترخاء والتنفس العميق:

من الطرق الفعالة لتخفيف التوتر هو ممارسة تقنيات الاسترخاء والتنفس العميق. تخصيص بضع دقائق يومياً للهدوء يمكن أن يساعد في تحسين المزاج وتقليل مستويات القلق.ب. المشاركة الاجتماعية:

تعتبر اللحظات الاجتماعية التي تجمع العائلة والأصدقاء خلال الإفطار والتراويح فرصة رائعة لتخفيف التوتر. مشاركة لحظات الإيمان والعبادة في رمضان تساهم في تقوية الروابط الأسرية والاجتماعية.

6. الاهتمام بالصحة العامة

يجب أن تكون لديك متابعة مستمرة لحالتك الصحية خلال رمضان، خصوصاً إذا كنت تعاني من أمراض مزمنة مثل السكري أو الضغط استشارة الطبيب قبل بداية رمضان قد تكون خطوة مهمة.

أ. مراقبة مستويات السكر والضغط:

إذا كنت مصاباً بالسكري أو ضغط الدم المرتفع، يجب أن تتابع حالتك بشكل مستمر خلال الشهر. قد يتطلب الأمر تعديل الأدوية أو تغيير النظام الغذائي بما يتناسب مع حالتك الصحية.

ب. الراحة النفسية والجسدية:

حاول أن تحافظ على راحة جسدية ونفسية خلال الشهر، حيث أن الضغوط النفسية قد تؤثر على الصحة العامة وقد تؤدي إلى تدهور حالة الجسم.

رمضان هو فرصة عظيمة لتحقيق التوازن بين الروح والجسد. بتوجيه اهتمامك إلى صحتك وتغذيتك، ستتمكن من صيام الشهر بأمان وفعالية. من خلال تناول الطعام الصحي، شرب الماء بكميات كافية، ممارسة الرياضة المعتدلة، والنوم الجيد، يمكن أن تحافظ على صحتك وتستمتع برمضان بشكل أفضل

حجز أزيد من 640 كلغ من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك بعمالة المضيق-الفنيدق

تمكنت لجنة مراقبة الأسعار وجودة مواد الاستهلاك المشتركة بعمالة المضيق-الفنيدق من حجز أزيد من 640 كلغ من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك، وذلك منذ بداية شهر رمضان.

فقد بلغت الكمية المحجوزة من المواد الغذائية غير القابلة للاستهلاك 643.5 كلغ ،منها 137 كلغ على مستوى المضيق و16.5 كلغ بالفنيدق و490 كلغ بمرتيل ،كما حجزت اللجنة المشتركة 21.5 كلغ من مادة البلاستيك.

وفي السياق ذاته، وجهت اللجنة، التي أخضعت 163 متجرا للمراقبة منذ بداية شهر رمضان، 20 إنذارا للتجار، وحررت محاضر المخالفة في حقهم، منها 9 إنذارات بالمضيق و3 بالفنيدق و8 بمرتيل، كما قررت اللجنة إغلاق محلين تجاريين بالمضيق وأربعة بمرتيل.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أبرز رئيس مصلحة المراقبة بعمالة المضيق-الفنيدق، عبد الوهاب بن عكروط، أن عمليات المراقبة المكثفة خلال شهر رمضان تهدف الى ضمان الامتثال للقوانين المنظمة للنشاط التجاري ومكافحة الممارسات التجارية غير القانونية التي تضر بالمستهلك وسلامة المواطنين.

وأضاف أن اللجنة المشتركة وقفت، خلال زيارات ميدانية، على وضعية تموين الأسواق التجارية ومحلات البيع بمنطقة نفوذ عمالة المضيق-الفنيدق ورصد أسعار وجودة المنتجات المعروضة للاستهلاك.

وأبرز أن اللجنة، المشكلة من ممثلي القسم الاقتصادي للعمالة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ومندوبية الصحة و مندوبية التجارة والصناعة والأمن الوطني والسلطة المحلية، تقوم بمراقبة مدى التزام التجار بالمعايير الصحية والقانونية المنظمة للمجال و إشهار الأثمان، كما تتفحص صلاحية المواد الغذائية المعروضة للاستهلاك، والتي تلقى إقبالا كبيرا من طرف المستهلكين.

وأشار المسؤول الى أن القسم الاقتصادي للعمالة وفر ديمومة للخدمات يوميا، كما خصص رقما هاتفيا (5757) لتلقي شكايات المواطنين حول أي مضاربة أو احتكار أو وجود مواد لا تتوفر فيها الجودة المطلوبة ،قبل التدخل لمعالجة القضايا المطروحة وفق ما يفرضه القانون.

يذكر أن المصالح المختصة بعمالة المضيق الفنيدق تلقت 15 شكاية عبر الرقم الوطني الأخضر منذ بداية رمضان، وتتعلق أغلبها بشكايات حول غلاء أسعار بعض المواد.

أمن تطوان يحجز 17 ألف قرص مخدر ويوقف أربعة أشخاص بشبهة ترويج المؤثرات العقلية

تمكنت عناصر الشرطة بولاية أمن تطوان بتنسيق مع مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني ، من حجز 17 ألفا و 505 من الأقراص الطبية المخدرة، وتوقيف أربعة أشخاص يشتبه في ارتباطهم بشبكة إجرامية تنشط في ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية.

وذكر مصدر أمني أنه تم توقيف المشتبه فيهم متلبسين بحيازة وترويج المؤثرات العقلية، حيث أسفرت عملية الضبط والتفتيش المنجزة بداخل سيارة نفعية كانوا يستعملونها عن حجز 17 ألفا و505 من الأقراص الطبية المخدرة من نوع "ريفوتريل".

وأضاف أنه تم إخضاع المشتبه فيهم للبحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك لتحديد باقي الامتدادات المحتملة لهذا النشاط الإجرامي، وكذا توقيف باقي المشاركين والمساهمين في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

وتندرج هذه العملية الأمنية في سياق المجهودات المكثفة والمتواصلة التي تبذلها مصالح المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، لمكافحة التهريب الدولي للمخدرات والمؤثرات العقلية.

إحالة أم ذبحت ابنتها في الهراويين على السجن المحلي عين السبع

قرر قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، إحالة امرأة ذبحت ابنتها بمنطقة الهراويين على السجن المحلي عين السبع.

وأمر قاضي التحقيق، عقب إحالة السيدة في حالة اعتقال من لدن الوكيل العام للملك، بإيداعها السجن المحلي، وتحديد جلسة مقبلة من أجل الشروع في التحقيق التفصيلي في هذه الجريمة المروعة.

وحسب مصادر مطلعة فإن الأم المتهمة أكدت خلال مثولها أمام الوكيل العام للملك أن الابنة من طلبت منها القيام بذبحها وتخليصها من الواقع الاجتماعي الذي تعيشه.

وأشارت المصادر إلى أن المتهمة المذكورة لم تسمح لها وضعيتها النفسية بمواصلة التحقيق أمام قاضي التحقيق، فطلبت منه تأخير ذلك.

وكانت المتهمة مثلت أمام الوكيل العام للملك، الذي قرر متابعتها في حالة اعتقال بجناية القتل العمد مع إحالتها على قاضي التحقيق.

وتفجرت هذه القضية قبل يومين، إذ عاشت منطقة الهراويين على وقع جريمة مروعة بإقدام أم على ذبح ابنتها ذات السنوات التسع من الوريد إلى الوريد، باستعمال سلاح أبيض.

ووفق الروايات المتواترة فإن الزوجين ظلا يعيشان مشاكل أسرية واجتماعية قد تكون وراء هذه الجريمة، وهو ما دفع أفراد الدرك الملكي إلى اقتيادهما إلى مركز الهراويين بعد إشعارهم بها، قصد الاستماع إليهما في محاضر رسمية قانونية، لتحديد علاقة كل واحد منهما بالواقعة، وتحديد جميع الظروف والملابسات المحيطة بقتل الطفلة.

وأمرت النيابة العامة المختصة بالدار البيضاء يوم الثلاثاء عناصر الضابطة القضائية وفرقة التشخيص القضائي بجمع كل الأدلة المفيدة في البحث، ومعاينة جثة الهالكة، مع توجيهها إلى مصلحة التشريح بالرحمة لفائدة البحث.

أمر دولي يوقف فرنسيا بإقليم تنغير

أوقفت مصالح الشرطة القضائية التابعة لمفوضية الشرطة بتنغير ، ببومالن دادس (إقليم تنغير)، مواطنا فرنسيا يبلغ من العمر 48 سنة، يشكل موضوع أمر دولي بإلقاء القبض صادر عن السلطات القضائية الفرنسية.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها جريدة أصوات نيوز الإلكترونية فقد تم توقيف هذا المواطن الفرنسي بناء على معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، ضمن عملية أمنية تم تنفيذها ببومالن دادس، بعدما كشفت عملية تنقيطه بقاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) أنه مطلوب على الصعيد الدولي بموجب نشرة حمراء، تم تعميمها ونشرها من طرف السلطات القضائية الفرنسية.

وبتعليمات من وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بتنغير تم الاحتفاظ بالموقوف تحت تدبير الحراسة النظرية، على ذمة مسطرة التسليم، بالموازاة مع إشعار السلطات الأمنية الفرنسية بهذا التوقيف، وذلك قصد إرسال ملف التسليم.

الصراع الروسي الأوكراني: بين الحسم العسكري والمناورات الدبلوماسية

شهد الصراع الروسي الأوكراني في الأيام الأخيرة تحولات حاسمة، حيث تمكنت القوات الروسية من استعادة معظم أراضي مقاطعة كورسك التي احتلتها أوكرانيا منذ أغسطس 2024، مما يمثل انتصارًا استراتيجيًا كبيرًا لموسكو. في المقابل، اعترفت كييف بتراجع قواتها، لكنها أكدت استمرار عملياتها في المنطقة. وسط هذه التطورات، تبرز جهود دبلوماسية متسارعة، حيث وافقت أوكرانيا على وقف إطلاق النار لمدة 30 يومًا، بينما تستعد واشنطن لإرسال مبعوث إلى موسكو لحثها على قبول الهدنة.

تعكس هذه التطورات تداخلاً معقدًا بين البعدين العسكري والدبلوماسي في الصراع، مما يثير تساؤلات حول مستقبل الحرب، وهل تتجه نحو مزيد من التصعيد أم بداية مرحلة تفاوضية جديدة. في هذا التحليل، سنستعرض المعطيات الميدانية، والأبعاد القانونية المتعلقة بالأسرى، والمساعي الدبلوماسية الدولية، لنحاول فهم الاتجاهات المستقبلية لهذا الصراع.

أولًا: التقدم العسكري الروسي والتراجع الأوكراني

خلال الأيام الأخيرة، أعلنت موسكو إحراز تقدم كبير في كورسك، حيث أكد رئيس الأركان الروسي فاليري غيراسيموف أن قواته استعادت السيطرة على أكثر من 1100 كيلومتر مربع، أي حوالي 86% من الأراضي التي احتلتها أوكرانيا في السابق. كما أشار إلى أن الجيش الروسي تمكن من "عزل" القوات الأوكرانية في المنطقة وأسر 430 جنديًا أوكرانيًا خلال تقدمه الأخير.

وتأتي هذه المكاسب بعد عمليات مكثفة شنها الجيش الروسي، شملت استخدام وحدات هجومية وقوات خاصة لاختراق الدفاعات الأوكرانية. كما تجاوزت القوات الروسية الحدود الأوكرانية في بعض المناطق، حيث دخلت مقاطعة سومي المجاورة، مما يعكس نية موسكو توسيع نطاق عملياتها الهجومية.

على الجانب الأوكراني، أقر قائد الجيش الأوكراني أولكسندر سيرسكي بأن قواته تتراجع في مواجهة التقدم الروسي في كورسك، لكنه أكد أن الوحدات الأوكرانية تنفذ مناورات تكتيكية للانتقال إلى "مواقع أفضل" إذا لزم الأمر، بهدف الحفاظ على حياة الجنود.

وتشير التحليلات إلى أن كييف قد تكون بصدد تغيير استراتيجيتها، عبر تبني نهج الانسحاب التكتيكي لإعادة تنظيم قواتها في مقاطعتي سومي وخاركيف، بدلًا من التورط في معركة استنزاف طويلة في كورسك. ومع ذلك، فإن تقارير ميدانية أشارت إلى استمرار القوات الأوكرانية في شن ضربات قوية على مدينة سودجا، مما يعكس محاولتها إبطاء التقدم الروسي واستنزافه قدر الإمكان.

في سياق تعزيز مكاسبه العسكرية، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه يجب التفكير في إنشاء منطقة عازلة داخل منطقة سومي الأوكرانية، المتاخمة لكورسك، لمنع أي توغلات أوكرانية محتملة في المستقبل.

يمثل هذا التوجه خطوة تصعيدية قد تؤدي إلى توسيع رقعة الحرب، حيث إن السيطرة على أجزاء من سومي تعني تهديدًا مباشرًا للمناطق الداخلية الأوكرانية. كما أن فرض منطقة عازلة سيمنح موسكو عمقًا استراتيجيًا يحميها من الهجمات الأوكرانية مستقبلًا.

ثانيًا: الجدل القانوني حول الأسرى

أثار تصريح بوتين بأن المقاتلين الأجانب الذين تم أسرهم في كورسك "لا يتمتعون بالحماية التي توفرها اتفاقيات جنيف"، وأنه ينبغي معاملة الجنود الأوكرانيين الأسرى باعتبارهم "إرهابيين"، انتقادات واسعة، حيث يتعارض هذا الموقف مع القانون الدولي الإنساني.

تنص اتفاقيات جنيف على حماية أسرى الحرب، بغض النظر عن جنسيتهم، وتفرض التزامات على الدول المتحاربة لضمان معاملتهم بإنسانية. وبالتالي، فإن رفض موسكو منح هذه الحماية للمقاتلين الأجانب قد يؤدي إلى ردود فعل قانونية ودبلوماسية غربية قوية.

في المقابل، قد يكون هذا التصعيد محاولة من روسيا لزيادة الضغط على أوكرانيا وداعميها الغربيين، عبر استخدام ملف الأسرى كورقة تفاوضية، خاصة مع اقتراب المحادثات الأميركية الروسية حول وقف إطلاق النار.

ثالثًا: التحركات الدبلوماسية ومساعي وقف إطلاق النار

سياسيًا، يسعى البيت الأبيض إلى التوصل إلى تهدئة في أوكرانيا، حيث أعلن أن المبعوث الأميركي ستيفن ويتكوف سيتوجه إلى موسكو لإجراء محادثات تتناول وقف إطلاق النار لمدة 30 يومًا. وتأتي هذه الخطوة بعد موافقة كييف على الهدنة، مما يضع الكرة الآن في ملعب موسكو.

الرئيس الأميركي دونالد ترامب أكد أنه "يأمل" أن يوافق بوتين على وقف إطلاق النار، مشيرًا إلى أنه سيتحدث مباشرة مع نظيره الروسي، في خطوة تعكس أهمية هذه المحادثات بالنسبة لإدارته.

حتى الآن، لم تصدر موسكو ردًا رسميًا على المقترح الأميركي، لكنها أشارت إلى أنها تنتظر إحاطة من واشنطن حول نتائج المحادثات الأميركية الأوكرانية التي جرت في السعودية.

لكن بالنظر إلى التصعيد العسكري الروسي، فإن احتمالية قبول موسكو بوقف إطلاق النار قد تكون ضعيفة في ظل تقدمها الميداني. ومن المرجح أن تحاول موسكو استغلال المكاسب الحالية لتعزيز موقفها التفاوضي، بدلًا من القبول بهدنة قد تمنح أوكرانيا فرصة لإعادة ترتيب صفوفها.

رابعًا: الموقف الأوروبي واستعدادات ما بعد الحرب

على المستوى الأوروبي، اجتمع وزراء دفاع خمس دول كبرى في الناتو (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بولندا، وبريطانيا) في باريس لبحث الضمانات الأمنية لأوكرانيا. وناقش الاجتماع إمكانية نشر قوات حفظ سلام في حال تم التوصل إلى اتفاق سلام مع روسيا.

هذه التحركات تعكس استعداد أوروبا لمرحلة ما بعد الحرب، حيث تسعى لضمان أمن أوكرانيا من خلال تعزيز قدراتها العسكرية على المدى الطويل. كما أن الحديث عن إمكانية إرسال قوات إلى الحدود البولندية الأوكرانية يشير إلى قلق أوروبي متزايد من امتداد الصراع أو حدوث فراغ أمني في المنطقة.

في السياق نفسه، أكد وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس ضرورة تجاوز المصالح الوطنية لتعزيز التعاون العسكري الأوروبي، بما يشمل توحيد أنظمة التسليح وتسريع وتيرة شراء المعدات العسكرية.

إلى أين يتجه الصراع؟

في ظل هذه التطورات، يبدو أن الحرب الروسية الأوكرانية دخلت مرحلة جديدة، حيث تحقق موسكو تقدمًا ميدانيًا واضحًا، بينما تحاول كييف إعادة ترتيب استراتيجيتها الدفاعية.

على الجانب الدبلوماسي، تبدو فرص نجاح وقف إطلاق النار ضئيلة، في ظل عدم وضوح موقف روسيا ورغبتها في استثمار تفوقها العسكري قبل القبول بأي تسوية. في المقابل، تسعى الولايات المتحدة وأوروبا إلى تعزيز الدعم العسكري لأوكرانيا، مما قد يؤدي إلى استمرار الحرب لفترة أطول.

بناءً على ذلك، فإن السيناريوهات المحتملة تتراوح بين استمرار التصعيد العسكري، خاصة إذا قررت موسكو تنفيذ خطتها لإنشاء منطقة عازلة، وبين الدخول في مفاوضات لاحقة بشروط أكثر صرامة من الجانب الروسي. وفي كل الأحوال، لا يبدو أن هناك نهاية قريبة للصراع، مما يعني استمرار تداعياته على الأمن الأوروبي والدولي ؟

ترامب والتراجع عن تهجير سكان غزة: مناورة سياسية أم تغيير حقيقي؟

أثار الرئيس الأميركي دونالد ترامب جدلا واسعا بتراجعه عن تصريحات سابقة دعا فيها إلى ترحيل سكان قطاع غزة إلى الدول العربية المجاورة، بهدف تحويل القطاع المدمر إلى "ريفييرا الشرق الأوسط". هذا التراجع، الذي جاء خلال مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الأيرلندي مايكل مارتن، يطرح تساؤلات حول خلفياته الحقيقية، وما إذا كان يعكس تحولاً جوهرياً في السياسة الأميركية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أم مجرد مناورة سياسية في سياق الضغوط الدولية والانتخابات الأميركية المقبلة.

التراجع عن التهجير:

دلالات وتوقيت حساس

تصريحات ترامب الأخيرة، التي أكد فيها أن "لن يُطرد أي فلسطيني من غزة"، جاءت في ظل تصاعد الضغوط الدولية لإيجاد حل للوضع في القطاع، الذي دمرته الحرب الإسرائيلية المستمرة. ورغم أن هذا التصريح يبدو وكأنه تنازل عن مواقفه السابقة، فإن المتابعين للسياسة الأميركية يرون أنه قد يكون جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى إعادة ضبط العلاقة مع حلفاء الولايات المتحدة، واحتواء الغضب العربي والدولي.

توقيت هذا التراجع ليس عشوائياً، فهو يتزامن مع مباحثات دولية مكثفة تهدف إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، إضافة إلى اقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي تجعل ترامب بحاجة إلى تحسين صورته، خاصة أمام الدول العربية التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة.

إسرائيل ماضية في خطتها.. فمن المستفيد؟

رغم تراجع ترامب، إلا أن الحكومة الإسرائيلية، وخاصة اليمين المتطرف بزعامة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ما زالت تسعى لفرض خطة التهجير. فقد كشف سموتريتش أمام الكنيست عن تشكيل مجموعات ضغط برلمانية في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، بهدف تنفيذ عملية ترحيل جماعية للفلسطينيين من غزة.

تتضمن هذه الخطة، بحسب تصريحات سموتريتش، ترحيل 5000 فلسطيني يومياً على مدى عام، أو 10000 يومياً على مدى ستة أشهر، ما يعني تهجير حوالي 1.8 مليون فلسطيني، أي ما يعادل ثلثي سكان القطاع. هذه الأرقام تعكس مدى جدية اليمين الإسرائيلي في تنفيذ مشروع التهجير، بغض النظر عن تراجع ترامب العلني.

ردود الفعل الفلسطينية والدولية

في ظل هذه التطورات، رحبت حركة "حماس" بتراجع ترامب عن دعوات التهجير، معتبرة أنه خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها دعته إلى "عدم الانسجام مع رؤية اليمين الإسرائيلي المتطرف". هذا الموقف يعكس إدراك الفصائل الفلسطينية لحقيقة أن التهديدات لم تنته بعد، وأن إسرائيل لا تزال تحاول فرضَ خطتها على الأرض.

أما على المستوى الدولي، فقد دعت أيرلندا على لسان رئيس وزرائها مايكل مارتن إلى الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، وتثبيت وقف إطلاق النار، مؤكدة على أهمية إيجاد حل سياسي عادل للصراع. لكن هذه التصريحات الدبلوماسية تظل غير كافية في ظل استمرار القصف الإسرائيلي وغياب أي ضمانات حقيقية تمنع تنفيذ مخططات التهجير.

الولايات المتحدة وإدارة الأزمة

السياسة الأميركية تجاه غزة تمر بمرحلة معقدة، حيث تحاول إدارة ترامب الموازنة بين دعم إسرائيل والتخفيف من الغضب الدولي تجاه سياساتها في القطاع. تراجع ترامب قد يكون مجرد خطوة تكتيكية، خاصة أن الولايات المتحدة لم تمارس أي ضغوط فعلية على إسرائيل لمنع التهجير أو وقف الحرب، بل اكتفت بتصريحات دبلوماسية لا تحمل التزامًا عمليًا.

إدارة ترامب تعلم أن تنفيذ خطة تهجير بهذا الحجم سيكون كارثيًا على مستوى العلاقات الإقليمية، خاصة مع مصر والأردن والدول الخليجية التي ترفض استقبال اللاجئين الفلسطينيين خشية حدوث تغيير ديمغرافي يؤثر على استقرارها الداخلي. كما أن مثل هذه الخطة ستؤدي إلى تصاعد موجات الغضب الشعبي في العالم العربي، وربما تفجر اضطرابات أمنية في أكثر من بلد.

الموقف الإسرائيلي: حسابات سياسية داخلية وخارجية

إسرائيل، من جانبها، تدرك أن أي خطوة لتهجير سكان غزة تحتاج إلى غطاء سياسي أميركي قوي، وهو ما لم يتحقق حتى الآن بسبب التردد الأميركي. لذلك، فإن حكومة بنيامين نتنياهو، المدعومة من اليمين المتطرف، تحاول الدفع بالخطة عبر مجموعات الضغط في الكونغرس، معتمدة على دعم بعض الجمهوريين المتشددين الذين يتبنون الموقف الإسرائيلي دون تحفظ.

على الصعيد الداخلي، يسعى نتنياهو وحلفاؤه لاستغلال هذه الأزمة لتعزيز موقعهم السياسي، خاصة أن الوضع الداخلي في إسرائيل يعاني من انقسامات حادة، ونتنياهو نفسه يواجه تحديات قانونية قد تؤثر على مستقبله السياسي. بالتالي، فإن الحديث عن "حل جذري" لغزة من خلال التهجير قد يكون جزءًا من سياسة صرف الأنظار عن المشاكل الداخلية.

مستقبل غزة بين التهجير والصمود

في النهاية، ورغم تراجع ترامب العلني عن دعوات التهجير، فإن الخطر لا يزال قائماً، خاصة مع استمرار الضغوط الإسرائيلية لتنفيذ هذه الخطة. لكن الواقع الجيوسياسي في المنطقة يجعل تنفيذ عملية تهجير جماعية بهذا الحجم أمراً صعباً، نظراً لغياب الدعم الدولي والخشية من ردود فعل غير محسوبة.

الفلسطينيون، من جهتهم، يدركون أن صمودهم على الأرض هو السبيل الوحيد لإفشال هذه المخططات، في ظل غياب إرادة دولية حقيقية لوقف الحرب ومنع التهجير القسري. ومع استمرار المعاناة الإنسانية في غزة، فإن العالم مطالب بالتحرك بشكل أكثر جدية لمنع كارثة جديدة في المنطقة.

أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016

المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

رئيس التحرير:
نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - نهيلة الدويبي-
حياة المرنيسي-
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي:
عزيزة المحفوظة- بنازين العابدين
القسم التقني:
جمال عبد الرحيم -الدويبي أيمن-
رضا عزيز

المراسلون:
الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد
مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود
أكادير:دينار محمد
طنجة:عبد الهادي حنتوت

السكريتارية: جيهان أدمي
الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد بن ابراهيم

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

التواصل: contact.aswatnews@gmail
الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032
العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون
حي المسيرة 2 حي الأمل
عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

طالع السعود الأطلسي

في التحولات السياسية العالمية الجارية.. دُوَلٌ تُعَز وأخرى تُهان

"التْرَامْبِيَة"، مفهومٌ في السياسة، اكْتملت مُقوِّمات إدماجه في الإعلام السياسي، ومنه، يتجه إلى الاستقرار في الدِّراسات الجيوستراتيجية. المفهوم يمتلك حقوق تأليفه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أطلقه في ولايته الأولى تحت شعار "أميركا أوّلا"، وهو الآن بصدد إحْيائه وتدْقيقه وإغْنائه بشعار "عوْدة أميركا"، في ولايته الثانية، التي انْطلقت رسميا قبل أقل من شهرين.

خلال الحملة الانْتخابية الرئاسية، أدْمَن المرشح ترامب إطْلاق تصريحات فيها الكثير من الوُعود والوعيد، لداخل أميركا وخارجها على السَّواء. وفي الداخل كما في الخارج كثيرونَ اعتبروا تلْك التصريحات مُجرَّد تعبير عن عربدة ناتجة عن الإفراط في الانتشاء بشهوَة السُّلطة، أوَ بالحُلم بها لدى المرشح للرئاسة.

ما أن تسلّم "العمُّ" ترامب سُلطة رئاسة أميركا حتى وضع العالم أمام حقيقة أنّه يعني ما يقول ويَعيه. أول ما فعله هو توقيع عشرات القرارات دُفعة واحدة، بعضها لإعادة ترتيب مفاصل الإدارة الأميركية، وأهمّها تجديد قيادة وكالة المخابرات الأميركية. وبعضها الآخرَ لتأكيد التطبيق الخارجي للترامبية عبر فرض رسوم جمركية جديدة مُرتفعة على السِّلع من المنشأ الأوروبي، الصيني، الكندي والمكسيكي.

الرئيس لم يدع وُعودَه السياسية تُجاه التوتّرات الدولية المُلتهبة لتبرَد أو حتى لتتبخر. ضغط على رئيس وزراء إسرائيل لكي يوقف إطلاق النار في غزة، والرضوخ لبعض شروط حماس. وأرسل وزير خارجيته إلى المملكة العربية السعودية للاجتماع، الأولي، مع وزير الخارجية الروسية. واستدعى رئيس أوكرانيا للبيت الأبيض لتوقيع اتفاق استفادة أميركية من المعادن الأوكرانية، ولإطلاق مسار سلمي لوقف حرب أوكرانيا.

الحكمة المغربية في التدبير السياسي لِعلاقات المغرب الخارجية، صادرةٌ عن دولة قُدَّتْ من تاريخ، تَكْتنز خبرةَ تاريخية نوْعية تقوم على الثقة في الذات وتحصينها بالاستقلالية الوطنية، ثم الانفتاح على العالَم وفتح كل نوافذ المغرب على رياحه.

الممثل لدور الرئيس في أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي تصوَّر أن الرئيس الأميركي، إنما يريد أخذ صُوَر معه في البيت الأبيض، وتغليف الحدث بكلام يفتح سرابَ سلام عبر مُحادثات طويلة المسار والمدى...

"الترامبية" كان يَلزمها مَشهدية هوليوودية لكي تكشف عن جينتها الكوبُووية. الجلسة الصاخبة في البيت الأبيض، التي "صَخَبَ" فيها ترامب في وجه "المُمثل" الأوكراني، كانت المشهد الذي أطلق رسميا "الترامبية" الصارخة. أعلن ترامب فيه للعالم قبل زيلينسكي أنه جادّ في ما يأمُر به، ومُصمِّم عليه ولا حدود لغضبه من أيّ اسْتهانة به. طرَد الأوكراني، وفيما بعد سيُعلن وَقف كل المُساعدات العسكرية الأميركية لأوكرانيا في حرْبها ضدّ روسيا.

تابع العالم تلك الزمجرة الأميركية في واشنطن، وحضرَت في ذهن كل أطراف الوضع الدولي، أغلب ظني، مَقولة سياسي أميركي كان نَصح فيها "أعداء أميركا بالخوف منها مرّة ونصح أصدقاءها بالخوف منها مرتين."

أياما قليلة بعد واقعة البيت الأبيض، دعا الرئيس الفرنسي القادة الأوروبيين وحلفائهم وخبراء للاجتماع في باريس للتباحث في تداعيات "الترامبية" على أوروبا. اللقاء صاحبه حديث إعلامي، في شكل "اكتشاف" تبعية أوروبا للاقتصاد الأميركي، ضعفها العسكري ورخاوَة اتحاد دولها.

في اللقاء، رئيس الوزراء البريطاني قال بأنه سيشتغل هو والرئيس الفرنسي على اقتراح مخطط سلام، بشأن حرب أوكرانيا، لعرضه على الرئيس الأميركي. أما زيلينسكي فعاد إلى التعبير عن أسفه مشددا على امتنانه لأميركا وعن استعداده لتوقيع الاتفاق المعدني مع ترامب وجاهزيته لوقف إطلاق النار والبحث عن اتفاق سلام مع روسيا. وهو اليوم، يجَهز بدلة مدنية محترمة على أمل أن يدعوه الرئيس ترامب لحفل الشكر والتوقيع.

"الترامبية" مُتَغيِّر في الأوضاع الجيوستراتيجية، فيما يشبه زلزالا بمَركزه الأميركي وارتداداته العالمية.. وضمنها المنطقة العربية، و"الترامبية" ليست من مزاج دونالد ترامب، هو يُضفي عليها نَكهات من شخصيته، إنها تعبير عن مصالح المجمَّع الصناعي الأميركي المدني بمُلحقاته العقارية والمعلوماتية والخدماتية. ترامب يُعبر فيها عن توجُّهات الدولة العميقة الأميركية. له أسلوبُه الشخصي في التعبير السياسي، المتوسل ببهلوانية تواصلية مدروسة. الرئيس لا يخوض إلا في ما تملك من ملفات وفق المصلحة الأميركية.

في ندوة صحفية، مُؤخَّرا، سألته صحافية أفغانية عن علاقة الإدارة الأميركية بطالبان. تلك العلاقة ليست شاغله اليوم. ليست شاغل الدولة العميقة الأميركية.

أجاب ترامب الصحافية الأفغانية مُبْديا إعْجابَه بأناقتها وبالرنّة الموسيقية في لكنتها الإنجليزية، وتمنى لها ولبلدها السلام. تملّص ذكي وأنيق وتخلّص من موضوع شائك، هو من مَنسيات أميركا اليوم...

تحولات جيوستراتيجية جارية التشكّل في الوضع العالمي، ستؤدي إلى إعادة ترتيب انحيازات العديد من بلدان العالم إلى القوى الوازنة في حركية الصراعات الدولية. ولذلك، بالتبعية، تداعياتٌ على بُؤَر التوتّر الساخنة، والتي تستقطب احتكاكات دولية مُدوية، من حيث إخمادها أو، أقله، التخفيف من حدّتها.

تحولات جيوستراتيجية جارية التشكّل في الوضع العالمي، ستؤدي إلى إعادة ترتيب انحيازات العديد من بلدان العالم إلى القوى الوازنة في حركية الصراعات الدولية

أوكرانيا واحدة من تلك البؤر القابلة للإخماد. وفي ذلك تتقاطع مصالح روسيا مع أميركا ولن تتأخر أوروبا عن الاندماج في تلك التقاطعات. وضع منطقة الشرق الأوسط أكثر تعقيدا بسبب العدوانية الإسرائيلية الساكنة في هويتها، ولكن التداعيات الجيوستراتيجية العالمية، قابلة بأن تفكك بعض اشتباكاته. "الترامبية" ستفرض ذلك وتحث عليه لصلة الشرق الأوسط بالوضع العربي عامة ولتماسّه مع آسيا. طبعا، في كل ذلك مصالح اقتصادية وإستراتيجية كبيرة وبعيدة المدى لأميركا، خاصة في سياق صراعها الحاد مع الصين أساسا.

هذا الإعصار العالمي، لن يستثني المنطقة المغاربية. لا بل إنها من مشمولاته. وفيها المنازعة الجزائرية في مغربية الصحراء، وهي التي نشأت في سياق نزاعات حقبة صراعات دولية ولّت، وهي حقبة الحرب الباردة، رغم أن تلك المنازعة كان له منطقها الخاص الذي لا صلة له باستقطابات الحرب الباردة لما بعد الحرب العالمية الثانية. هو نزاع من إنتاج وهم جزائري بالتموقع في ريادة أفريقية، لا تملك لها مقوماتها، وأموال الغاز السائلة وحدها لا تصنع ريادة قارية، فضلا عن أن محاولة عزل المغرب عن امتداده الأفريقي بزرع دُوَيْلة مُصطنعة تملكها الجزائر لعزل المغرب عن أفريقيا لن ولم تضعف الجاذبية الأفريقية للمغرب. في الحالتين، حوالي خمسين سنة من تغذية نزاع الجزائر ضد المغرب، لم تفعل سوى التكريس الوطني لاسترجاع المغرب لأقاليمه الصحراوية وتثبيت وحدته الوطنية، أرضا وشعبا، بكل ما أثمره ذلك من توسع وتعمق للاحتضان الدولي لتلك الحقيقة. وأيضا في الحالة الثانية، المغرب الأفريقي هو اليوم أقوى وأوضح وأفعل في أفريقيته وأكثر تنافعا مع أفريقيا.

في الوضع الدولي الراهن ومستجدات تحولاته الجيوستراتيجية، المنازعة الجزائرية في الحق الوطني المغربي باتت شاذة ومُشوِّشة ليس إلا، وعلى علاقات الجزائر أوّلا، في أفريقيا وفي الفضاء المتوسطي. وهي منازعة تُرهق قيادة الجزائر اليوم، في محاولة استعادة علاقاتها مع إسبانيا التي هي مَن وتّرتها بسبب انحياز إسبانيا للحق المغربي، وقيادة الجزائر هي التي تعاني اليوم من أزمتها مع فرنسا، وهي التي أزّمت علاقاتها معها، أيضا، بسبب اعتراف فرنسا بمغربية الصحراء. وتلك القيادة هي التي تتصيّد كل مناسبة لمجاملة الولايات المتحدة، مُتغافلة عن اعتراف إدارة ترامب بمغربية الصحراء.. تتجنب إشعال الغضب الأميركي عليها. ومع هُرَيز عاصفة "الترامبية" ترفع قيادة الجزائر منسوب إرضائها للإدارة الأميركية، ما يفضح لمن لا يعرف، أن موضوع الصحراء لدى الجزائر مُجرّد عكاز لحقدها ضد المغرب، تستعمله بانتهازية وانْتقائية في علاقاتها الخارجية.

اختيار التوازن والانفتاح في علاقات المغرب مع فرقاء الصراعات الدولية، مسلك نهجته الدبلوماسية المغربية منذ استقلال المغرب. يحترم التحالفات الدولية دون أن ينحشر فيها، وعلاقاته مع قواها الفاعلة فيها تميزت دائما بالتقدير المتبادل، وبحدود واضحة للتعاون، وكان ذلك حتى والحرب الباردة على أشدها في خمسينات وستينات القرن الماضي. ومن هنا ليس على المغرب أن يُغيِّر جلده ولا أن يتعب ليجد له موقعا في التحولات الجارية. إنه ثابت في اختياراته وواضح فيها. في نزاع الصحراء، المغرب في الموقف الصح، المدافع عن حقه الوحدوي الوطني، الذي يستقطب التفهُّم الدولي وينسج حوله الشرعية الدولية، وترامب، الذي يفرع بلدانا، من بينها الجزائر، لديه وضوح في معطيات النزاع، وله موقف صريح فيه مناصر للمغرب، منذ أكثر من أربع سنوات.. أي قبل أن يعود إلى الرئاسة الأميركية بهذه السرعة القصوى في "الترامبية".

لندع "الترامبية" بمفاعيلها وشأنها، يهمني هنا المغرب.

الحكمة المغربية في التدبير السياسي لِعلاقات المغرب الخارجية، صادرةٌ عن دولة قُدَّتْ من تاريخ، تَكْتنز خبرةَ تاريخية نوْعية تقوم على الثقة في الذات وتحصينها بالاستقلالية الوطنية، ثم الانفتاح على العالَم وفتح كل نوافذ المغرب على رياحه. لذلك وجد المغرب نفسَه مُندمجا وفاعلا في الاتجاه العام والصحيح للتاريخ. في العالم كما في المنطقة المغاربية، هُديرُ الاهتزازات الجيوستراتيجية يُسمَع هناك وهُنا. والمغرب جاهزٌ للإفادة منها وبما ينْفعه، وهو كان دائما مُمْتلكا للوَاقط التحوُّلات تلك بما يُمكنه من التموْقُع فيها مُفيدا وفاعلا لغيره ولمَن أراد وتعقّل من جيرته ومُحيطه.

خيرالله خيرالله

محمد بن عيسى... قصة رجل ومدينة

لم يكن محمد بن عيسى الذي غيبه الموت عن 88 عاما مجرّد صديق قديم عرفته منذ ما يزيد على ثلاثين عاما. كان أكثر من ذلك بكثير كسياسي ومثقف وصاحب تجربة استثنائية في كافة ميادين الحياة وفي معرفة طبيعة البشر. كان خبيرا في كيفية التعاطي مع الناس بكل فئاتهم، خصوصا مع أهل مدينته أصيلة الذين كان يعرفهم فردا فردا، فهو الذي حوّل أصيلة من قرية للصيادين على شاطئ المحيط الأطلسي إلى مدينة مغربية متوسطة الحجم تتزاحم بين جدرانها السياسة والثقافة والفن والأدب والموسيقى.

جعل محمد بن عيسى من أصيلة ينبوعا دائما لثقافة الحياة ومكانا ينتج إبداعا ونقاشات سياسية على أعلى المستويات وفي أكثر المواضيع دقة وحساسية. ما كان لمحمد بن عيسى أن يتمكن من ذلك لولا وجود الفضاء المغربي الرحب، الذي هو فضاء انفتاح على كل ما له علاقة بالسياسة، بمعناها الراقي، والقيم الحضاريّة... لولا قدرته على الإبداع وتطوير نفسه، حتى بعد تجاوزه الثمانين من العمر.

كان محمّد بن عيسى إنسانا كريما قبل أيّ شيء. كذلك، كان كريما في كل شيء. كان كريما في محبته لأصدقائه وقربه منهم ورعايتهم. كان يجعلك تشعر بأنك موضع اهتمامه المباشر في عالم عرف "السي بن عيسى"، كما كان يناديه الذين عرفوه، كيف يكون التواضع وكيف يحترم الإنسان نفسه ويخدم بلده في آن.

خدم "السي بن عيسى" المغرب حتى الرمق الأخير من حياته. تميّز بالتواضع والمعرفة في كل موقع شغله كوزير للثقافة أو كسفير للمملكة المغربيّة في واشنطن... أو كوزير للخارجية بين 1999 و2007. لكنّ الموقع الذي التصق بشخصيته كان موقع الأمين العام لمنتدى أصيلة الذي أسسه في العام 1997 كي يستمر موسم أصيلة الثقافي الذي انطلق في العام 1978.

افتخر محمّد بن عيسى بأنه كان رئيسا لبلدية أصيلة. من موقع رئيس البلدية وانطلاقا من موسم أصيلة، الذي استضاف شخصيات عربية وأفريقية وعالمية طوال سنوات استطاع الرجل أن يلعب دورا طليعيا في الربط بين المغرب وأفريقيا. استضافت أصيلة معظم الشخصيات الأفريقية التي كانت ذات شأن، بمن في ذلك رئيس السنغال الراحل ليوبولد سنغور الذي كان شاعرا وأديبا ومعجبا بالمغرب أيضا. لكن أهم ما تميزت به أصيلة كانت تلك الجرأة التي تمتع بها محمّد بن عيسى. مكنت هذه الجرأة موسم أصيلة من أن يكون مكانا تناقش فيه مواضيع سياسية ودينية لا يمكن أن تناقش في أيّ مكان آخر غير المغرب. أكان ذلك في عهد الملك الحسن الثاني أو في عهد الملك محمّد السادس.

أتيحت لي فرصة المشاركة في موسم أصيلة مرات عدّة، كانت آخرها موسم العام الماضي (2024). توصلت إلى خلاصة فحواها أن القصة، قصة رجل ومدينة استمرت أقل بقليل من نصف قرن من الجهد الخلاق والدؤوب الصادر عن رجل وضع نفسه في خدمة بلده المغرب وأهل مدينته أصيلة وفي خدمة الفكر الإنساني على كل صعيد. إنها قصة مواطن استثنائي في بلد فريد اسمه المغرب يمتلك قيادة مستنيرة ممثلة بالملك الإنسان الذي اسمه محمّد السادس.

استطاع محمد بن عيسى تجديد موسم أصيلة في كل سنة. لم ينم على أمجاده وعلى نجاحاته في عالم لا مكان فيه سوى للناجحين.

سيذكر التاريخ محمد بن عيسى بأنه عمل ما لم يستطع كثيرون عمله من خلال أيّ موقع شغله. وضع أصيلة على خريطة المغرب وعلى الخريطة العربية والأفريقية والدولية. بقي الموسم فكرة تتطور كل سنة من دون عقد من أيّ نوع كان، بما في ذلك عقدة طرح مواضيع معقدة من نوع "الخواء العربي" وأخرى متعلقة بالتطرف الإسلامي.

لم يكن ذلك ممكنا من دون محمد بن عيسى، رجل العلاقات العامة بامتياز الذي يعرف بناء صداقات في كل الأوساط العربيّة والدولية، صداقات وظّفها في خدمة المغرب البلد الذي افتخر دائما بالانتماء إليه وبوضع نفسه في خدمته.

PALMA LUX M H
SOCIETE A RESPONSABILITE LIMITEE D'ASSOCIE UNIQUE
AU CAPITAL DE 100.000 DIRHAMS
SIEGE SOCIAL : AVENUE EL HARAMAIN RUE OUAD KARATE SN LAAYOUNE.
RC N° 22553 IF 24913462

L'assemblée générale extra ordinaire décide la cession des parts sociales suivantes:
Cession de 1000 parts sociales avec valeur unitaire de 100 dirhams dont le montant global est de 100.000 cent mille Dhs, ci après détaillée :
- Cession de 1000 parts sociales de l'ancien gérant Mr. ELASRI MOURAD au profit de MR KHALID DAMI
. Le capital social de la société sera à la propriété unique et majoritaire à l'associe unique MR KHALID DAMI , soit 1000 parts sociales.
L'assemblée générale extra ordinaire décide la nomination du nouveau gérant avec la signature sociale pour les document administratif par MR KHALID DAMI et pour le retrait des bien et services et les miondat et les opérations financières suite à la démission du gérant (cédant de leurs parts sociales) Mr. ELASRI MOURAD .
L'assemblée générale extra ordinaire décide l'extention d'objet de la société avec l'ajout de nouveaux activités :
L'execution des travaux mécaniques
Execution les travaux d'Electricité
Chaudronnerie
La conduite chauffeurs
Travaux divers
Maintenance systematiques
Le dépôt légal NR 9856/2024 a été effectué au secrétariat Greffe du Tribunal de 1er Instance laâyoune sous le numéro du registre de commerce : 22553.

Constitution de société à responsabilité limité associé unique

SOCIETE « ANALY LAB» SARL AU
AU CAPITAL DE 100 000 DHS
SIEGE SOCIAL: LOTISSEMENT LA MARCHE VERTE, TROISIEME TRANCHE, N° DE PARCELLE 463, N° 03, LAAYOUNE EL MARSA
R.C : 50613

*- Aux termes d'un acte sous-seing privé en date 10/07/2024, enregistré à LAAYOUNE, il a été établi les statuts d'une société à responsabilité limitée associé unique conformément aux lois en vigueur dont les caractéristiques sont les suivantes :
 Dénomination sociale : « ANALY LAB » SARL AU
Objet : La société a pour objet tant au Maroc qu'à l'étranger :
LAREALISATIOND'ANALYSESPHYSICO-CHIMIQUES, MICROBIOLOGIQUES, ET BIOLOGIQUE ; DES PRODUITS ALIMENTAIRES
 ACHAT ET VENTE DES PRODUITS D'ANALYSE DE LABORATOIRE
 -Durée : la durée de la société est fixée à 99 années à compter du jour de son immatriculation au registre de commerce
 -Siege social : LOTISSEMENT LA MARCHE VERTE, TROISIEME TRANCHE, N° DE PARCELLE 463, N° 03, LAAYOUNE EL MARSA
Capital social : le capital est fixé à Cent mille dirhams (100.000,00 dhs),
 Mme FAOUZI SOUKAINA 1000 PARTS (100.000, 00 DH)
-L'année sociale : L'année sociale commence du 1ere janvier et se
Termine le 31 décembre.
-Gérance : est nommé gérants de la société :
 Mme FAOUZI SOUKAINA, titulaire de la CIN n° SH 111787 (associé CO-GERANTE).
 Mr CHRAIBI HAMZA, titulaire de la CIN n° W358791 (CO-GERANT).
La société sera valablement engagée par la signature de : Mme FAOUZI SOUKAINA
 - Dépôt légal a été effectué au greffe du tribunal de 1er instance
De LAAYOUNE: Le 18/07/2024 Sous le numéro : 8965/2024

Constitution STE JAWAD'S ANIMALS SARL AU

- Aux termes d'un acte sous-seing privé en date 18/07/2024, enregistré à LAAYOUNE, il a été établi les statuts d'une société à responsabilité limitée associé unique conformément aux lois en vigueur dont les caractéristiques sont les suivantes :
 Dénomination sociale : «JAWAD'S ANIMALS» S.A.R.L. A.U
 Objet : La société a pour objet : VENTE DES ANIMAUX (DE COMPAGNIE)/ VENTE DES ALIMENTS D'ANIMAUX – VENTE MATERIELS D'ENTRETIEN POUR ANIMAUX-ELEVAGE D'OISEAUX EXOTIQUES, EXPOSITION ET VENTE.
-DRESSAGE ET APPRIVOISEMENT DES ANIMAUX ET OISEAUX.
- TOILITAGE – HOTELAGE – LES SERVICES PARA –VETERINAIRES.
 VENTE DES ANIMAUX
-Durée : la durée de la société est fixée à 99 années à compter du jour de son immatriculation au registre de commerce
 -Siege social : HAY EL QODS BLOC G N°1807 AL WIFAQ LAAYOUNE
Capital social : le capital est fixé à Cent mille dirhams (100.000,00 dhs),
 Mr EL ASSOULI JAWAD 1000 PARTS (100.000, 00 DH).
-L'année sociale : L'année sociale commence du 1ere janvier et se
Termine le 31 décembre.
-Gérance : est nommé gérant de la société :
 Mr EL ASSOULI JAWAD , titulaire de la CIN n° SH138778 (associé unique).
La société sera valablement engagée par la signature de : Mr EL ASSOULI JAWAD .
 - Dépôt légal a été effectué au greffe du tribunal de 1ère instance
De Laayoune : Le 18/07/2024 Sous le numéro : 50559

DERMOPHARM SARL

Aux Termes du Procès Verbal De L'assemble Générale Extraordinaire du 21/05/2024 les associés de la société ont décidé ce qui suit
1-Approbation de la cession de parts sociales entre M.AFIF MY ABDELLAH, M.AMAN MUSTAPHA ET M.AMAN NADA et modifications des articles1, 6et 7 des statuts.
2- Changement de la forme juridique de la société du Sarl a associe unique en société a responsabilité limitée
3-Nomination de M. AFIF MY ABDELLAH ET MLLE.AMAN NADA gérants de la société pour une durée illimitée et tous pouvoirs pour engager la société dans tous les actes par leur signatures séparées.
..
Le dépôt légal a été effectué au du tribunal de 1 ère instance LAAYOUNE
Le : 14/06/2024, Sous Le N° 8772/24

DERMOPHARM SARL

Aux Termes du Procès Verbal De L'assemble Générale Extraordinaire du 21/05/2024 les associés de la société ont décidé ce qui suit
1-Approbation de la cession de parts sociales entre M.AFIF MY ABDELLAH, M.AMAN MUSTAPHA ET M.AMAN NADA et modifications des articles1, 6et 7 des statuts.
2- Nomination de M. AFIF MY ABDELLAH ET MLLE.AMAN NADA gérants de la société pour une durée illimitée et tous pouvoirs pour engager la société dans tous les actes par leur signatures séparées. ..
Le dépôt légal a été effectué au du tribunal de 1 ère instance LAAYOUNE
Le : 14/06/2024, Sous Le N° 8772/24

PACIFIC SEA FOOD SARL AU
RESPONSABILITE A SOCIETE LIMITEE
AU CAPITAL DE 12 000 000 dh

MODIFICATION Augmentation du capital

* Dénomination Sociale : PACIFIC SEA FOOD SARL AU
* Forme : SARL AU
* Social Capital : 12 000 000 DHS
* Siège Social : N° 237 AVENUE DE LA MECQUE LAAYOUNE
* Numéro R.C : 33581
I.Par la décision de l'assemblée générale extraordinaire en date de 02 Mai 2024, il
a été décider de porter le capital de la société d'un montant de 100.000 DHS à 12 000 000 DHS par incorporation du compte courant de l'associe unique d'un montant 12 000 000 DHS , l'article 6 et 7 des statuts a été modifié en conséquence.
II.Le dépôt légal a été effectué au greffe du tribunal de 1er instance De LAAYOUNE: Le 05/06/2024 Sous le numéro : 8654/24
RC N° : 33581; ICE : 002639328000067; IF : 47283011

SOGSACO
MODIFICATION AUGMENTATION DU CAPITAL

*- Aux termes d'un acte sous-seing privé en date 26/04/2024, enregistré à LAAYOUNE, il a été établi la modification des statuts conformément aux lois en vigueur dont les caractéristiques sont les suivantes :
 Cession des parts social :
1. Cession de 30 000 parts à cent dirhams la part, pour un montant de 3 000 000 dirhams, de Monsieur Mohamed RAZAMA à Monsieur Ali RAZAMA.
2. Cession de 30 000 parts à cent dirhams la part, pour un montant de 3 000 000 dirhams, de Monsieur FARAJI RAZAMA à Monsieur Ali RAZAMA.
3. Cession de 30 000 parts à cent dirhams la part, pour un montant de 3 000 000 dirhams, de Monsieur MA EL AININE RAZAMA à Monsieur Ali RAZAMA.
4. Cession de 200 000 parts à cent dirhams la part, pour un montant de 20 000 000 dirhams, de Monsieur MA EL AININE RAZAMA à la société GROUPE RAZMA.
5. Changement de la forme juridique de la société d'une société à responsabilité limitée à une société à responsabilité limitée avec un associé unique.
 Gérance : Nomination de Monsieur Mohamed RAZAMA et Monsieur Ali RAZAMA en tant que gérants de la société pour une durée indéterminée.
 Autorisation de signature accordée au gérant de la société, Monsieur Mohamed RAZAMA ou Monsieur Ali RAZAMA
 - Dépôt légal a été effectué au greffe du tribunal de 1er instance De LAAYOUNE: Le 26/04/2024 Sous le numéro : 8258 /24
 RC N° : 2017; ICE : 001764412000001; IF : 18788818

Constitution de société à responsabilité limité associé unique

*- Aux termes d'un acte sous-seing privé en date 03/04/2024, enregistré à LAAYOUNE, il a été établi les statuts d'une société à responsabilité limitée associé unique conformément aux lois en vigueur dont les caractéristiques sont les suivantes:
 Dénomination sociale :
« FLEX CREW COMPANY » SARL AU
 Objet : La société a pour objet tant au Maroc qu'à l'étranger :
 SOCIETE D'INTERIM
 TRAVAUX DIVERS
 -Durée : la durée de la société est fixée à 99 années à compter du jour de son immatriculation au registre de commerce
 -Siege social :N° 237 AVENUE DE LA MECQUE , LAAYOUNE
Capital social : le capital est fixé à Cent mille dirhams (100.000,00 dhs),
 Mr RAZAMA MOHAMED 1000 PARTS (100.000, 00 DH)
-L'année sociale : L'année sociale commence du 1ere janvier et se
Termine le 31 décembre.
-Gérance : est nommé gérant unique de la société:
 Mr RAZAMA MOHAMED, titulaire de la CIN n° SH 94551 (associé unique).
La société sera valablement engagée par la signature de : Mr RAZAMA MOHAMED
 - Dépôt légal a été effectué au greffe du tribunal de 1er instance
De LAAYOUNE: Le 09/04/2024 Sous le numéro : 8146/2024

AMIGOS GP SARL
"شركة ذات المسؤولية المحدودة"
وعنوان مقرها الاجتماعي: حي القدس تجزئة الوفاق بلوك ب رقم 1821 - - العيون المغرب. "ملاءمة النظام الأساسي للشركة" رقم التقييد في السجل التجاري: 51701.

بمقتضى الجمع العام الاستثنائي المـؤرخ في 24 أكتوبر 2024 تقرر ملاءمة النظام الأساسي للشركة مع مقتضيات القانون: تم ملائمة النظام الاساسي على اساس التجاة في اجزاء السيارات تسيير الشركة في يد اسا عبد العزيز وبوشريط هشام تم الإيداع القانوني بالمحكمة الابتدائية بالعيون بتاريخ 07 نونبر 2024 تحت رقم 2024/9844.

وليد الركراكي يعلن لائحة المنتخب لمواجهتي النيجر وتنزانيا: وجوه جديدة لتعزيز صفوف أسود الأطلس

أعلن الناخب الوطني وليد الركراكي، اليوم في مركب محمد السادس بسلا، عن اللائحة النهائية المستدعاة لمواجهة النيجر وتنزانيا يومي 17 و24 مارس المقبل، ضمن تصفيات كأس العالم 2026، التي ستجرى على الملعب الشرفي بوجدة.

وشهدت اللائحة استدعاء عدة أسماء جديدة، حيث يشارك لأول مرة كل من عمر الهيلالي لاعب إسبانيول الإسباني، وبلال نادير من أولمبيك مارسيليا الفرنسي، إضافة إلى شمس الدين الطالبي لاعب كلوب بروج البلجيكي، وحمزة إيغامان مهاجم رينجرز الاسكتلندي.

كما تم استدعاء جواد الياميق ومهدي بنعبيد في حين غاب المهاجم أيوب الكعبي بسبب الإصابة.

وفيما يلي قائمة المنتخب المغربي لمواجهتي النيجر وتنزانيا:

• حراسة المرمى: ياسين بونو، منير المحمدي، مهدي بنعبيد

• الدفاع: أشرف حكيمي، عبد الكبير عبقار، جمال حركاس، نايف أكرد، نصير مزراوي، آدم أزنو، جواد الياميق، عمر الهيلالي

• وسط الميدان: عز الدين أوناحي، إسماعيل الصيباري، أسامة تيرغالين، سفيان أمرابط، بلال الخنوس، بلال نادير

• الهجوم: شمس الدين الطالبي، حمزة إيغامان، سفيان رحيمي، يوسف النصيري، أسامة صحراوي، عبد الصمد الزلزولي، إبراهيم دياز، أمين عدلي، إلياس بنصغير

ويتصدر المنتخب المغربي مجموعته في تصفيات كأس العالم 2026 برصيد 9 نقاط من ثلاث انتصارات، يليه النيجر وتنزانيا بـ6 نقاط، وزامبيا في المركز الرابع بـ3 نقاط، ثم الكونغو في المركز الأخير بدون نقاط، علما أن إريتريا انسحبت من التصفيات

الركراكي يثني على زياش وسايس ويؤكد تطور المنتخب قبل مواجهتي النيجر وتنزانيا

أشاد وليد الركراكي، مدرب المنتخب الوطني المغربي، بأداء اللاعب حكيم زياش، نجم نادي الدحيل القطري، معتبرًا أنه قدم الكثير للمنتخب الوطني على مدار سنوات عديدة. وأوضح الركراكي أن غياب زياش عن القائمة الأخيرة كان بسبب عدم جاهزيته التامة.

وقال الركراكي خلال الندوة الصحفية التي عقدها للإعلان عن لائحة المنتخب لمواجهتي النيجر وتنزانيا: "حكيم زياش لاعب ذو موهبة كبيرة وقد أسهم بشكل كبير مع المنتخب الوطني في الماضي"، مضيفًا: "لقد سافرت إلى قطر لمتابعة مباراتي الدحيل والسد، ورصدت مستوى زياش ورومان سايس، لكن حكيم لم يكن أساسيًا في تلك المباراة. ومع ذلك، بدأ في العودة للتشكيلة الأساسية في آخر مباراتين، وأمل أن يستعيد مستواه المعهود".

وأضاف: "عندما يعود زياش إلى مستواه المعروف، ستكون هناك دعوة له للانضمام إلى المنتخب، لأنه عنصر مهم".

وفيما يخص رومان سايس، أكد الركراكي أنه كان يراقب اللاعب عن كثب للانضمام إلى صفوف المنتخب، لكنه لم يتمكن من استدعائه بسبب إصابته. بدلاً من ذلك، وجه الدعوة للمدافع جواد الياميق، الذي يمتلك خبرة كافية مع المنتخب المغربي.

واختتم الركراكي تصريحاته قائلًا: "في قلب الدفاع، لدينا نايف أكرد الذي يعد من اللاعبين الأساسيين في المنتخب. وفي حال غيابه، سنعمل على إيجاد الحلول المناسبة، لكن الأهم هو أن الفريق يسير في تطور مستمر

يستعد المنتخب الوطني لملاقاة النيجر وتنزانيا يومي 17 و24 مارس 2025، في إطار تصفيات كأس العالم 2026، على أرضية الملعب الشرفي بوجدة. ويحتل المنتخب المغربي صدارة مجموعته برصيد 9 نقاط من ثلاث انتصارات، يليه النيجر وتنزانيا بـ6 نقاط، ثم زامبيا في المركز الرابع بـ3 نقاط، بينما يتذيل الكونغو الترتيب بدون نقاط، علمًا بأن إريتريا انسحبت من التصفيات.

وست هام يعود للاهتمام بخدمات يوسف النصيري بعد تألقه مع فنربخشة

عاد نادي وست هام يونايتد الإنجليزي إلى تجديد اهتمامه بالتعاقد مع يوسف النصيري، مهاجم فنربخشة التركي، خلال فترة الانتقالات الصيفية المقبلة، بعدما فشل في ضمه سابقًا عندما كان لاعبًا في إشبيلية.

ووفقًا لموقع "fichajes"، يتنافس العديد من الأندية للحصول على خدمات مهاجم "أسود الأطلس"، ويعد وست هام من الأندية البارزة التي تسعى للحصول على توقيع النصيري. ويعتقد النادي الإنجليزي أن اللاعب يتناسب بشكل مثالي مع أسلوب لعب الفريق، خاصة بعد المستوى الرفيع الذي قدمه النصيري مع فنربخشة هذا الموسم تحت قيادة المدرب البرتغالي جوزيه موريينيو.

الموقع أشار إلى أن مسؤولي وست هام معجبون بالقدرات التهديفية للنصيري، خاصة تحركاته الذكية داخل منطقة الجزاء، إضافة إلى كفاءته العالية في الضربات الرأسية، ما يجعله من أبرز الخيارات المتاحة أمام النادي الإنجليزي.

كما أفاد المصدر نفسه بأن فنربخشة مستعد لمناقشة أي عرض يتماشى مع طموحاته المالية، في الوقت الذي يُذكر أن النصيري صاحب الـ27 عامًا قد شارك في 40 مباراة مع فنربخشة هذا الموسم، سجل خلالها 26 هدفًا وقدم 5 تمريرات حاسمة. يربط النصيري عقد مع النادي التركي يمتد حتى صيف 2029.

إلياس بن صغير يتفوق على نجوم كبار في تصنيف جائزة الفتى الذهبي 2025

تفوق الدولي المغربي إلياس بن صغير، موهبة نادي موناكو الفرنسي، على مجموعة من أبرز نجوم كرة القدم في تصنيف جائزة الفتى الذهبي 2025، والتي فاز بها لامين يامال نجم برشلونة في النسخة الماضية.

تمنح جائزة الفتى الذهبي لأفضل موهبة صاعدة في أوروبا، بشرط أن يكون عمر اللاعب أقل من 21 عامًا ويشارك في أحد الدوريات الأوروبية الكبرى. ويُمنح الجائزة لمرة واحدة فقط للاعب

وفي أحدث تصنيف للمرشحين للجائزة، وفقا لموقع "givemesport"، جاء بن صغير في المركز التاسع، متفوقًا على العديد من النجوم البارزين مثل إندريك وأردا غولر، نجمي ريال مدريد.

وأشاد المصدر بموهبة بن صغير، مؤكدًا أن موناكو دائمًا ما كان مهدًا لتكوين مواهب كروية كبيرة، بعدما أنجب العديد من النجوم مثل تيري هنري وكيليان مبابي، وإلياس بن صغير في الوقت الحالي.

وشارك بن صغير البالغ من العمر 20 عامًا في 38 مباراة مع موناكو هذا الموسم، سجل خلالها 9 أهداف وقدم 4 تمريرات حاسمة. كما يمتد عقده مع الفريق الفرنسي حتى صيف 2027.

ويُذكر أن إلياس بن صغير ساهم مع المنتخب الوطني الأولمبي في الفوز ببرونزية أولمبياد باريس 2024، وشارك في 8 مباريات مع المنتخب الوطني الأول، سجل خلالها 3 أهداف.

العمارة الإسلامية في المساجد المغربية: تحفة فنية تتناغم مع التاريخ والثقافة

تعد المساجد المغربية من أبرز المعالم التي تروي تاريخ البلاد الطويل، وتقدم في تصميماتها أروع مثال على تنوع وتطور العمارة الإسلامية عبر العصور. تتميز هذه المساجد بفخامة تصميماتها ودقة تفاصيلها، التي تعكس غنى الهوية الثقافية والفنية للمغرب، فهي تجمع بين الأصالة والإبداع، وتستمد روحها من مزيج فريد من الروافد الثقافية التي مرت على المنطقة عبر العصور. يمكن اعتبار المساجد المغربية ليس فقط أماكن للعبادة، بل متاحف حية من الفن المعماري، التي تجسد التحولات الحضارية والثقافية في المجتمع المغربي.

العمارة الإسلامية المغربية: تنوع وتفرد

تتجسد عمارة المساجد المغربية في تمازج فريد بين عدة عناصر ثقافية: العربية، الأمازيغية، الأندلسية، والمتوسطية. هذا التداخل يشكل هوية معمارية مميزة تجعل من كل مسجد تحفة فنية لا تتكرر. العمارة المغربية في هذا السياق هي نتاج لمجموعة من التأثيرات المختلفة، فكل عصر ترك بصمته على تفاصيل هذه المساجد، بدءًا من الأسلوب الأموي وصولاً إلى الأنماط الحديثة التي تأثرت بالحركة الاستعمارية وما تلاها.

إن المساجد المغربية، وخاصة القديمة منها مثل جامع القرويين بفاس، والجامع الكبير بمراكش، وجامع الحسن الثاني بالرباط، تظهر بوضوح كيف تمت مراعاة الأبعاد الروحية والجمالية في البناء. فكل مسجد لا يعد مجرد مكان عبادة، بل هو شهادة حية على تطور ذوق معماري مستمر، ونتيجة لحوار مستمر بين الماضي والحاضر.

الزخارف والديكورات: الفن المغربي في أبهى حلته

ما يميز المساجد المغربية عن غيرها هو الزخارف المتقنة التي تزين جدرانها وسقفها، وهي تعبير عن الثراء الفني الذي لا حدود له. تلك الزخارف ليست مجرد زخرفة بصرية، بل هي في جوهرها تمثل مزيجًا من الرمزية الدينية والجمالية. فالنقوش الهندسية المعقدة المستوحاة من الطبيعة تتناغم مع الكتابات القرآنية التي تزين الجدران والقباب، لتعكس جوًا من السكينة والروحانية.

الخشب والجبس هما المادتان الأساسيتان المستخدمتان في الزخرفة المعمارية للمساجد المغربية. الحرفيون المغاربة يبدعون في تطويع هاتين المادتين لخلق تفاصيل دقيقة تستحضر الجمال، ابتداءً من الأبواب الخشبية المزخرفة إلى الجدران المغطاة بالجبس المنقوش. هذه الزخارف لا تعكس فقط الفنون الإسلامية التقليدية، بل تحكي أيضا عن عبقرية الفنان المغربي الذي استطاع أن يدمج بين العناصر الفنية المحلية والدينية بطريقة تتناغم مع الروح المغربية.

التفاصيل المعمارية: بين الرصانة والروحانية

العمارة الإسلامية المغربية ليست مجرد تصميم مادي للأبنية، بل هي تجسيد للروحانية والهدوء الذي يميز الحياة الإسلامية. فالمسجد المغربي لا يخلو من الخصائص التي تجعل منه مكانًا مميزًا للاحتشاد الروحي والتأمل. مثلاً، نلاحظ في المساجد المغربية أن أسقفها غالبًا ما تكون مزخرفة بشكل متقن، مع استخدام النقوش الهندسية التي تخلق إحساسًا من التناظر والترتيب الذي يعكس تناغم الكون وتنظيمه. وفي قلب المسجد، تُستعمل الأعمدة الخشبية ذات الزخارف المعقدة لتدعيم السقف، ما يعطي المساجد طابعًا فنيًا يعكس براعة الحرفيين المغاربة.

كما أن المخططات الهندسية لهذه المساجد تتسم بالانسجام والتناغم، حيث يُعطى للأبعاد الداخلية للمساجد الأهمية الكبرى، بما يخدم الطقوس الدينية للمصلين. فعلى سبيل المثال، تضمن المساجد المغربية عادة وجود صحن مكشوف للتنقل قبل الدخول إلى المكان المخصص للصلاة، إضافة إلى مئذنة مرتفعة يمكن رؤيتها من بعيد لتوجيه المصلين نحو القبلة.

تأثير التنوع الثقافي: من العربية إلى الأمازيغية

يمكن اعتبار المساجد المغربية بمثابة معارض حية تُظهر التفاعلات الثقافية المختلفة التي أثرت في هوية المملكة. فقد تأثرت العمارة المغربية بالعديد من العناصر العربية، حيث تظهر الكتابات القرآنية والآيات الكريمة المكتوبة بالخط العربي الجميل على جدران المساجد. لكن، إضافة إلى هذه التأثيرات، لا يمكن إغفال التأثيرات الأمازيغية التي أضفت على المساجد طابعًا مميزًا، سواء في التصاميم الهندسية أو في تقنيات الزخرفة.

وفي الوقت ذاته، فإن الفن الأندلسي، الذي بدأ في الأندلس ثم انتقل إلى المغرب بعد سقوط غرناطة، ترك بصمة قوية على المساجد المغربية. من أبرز ملامح هذا التأثير نجد الاستخدام الواسع للفسيفساء، والخطوط الزخرفية المتداخلة التي تضفي على المساجد طابعًا فنيًا استثنائيًا. تجمع هذه العناصر لتخلق توليفة معمارية غنية تعكس تنوع المغرب وتاريخه المتشابك مع العالم العربي والإسلامي.

إن الفخامة والخصوصية التي تتميز بها المساجد المغربية تمتد إلى المساجد الحديثة أيضا، حيث يواصل الحرفيون والمعماريون المغاربة إبداعهم في تصميم مساجد جديدة تواكب العصر، ولكن مع الحفاظ على الأصالة والجمالية التي تميز المساجد القديمة. من أمثلة ذلك جامع الحسن الثاني في الرباط، الذي يعد من أروع المساجد الحديثة في العالم الإسلامي، والذي يجسد روح التراث المغربي من خلال استخدام الزخارف التقليدية في قبابه ومئذنته، بالإضافة إلى التفاصيل الدقيقة التي تعكس العمق الروحي للمكان.

المساجد المغربية، بمختلف ألوانها وأشكالها، تعد تجسيدًا حيًا للعمارة الإسلامية التي شهدت تطورًا كبيرًا على مر العصور. فمن الزخارف الخشبية المتقنة إلى النقوش الجبسية المعقدة، وصولًا إلى المساجد الحديثة التي تحافظ على الإرث الفني والتاريخي للمغرب، تشكل هذه المساجد معالم فنية لا مثيل لها. هي أماكن روحية وجمالية، تمتزج فيها الدقة الفنية بالروحانية العميقة، مما يجعلها نقطة جذب لكل من يهتم بفن العمارة والثقافة الإسلامية، وتظل شاهدًا على غنى التراث المغربي وثرائه الحضاري الذي لا يعد ولا يحصى.

إيطاليا ضيف شرف مهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة

سيتم تنظيم الدورة الـ28 لمهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة من 16 إلى 24 مايو المقبل تحت شعار "انبعاثات".

ويشارك في هذه النسخة، التي ستكون إيطاليا ضيف الشرف فيها، نحو 200 فنان من 15 بلدا وفقا لبلاغ صادر عن المنظمين.

ومن بين أهم فقرات هذا الموعد الثقافي والروحي البارز، يضيف المصدر ذاته، هناك الحفل الافتتاحي الذي سيشتمل على إبداع سينوغرافي وموسيقي متميز، سيسافر بجمهور المهرجان نحو عوالم ساحرة لعصور مختلفة، في دعوة لسبر أغوار حياة وثقافات شعوب مختلفة.

ونقل البلاغ ذاته عن عبدالرفيع زويتن، رئيس مؤسسة روح فاس، قوله إن "اختيارنا لموضوع هذه الدورة الثامنة والعشرين يندرج ضمن روح فاس؛ تلك المدينة المنفتحة، وملتقى الحضارات، والتي لا تكف عن التجديد والانبعاث".

وحسب المصدر ذاته، فإن المهرجان سيعمل أيضا على تعزيز بعده الأفريقي خلال هذه الدورة التي ستكرم القارة الأفريقية "التي تزخر بشباب واع بضرورة الاحتفاء بتقاليده العريقة، وصونها، مع الحرص على نقل هذا الموروث للأجيال القادمة، وبالتالي المساهمة في ضمان استمرارية نهضتها الثقافية مع توالي السنين والأعوام".

وبحسب المنظمين، فإن اختيار إيطاليا كضيف شرف الدورة الـ28 لمهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة لم يكن اعتباطيا، بل جاء ليعكس الدور المحوري الذي لعبه هذا البلد في الحركة الثقافية لعصر النهضة، والتي غيرت مجرى التاريخ في أوروبا ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر.

وستكون مدينة فلورنسا، المدينة الرمزية لعصر النهضة، والتي تربطها بفاس توأمة فريدة تحت الأضواء في النسخة الجديدة لمهرجان فاس للموسيقى العالمية العريقة. ففاس وفلورنسا، المدينتان التوأم ومدينتا الفن والروحانيات، تجسدان رمزا مثاليا للجسر الذي بنته الحركة العالمية من أجل المتوسط بين الثقافات والعصور.